

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique



Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf : / D.S.E / 2014

جامعة محمد خيضر - بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
المرجع: / ق.ع.إ. / 2014

الموضوع

دور التحليل المالي في تصنيف البنوك للمؤسسات الائتمانية

دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية

-BADR-

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص : مالية وحاكمية الشركات

إشراف الأستاذ(ة):

■ بوطي عزالدين

إعداد الطالب(ة):

■ قدور هشام

السنة الجامعية : 2013-2014

الإهداء

الحمد لله والشكر لخالق السموات والأرضين بغير حمد والثناء والسلام على
أشرف خلق الله محمد صلى الله عليه وسلم أما بعد " أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى
أعز ما لي في هذه الدنيا أبي وأمي اللذان افتخرت به طاعتهما بطاعة الله عز وجل اللذان
صاحبني طوال فترة دراستي بدعواتهما الخالصة لله، إلى أجل وأغلى ما منحني الدنيا
أختي *** أميرة *** التي أتمنى لها النجاح في البكالوريا إلى أخي *** محمد *** أتمنى له النجاح
في شهادة التعليم المتوسط إلى أختي *** دعاء *** إلى *** بلال *** و *** خولة *** أتمنى لهما زواج سعيد
كما لا أنسى كل من أختي *** وروجما *** و *** طاهر بوعناني *** وأختي *** سميرة *** و *** زوجما ***
*** بولحية عبد الحفيظ *** والى أختي فلة وأتمنى لها التوفيق والنجاح في دراستها والبراعم الصغيرة
*** حامد عبد الجواد *** و *** روان هبة الرحمان *** و *** نجود البيلاسان ***
إلى جدي *** مشاطي *** و جدتي *** خليلو الزهرة *** رحمة الله عليهما وأسكنهما فسيح جنانه إلى
جدتي وجدتي *** أحمد *** و *** دلولة *** أطال الله في عمرهما وإلى عمامي
وعماتي إلى أغلى أصدقائي وأحبهم فيهم نفسي إلى *** أمين *** و *** وائل *** و *** أنور ***
إلى جميع مناضلي المنظمة الوطنية للطلبة الجزائريين فرع سكيكدة وعلى رأسهم الأمين
الوطني *** ربيع رحمانني *** و إلى كل من ساعدني
من قريب أو من بعيد
والسلام ختام

مقام قدور

المخلص

تعيش البنوك التجارية مراحل كبيرة من النمو، وحتى تضمن لنفسها فترات أطول للبقاء والاستمرارية توجب عليها أن تصنف المؤسسات الاقتصادية إلى متعثرة أو غير متعثرة ماليا ، بما يحقق لها الربحية والبقاء ورضي زبائنها كأهداف لا بد من تحقيقها، ولكي يدرس البنك الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية يستعمل التحليل المالي حيث يعتبر أهم أداة يمكن الاعتماد عليها في تشخيص وتقييم أداء المؤسسة ووضعها المالي وتحديد مصادر أموالها ومدى نجاح المؤسسة في تحقيق التوازن المالي وذلك من خلال عملية تحليل البيانات الموجودة في القوائم المالية.

وبإسقاط هذه الدراسة عمليا تم اختيار بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سكيكدة-744- لمعرفة دور البنك في تصنيف المؤسسات الاقتصادية المتعثرة والغير متعثرة فوجدنا أن نجاح الوكالة متوقف على قدرة البنك على تقييم وتحليل القوائم المالية للمؤسسة باستعمال التحليل المالي.

Résumé

Les Banques Commerciales vivent de grandes étapes d'évolution, et pour assurer à eux même de plus longues durées et continuité, , elles ont été obligé de classé les entreprise économiques à la Stumble ou non en stumble financière, ce qui leur garantie les gains et de satisfaire ses clients comme buts qui devraient être achevés, Afin de l'étude bancaire de la situation financière des entreprises économiques doit utiliser l'analyse financière, Ou est l'outil le plus important, vous pouvez compter pour diagnostiquer et évaluer la performance de l'organisation, la situation financière, l'identification des ressources, l'utilisation de fonds et aussi le succès de réaliser l'équilibre financier grâce à l'analyse des données existant dans les états financiers.

Et comme terrain d'application on a choisi la Banque d'Agriculture et du Développement Rurale- Agence de skikda 744 afin de connaître le rôle de banque Le rôle de la Banque dans le classement des entreprises économiques à la Stumble ou non en stumble financière , on a pu constater que la réussite de l'Agence dépend de la capacité bancaire Pour évaluer et analyser Les liste financiers et L'utilisation de l'analyse financière de l'entreprise.

| الصفحة | فهرس المحتويات |
|------------------------------------|---|
| I | الاهداء |
| II | الشكر |
| IV | الملخص |
| V | المحتويات |
| VIII | قائمة الجداول |
| X | قائمة الأشكال |
| X | قائمة الملاحق |
| XI | قائمة المختصرات |
| الإطار العام للدراسة | |
| أ | المقدمة |
| أ | إشكالية الدراسة |
| أ | التساؤلات الفرعية |
| أ | الفرضيات |
| ب | أهداف الدراسة |
| ب | أسباب اختيار الموضوع |
| ب | أهمية الدراسة |
| ج | هيكل الدراسة |
| ج | حدود وصعوبات الدراسة |
| ج | منهجية الدراسة |
| د-هـ | الدراسات السابقة |
| الفصل الاول: التحليل المالي | |
| 07 | تمهيد |
| 08 | المبحث الأول: التحليل المالي |
| 08 | المطلب الأول: تعريف التحليل المالي وأهميته. |
| 10 | المطلب الثاني: خطوات ومقومات التحليل المالي |
| 12 | المطلب الثالث: أهداف التحليل المالي والجهات المستفيدة منه |
| 15 | المبحث الثاني: أساليب التحليل المالي |

| | |
|------------------------------------|---|
| 15 | المطلب الأول: التحليل المالي الرأسي |
| 16 | المطلب الثاني: التحليل المالي الأفقي |
| 17 | المطلب الثالث: التحليل المالي باستخدام الجداول المالية |
| 26 | المبحث الثالث: تحليل القوائم المالية وفق نظام محاسبي مالي جديد. |
| 26 | المطلب الأول: الدراسة المالية والاقتصادية للمؤسسات الاقتصادية |
| 27 | المطلب الثاني: دراسة الوضعية المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي |
| 30 | المطلب الثالث: تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية |
| 37 | الخاتمة |
| الفصل الثاني: التعثر المالي | |
| 39 | مقدمة |
| 40 | المبحث الأول: ماهية التعثر المالي |
| 40 | المطلب الأول: مفهوم ومظاهر التعثر المالي |
| 42 | المطلب الثاني: مراحل و أسباب التعثر المالي |
| 44 | المطلب الثالث: نماذج التنبؤ بالتعثر المالي |
| 49 | المبحث الثاني: تشخيص البنوك للمؤسسات المتعثرة ماليا |
| 49 | المطلب الأول: أنواع الديون المتعثرة |
| 51 | المطلب الثاني: مؤشرات تعثر المؤسسات الاقتصادية |
| 54 | المطلب الثالث: التصنيف الائتماني للمؤسسات الاقتصادية |
| 57 | المبحث الثالث: تصنيف البنك للمؤسسات الاقتصادية |
| 58 | المطلب الأول: تشخيص التعثر المالي للمؤسسات |
| 60 | المطلب الثاني: تحليل وتقييم الوضعية للمؤسسة بإستعمال النسب |
| 64 | الخلاصة |
| الفصل الثالث: دراسة حالة | |
| 66 | مقدمة |
| 67 | المبحث الأول: بطاقة قراءة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR |
| 67 | المطلب الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومراحل تطوره. |
| 69 | المطلب الثاني: أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية |
| 71 | المطلب الثالث: موارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهيكله التنظيمي |

| | |
|---------------|---|
| 81 | المبحث الثاني: : التعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية |
| 81 | المطلب الأول: مؤشرات تعثر المؤسسات الاقتصادية |
| 81 | المطلب الثاني: تصنيف القروض المتعثرة على مستوى الوكالة. |
| 82 | المطلب الثالث: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي |
| 89 | المبحث الثالث: : تقييم الوضعية المالية لبعض المؤسسات الاقتصادية |
| 89 | المطلب الأول: تقييم الوضعية المالية للمؤسسة (A) |
| 95 | المطلب الثاني: تقييم الوضعية المالية للمؤسسة (B) |
| 101 | المطلب الثالث: تقييم الوضعية المالية للمؤسسة (C) |
| 109 | الخلاصة |
| 111 | الخاتمة العامة |
| 113 | النتائج والتوصيات |
| 115 | أفاق البحث |
| قائمة المراجع | |
| الملاحق | |

قائمة الجداول

| رقم الجدول | العنوان | الصفحة |
|------------|--|--------|
| 01 | الميزانية حسب نظام محاسبي المالي الجديد | 84 |
| 02 | جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة | 86 |
| 03 | جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة | 87 |
| 04 | جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة | 88 |
| 05 | الميزانية المالية المختصرة لسنة 2010 للمؤسسة A | 89 |
| 06 | الميزانية المالية المختصرة لسنة 2011 للمؤسسة A | 90 |
| 07 | الميزانية المالية المختصرة لسنة 2012 | 90 |
| 08 | تحليل الميزانية المالية بواسطة مؤشرات التوازن المالي | 91 |

| | | |
|-----|---|----|
| | 2012 /2011/2010 | |
| 93 | تحليل نسب الهيكله لمؤسسة (A) للفترة 2010-2012 | 09 |
| 94 | تحليل نسب السيولة لمؤسسة (A) للفترة 2009-2011 | 10 |
| 96 | الميزانية المالية المختصرة لسنة 2010 للمؤسسة (B) | 11 |
| 96 | الميزانية المالية المختصرة لسنة 2011 للمؤسسة (B) | 12 |
| 97 | الميزانية المالية المختصرة لسنة 2012 للمؤسسة (B) | 13 |
| 97 | تحليل الميزانية المالية بواسطة مؤشرات التوازن المالي 2012 /2011/2010 | 14 |
| 99 | تحليل نسب الهيكله لمؤسسة (B) للفترة 2010-2012 | 15 |
| 100 | تحليل نسب السيولة لمؤسسة (B) للفترة 2009-2011 | 16 |
| 101 | الميزانية المالية المختصرة لسنة 2010 للمؤسسة (C) | 17 |
| 102 | الميزانية المالية المختصرة لسنة 2011 للمؤسسة (C) | 18 |
| 102 | الميزانية المالية المختصرة لسنة 2012 للمؤسسة (C) | 19 |
| 103 | تحليل الميزانية المالية بواسطة مؤشرات التوازن المالي /2011/2010 2012 | 20 |
| 105 | تحليل نسب الهيكله لمؤسسة (C) للفترة 2010-2012 | 21 |
| 107 | تحليل نسب السيولة لمؤسسة (C) للفترة 2009-2011 | 22 |

قائمة الأشكال

| رقم الشكل | العنوان | الصفحة |
|--------------|---|--------|
| الشكل رقم 01 | الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية | 74 |
| الشكل رقم 02 | الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سكيكدة 744 | 75 |

قائمة الملاحق

| رقم الملحق | العنوان |
|------------|--|
| 01 | قائمة المركز المالي (الاصول) لمؤسسة (A) لسنوات 2013/2012/2010 |
| 02 | قائمة المركز المالي (الخصوم) لمؤسسة (A) لسنوات 2013/2012/2010 |
| 03 | قائمة المركز المالي (الاصول) لمؤسسة (B) لسنوات 2013/2012/2010 |
| 04 | قائمة المركز المالي (الخصوم) لمؤسسة (B) لسنوات 2013/2012/2010 |
| 05 | قائمة المركز المالي (الاصول) لمؤسسة (C) لسنوات 2013/2012/2010 |
| 06 | قائمة المركز المالي (الخصوم) لمؤسسة (C) لسنوات 2013/2012/2010 |

| المعلم بالفرنسية | المعلم بالعربية | المختصر |
|------------------------------------|---------------------------|--------------|
| Organization World Trade | منظمة التجارة العالمية | WOT |
| Institue of internalAuditors | معهد المدققين الداخليين | I I A |
| Les besoin de fond de relment | احتياجات رأس المال العامل | BFR |
| Système de comptabilité financière | النظام المحاسبي المالي | SCF |

المقدمة العامة:

إن التسيير الجيد للمؤسسات على مختلف أنواعها وتخصصاتها مبني على أسس و معايير علمية وموضوعية تعتبر كمرآة كاشفة لكل النقائص التي يتم على ضوءها إتخاذ القرارات المستقبلية الرشيدة كما تسمح بمراقبة المسؤوليات وتحديدها في مختلف مستويات الهيكل التنظيمي سواء على مستوى القاعدة أو على مستوى الإدارة وذلك بفحص السياسة المالية المتبعة في دورات مختلفة ودراستها وتفسيرها مما يساعد على إتخاذ القرارات المناسبة نتيجة لازدياد أهمية البيانات المالية فنشأت وتطورت الحاجة إلى التحليل المالي لبنود القوائم المالية لاستخلاص المقاييس والعلاقات الهامة المفيدة في اتخاذ القرارات ،وتقييم الوضع المالي للمؤسسة وأدائها خلال فترة زمنية معينة وكذلك يساعد المؤسسة الاقتصادية على تجنب الوقوع في التعثر أو الفشل المالي لحماية المتعاملين من الخسائر و لمعرفة إذا كانت المؤسسة قادرة على مواجهة التزاماتها على المدى الطويل والقصير واستمرار نشاطها، نطرح الإشكالية التالية:

- كيف يمكن بالتحليل المالي تصنيف البنك للمؤسسات الاقتصادية الى متعثرة وغير متعثرة؟

التساؤلات الفرعية :

- ما المقصود بالتحليل المالي ؟
- ما المقصود بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية ؟
- هل تعتمد البنك فعلا على التحليل المالي لتصنيف المؤسسات المتعثرة وغير المتعثرة.

الفرضيات :

- يساعد التحليل المالي في تصنيف المؤسسات المتعثرة وغير المتعثرة .
- يؤدي التعثر المالي إلى إفلاس المؤسسة.
- تستخدم البنوك التحليل المالي في تصنيف المؤسسات المتعثرة والغير متعثرة.

أهداف الدراسة:

إن الهدف من معالجتنا لهذا الموضوع ما يلي:

- توفير مرجع إضافي يمكن أن يستفيد منه الباحث في هذا التخصص.
- الاطلاع على الطرق الجديدة في ميدان التحليل المالي والكشف عن الهدف منه.
- إظهار أهمية التحليل المالي للمؤسسات الاقتصادية.

أسباب اختيار الموضوع :

من أهم الدوافع التي أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع ما يلي :

- الوضعية الصعبة التي تعيشها أغلب المؤسسات من تعثر مالي.
- دخول الموضوع ضمن التخصص .
- الرغبة في تطبيق أساليب التحليل المالي على واقع المؤسسات الاقتصادية.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من معرفة الخسائر التي تلحق بالاقتصاد الوطني نتيجة تعثر وفشل المؤسسات الاقتصادية وتعثرها يترك آثارا واضحة في الاقتصاد الوطني ومن هذا المنطلق تجلت أهمية التحليل المالي باستخدام النسب المالية بحيث يقدم إنذارا "مبكرا" عن خطر التعثر، ومن هنا فإن تصنيف البنك للمؤسسات الاقتصادية إلى متعثرة أو غير متعثرة ماليا يعود بفوائد كثيرة على كثير من الجهات المعنية بنتائج هذه الشركات مثل أصحاب العمل والممولين و الإدارة والجهات الرسمية.

✚ هيكل الدراسة:

تشمل الدراسة ثلاثة فصول تم عرض في الفصل الأول التحليل المالي حيث قسمناه إلى ثلاث مباحث ماهية التحليل المالي وأساليبه كما تطرقنا الى تحليل القوائم المالية وفق نظام محاسبي مالي جديد ، أما في الفصل الثاني تحدثنا عن ماهية التعثر المالي وتشخيص البنوك للمؤسسات الاقتصادية المتعثرة وغير متعثرة ثم تصنيفها ، أما الفصل الثالث تناولنا فيه دراسة حالة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، حيث تناولنا أساليب البنك في تصنيف المؤسسات الاقتصادية المتعثرة ماليا.

✚ المنهج المستخدم :

هناك منهجين وهما:

- المنهج الوصفي كون الموضوع اقتصادي قمنا على أساسه بوصف الجانب النظري .
- المنهج التحليلي قمنا على أساسه بدراسة الجانب التطبيقي.

✚ حدود وصعوبات الدراسة

1. حدود الدراسة

✓ البعد الموضوعي للدراسة : نظرا لكبر موضوع التحليل المالي قمنا بالتركيز في دراستنا على التحليل المالي و دوره في التعثر المالي .

✓ البعد الزمني للدراسة :الجانب التطبيقي يقتصر التطبيق العملي لهذه الدراسة على وكالة BADR - سكيكدة - وذلك خلال الفترة الممتدة من 2010-2013.

2. صعوبات البحث:

تمثلت بالدرجة الأولى في الحصول على البيانات الخاصة بالدراسة و التي أخذت الجزء الأكبر ، بالإضافة إلى الفترة المحددة لتقديم هذا العمل تعتبر قصيرة جدا مقارنة بأهميتها.

1-دراسة وحيد محمود رهو ، وعبد الرزاق محمد الوتار 2009:

تناولت الدراسة استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل شركات المساهمة الصناعية ودراسة على عينة من الشركات المساهمة الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق لأوراق المالية حيث تكمن مشكلة الدراسة في سوق العراق للأوراق المالية حيث تكمن مشكلة الدراسة في وعي الشركات المساهمة العراقية والمستثمرين وغيرهم بمخاطر تعرض الشركات للفشل واعتماد التحليل المالي باستخدام نسب مالية بصورة مفردة يعطي نتائج مطلقة لا يمكن الاعتماد عليها في الحكم على مستقبل الشركة كما توصل الباحثين إلى مجموعة من الاستنتاجات منها:

- هناك مجموعة من المؤشرات التي تميز كل مرحلة من المراحل التي يمر بها الفشل والتي يمكن الاسترشاد بها لتحديد وضع الشركة و اتخاذ الشركة الإجراءات اللازمة لحل المشكلة .
- إن أغلب النماذج التي طورت للتنبؤ بفشل الشركات تشترك في عدد من النسب المالية وان النماذج التي بينت قدرة عالية على التنبؤ تعتمد على المعلومات المالية التي تنشرها الشركات لتقييم وضع الشركة المستقبلي .

2-دراسة عمار أكرم عمر الطويل 2008

تناولت هذه الدراسة مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة حيث اعتمدت هذه الدراسة على استبانته تم تصميمها خصيصا لخدمة هدف الدراسة شملت كافة البيانات المطلوبة من أجل معرفة العوامل التي تسبب التعثر المالي كما تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي كما وصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج من بينها:

- تعتمد المصارف التجارية الوطنية على التحليل المالي بدرجة كبيرة ، وينصب استخدام المصارف على التحليل المالي بدرجة كبيرة في جانب تقييم الأداء للمصارف واتخاذ القرارات.

3. دراسة نجلاء بنت ابراهيم عبد الرحمان 2010:

جاء في الدراسة التي صدرت بعنوان (التنبؤ بالتعثر المالي - تطويع النماذج حسب الخصوصيات البيئية)، والتي أعدتها الباحثة السعودية نجلاء بنت ابراهيم عبد الرحمان والتي نالت من خلالها درجة الدكتوراة بتقدير مشرف جداً من المعهد العالي للتصرف بتونس، وطرحت الرسالة سؤالاً جوهرياً " لماذا تتعرض بعض الشركات للإفلاس دون سابق إنذار أو إشارات منبهة تمكنها من اتخاذ الإجراءات الضرورية في الوقت المناسب"، حيث قسمت الأطروحة إلى ثلاثة فصول يعرض الفصل الأول منها: مفهوم التعثر المالي: عوامله، أعراضه، أسبابه، مراحل وعلاجه، أسس اختيار النسب المالية، مؤشرات التعثر المالي، وتطرق الفصل الثاني إلى تعريف مفهوم التحليل المالي، أهدافه، أهميته، معايير، أساليبه، ومن ثم يعرض الدراسة التطبيقية الإحصائية باستخدام أسلوب تحليل التمايز، وتطبيقه على عينات من الشركات الأمريكية والسعودية والخليجية وتناول الفصل الثالث مفهوم الحوكمة، أهميتها، أهدافها، مزاياها، مقوماتها، مراحلها، منظومتها، معاييرها، مبادئها، آلياتها، نماذجها، الحوكمة في الاقتصاديات النامية، آليات الحوكمة في اقتصاديات الدول النامية ودور أطرافها، حيث خلصت هذه الدراسة، أنه لتجنب مخاطر التعثر المالي وتحقيق النجاح للشركات في دنيا الأعمال، فلا بد من توافر نظام جيد للحوكمة بمقوماته وركائزه على أن يتم تطبيقه بمفهومه الواسع مع ضرورة العمل على تذليل المعوقات التي تعوق تطبيق نظام جيد للحوكمة من خلال الاهتمام بتوافر الخبرات الفنية والمالية والإدارية لأعضاء الإدارات العليا للشركات وضرورة توفير المعلومات اللازمة لمتخذي القرارات.

مقدمة:

يعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي، إذ من الضروري معرفة المركز المالي الحالي للمنشأة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية، ويعتمد التحليل المالي على البيانات التاريخية التي تظهر في قائمة الدخل، لذا فإنه يعتبر أداة للكشف عن مواطن الضعف ومواطن القوة في المركز المالي وفي السياسات المختلفة التي تؤثر على الربحية والكشف عن مواطن القوة يتيح للإدارة فرصة استغلالها، إما كشف عن مواطن ضعف تتيح لها فرصة التعرف على أسبابها ومحاولة القضاء عليها مبكرا حتى لا تعيق الخطط المستقبلية.

وقد ازدادت أهمية التحليل المالي بعد التقدم الصناعي واتساع حجم المشاريع، فعلى الرغم مما ساهم به الإنتاج الكبير من وفرة في تكاليف الإنتاج واتساع الأسواق، إلا أنه جعل لأعمال الرقابية الإشراف صعبة مما استلزم توفير الكثير من البيانات المالية والمحاسبية والإحصائية تطلبت جهازا إداريا متخصصا يتناول هذه البيانات بالتدقيق والتحليل والتفسير بغية تحقيق مجموعة من الأهداف.

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي.

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي تمكن الإدارة من عرض نتائج أعمالها، إذ يبين مدى كفاءتها في أداء وظيفتها، وهو أداة للتخطيط السليم، يعتمد على تحليل القوائم المالية بإظهار أسباب النجاح والفشل وعليه يمكن التطرق في هذا المبحث إلى أهم الجوانب والمفاهيم المتعلقة بموضوع التحليل المالي كالاتي:

المطلب الأول: تعريف التحليل المالي وأهميته.

سيتم التطرق في هذا المطلب بعض المفاهيم المختلفة للتحليل المالي وأهميته على النحو التالي:

الفرع الأول: تعريف التحليل المالي.

"التحليل المالي هو مجموع الأساليب والطرق الرياضية والإحصائية والفنية التي يقوم بها المحلل على البيانات والتقارير والكشوف المالية من أجل تقييم أداء المؤسسات والمنظمات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل"¹.

"التحليل المالي هو تشخيص للوضع المالية للمؤسسة من مختلف جوانبها بتاريخ عادة هو تاريخ إقفال القوائم المالية، من أجل تحديد نقاط الضعف والبحث عن أسبابها ومعالجتها، وكذا نقاط القوة للحفاظ عليها وتدعيمها مستقبلاً."²

"التحليل المالي هو دراسة القوائم المالية بعد تبويبها باستخدام الأساليب الكمية، وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر، وحجم وأثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المنشأة من الناحية التشغيلية، والتمويلية وتقييم أداء هذه المنشآت، وكذا تقديم المعلومات اللازمة لأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة."³

¹ - الحياي وليد ناجي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 21.

² - زغيب مليكة، بوشنيقر ميلودة، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 12.

³ - محمد منير شاكر وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص 12.

من هذه التعاريف السابقة يتبين أن التحليل المالي يعتبر أداة من أدوات التسيير المالي، وضرورة حتمية للتخطيط المالي السليم وتشخيص الحالة المالية للمؤسسة.

الفرع الثاني: أهمية التحليل المالي.

تتبع أهمية التحليل المالي باعتباره أحد مجالات المعرفة الاجتماعية، التي تهتم بدراسة البيانات ذات العلاقة بموضوع التحليل لتحقيق الرقابة الجيدة على استخدام الموارد المالية المتاحة في المشروع وعليه يمكن القول أن للتحليل المالي أهمية بالغة تتمثل على الخصوص في الآتي¹:

- يعتبر التحليل المالي أحد أشكال إدارة الأنشطة الجارية في الوحدات الاقتصادية، إذ يوفر المراقبة الجيدة على استخدام الموارد المالية المتاحة في الوحدة كما يعتبر أداة من أدوات متابعة سير تنفيذ الخطة الاقتصادية.

- يساعد التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع، ولتقييم الأداء بعد إنشاء المشاريع كما يساعد في التخطيط المستقبلي لأنشطة المشروع، إضافة إلى إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة.

- يساعد التحليل المالي في توقع المستقبل للوحدات الاقتصادية، من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال وبالتالي اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة الاحتمالات المختلفة.

- التحليل المالي أداة من أدوات الرقابة الفعالة وهي أشبه بجهاز الإنذار المبكر والحارس الأمين للمنشأة لاسيما إذا استخدم بفعالية في المنشآت.

- أداة من أدوات اتخاذ القرارات المصيرية لاسيما ما يخص قرارات الاندماج والتوسع والتجديد. و مما سبق يمكن القول أن للتحليل المالي أهمية كبيرة في علوم المحاسبة والإدارة والاقتصاد لأنه أداة تخطيط فعالة في اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية وتحديد الوضعية المالية للمؤسسة.

¹ - الحياي وليد ناجي، مذكرات التحليل المالي في المنشآت التجارية، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، ص.9.

المطلب الثاني: خطوات ومقومات التحليل المالي.

الفرع الأول: خطوات التحليل المالي.

تتطلب عملية التحليل المالي المرور بثلاث خطوات رئيسية وذلك لجعل القوائم المالية التي تم تحليلها تتلاءم ومتطلبات التحليل، حيث يتم إعادة ترتيب القوائم المالية وتبويبها بشكل مجموعات محاسبية متجانسة يمكن من خلالها تسهيل عملية التحليل كآلاتي:¹

1- مرحلة التصنيف:

تتضمن هذه المرحلة إعداد البيانات المحاسبية وتصنيفها في مجموعات متجانسة، ثم دراستها دراسة تفصيلية لفهم مدلولاتها، وتشمل هذه المرحلة كذلك جمع المعلومات وتجزئتها وترتيبها وتحليل الأرقام الموجودة في الميزانية من أجل استخراج المعلومات المالية التي تعتبر كقاعدة لاستنتاج الوضعية المالية وتقدير الإمكانيات.

2- مرحلة المقارنة:

في هذه المرحلة يقوم المحلل المالي بمقارنة الأرقام الجزئية بعضها البعض ومقارنة المجموعات المحددة بالمجموعة الكلية وتساعد هذه المقارنات على كشف العلاقات التي تبين الأرقام ومرحلة التصنيف لا على القوائم المالية الخاصة بالمنشأة لمدة محاسبية، بل تشمل أكثر من فترة محاسبية.

3- مرحلة الاستنتاج:

بعد انتهاء المحلل من المرحلتين السابقتين يكتشف نقاط القوة والضعف في المالية المتبعة من طرف المؤسسة مع توجيه بعض الاقتراحات لمحاولة الخروج من الوضع الصعب إذا كانت المؤسسة في حالة مالية سيئة، أما إذا كانت في وضعية جيدة فتستمر على ما هي فيه مع إضافة اقتراحات جديدة تسمح بتطويرها واستمراريتها في السوق.

¹ - خبراء الشركة العربية المتحدة للتدريب والاستشارات الإدارية، الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعداد الموازنات لأغراض التخطيط والرقابة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008، الطبعة الثانية، 2007، ص15.

ومما سبق يمكن تلخيص أهم المراحل في الخطوات التالية:¹

- تحديد الهدف من التحليل.
- تحديد الفترة التي سيتم فيها التحليل.
- اختيار المعلومات الملائمة للهدف المراد تحقيقه.
- اختيار الأسلوب الملائم من أساليب التحلي.
- معالجة المعلومات بمقتضى أسلوب التحليل الذي تم اختياره.
- اختيار المعيار الملائم لقياس النتائج عليه.
- تحديد مدى واتجاه وانحراف المنشأة عن المعيار المستعمل.
- الاستنتاج المناسب.

الفرع الثاني: مقومات التحليل المالي.

لنجاح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها أو أغراضها المنشودة، لابد من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لابد من مراعاتها، فإذا ما اعتبر أن الهدف النهائي للمحلل المالي هو توفير مؤشرات واقعية تعطي صورة عن جوانب نشاط المؤسسة، فيجب توجيه هذا التحليل نحو تحقيق هذا الهدف وذلك من خلال الحرص على توفير مجموعة من الشروط من أهمها:²

- أن تكون مصادر المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته تتميز بقدر معقول من المصدقية والموثوقية، وان تتسم المعلومات المستخدمة في التحليل بقدر متوازن من الموضوعية من جهة والملائمة من جهة أخرى .
- أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجا علميا يتناسب مع أهداف عملية التحليل. كما أن يستخدم أساليب وأدوات تجمع هي الأخرى ويقدر متوازن بين سمتي الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليها.

¹- نفس المرجع السابق، ص15.

²- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن سنة 2003، الطبعة الأولى، ص03.

هذا ولكي يحقق المحلل المالي المتطلبات والشروط المذكورة يتعين عليه مراعاة ما يأتي:

- أن تتوفر لديه خلفية عامة عن المؤسسة ونشاطها والصناعة التي تنتمي إليها وكذلك البيئة العامة المحيطة بها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- أن يبرز الفروض التي يبني عليها عملية التحليل وكذلك المتغيرات الكمية والكيفية (النوعية) التي ترتبط بالموضوع.
- أن لا يقف المحلل المالي عند مجرد كشف عوامل القوة والضعف في نشاط المؤسسة، بل أن يسعى وهو الأهم إلى تشخيص أسبابها واستقراء اتجاهاتها المستقبلية.
- أن يتسم المحلل المالي نفسه بالموضوعية وذلك بالتركيز على فهم دوره والمحصور في كشف الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتفسيرها بصورة مجردة بعيدة عن التحيز الشخصي.

المطلب الثالث: أهداف التحليل المالي والجهات المستفيدة منه.

الفرع الأول: أهداف التحليل المالي.

مع صدور المعايير المحاسبية الدولية أصبح التحليل المالي واحدا من أهم الأدوات المستخدمة في تقييم المؤسسات وخاصة تلك المسعرة في البورصة، لأنه يسمح بالاطمئنان على المؤسسة واستمراريتها في ظل نظام محاسبي جديد يشجع الشركات الأجنبية والشركات المتعددة الجنسيات، ومن أهم أهداف التحليل المالي الحديث ما يأتي:¹

- التنبؤ بخطر الإفلاس وذلك اعتمادا بالدرجة الأولى على مدى جودة المعلومات المحاسبية التي أنتجها نظام المعلومات المحاسبي في شكل قوائم مالية، خاصة ما يتعلق بقدرتها على التنبؤ بالمستقبل.
- معالجة مشكلة التضخم، حيث تبنت المعايير المحاسبية الدولية حقيقة مشكلة تضخم الأسعار وأثر انعكاساته على القوائم المالية للشركات متعددة الجنسيات، وانخفاض القوة الشرائية لوحدات النقد للبلدان التي تعمل بها

¹ - هلا بسام عبد الله الغصين، استخدام النسب المالية لتنبؤ بتعثر الشركات ، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2004، ص42.

الفروع والشركات التابعة الأجنبية ولهذا الغرض قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية بمحاولة معالجة هذه الإشكاليات المطروحة، وذلك بإصدار معايير تتماشى والاقتصاد التضخمي .

- متابعة وتحليل مخاطر تعثر العملاء وسياسات تحصيل الديون.
- تحليل الجدارة الائتمانية وتحليل السيولة والعسر المالي.
- تحليل هيكل التمويل والتنبؤ بالأرباح والمبيعات المستقبلية، بالإضافة إلى تقييم البدائل الاستثمارية.
- تحديد مدى كفاءة الإدارة في تجميع الأموال من ناحية وتشغيلها من ناحية أخرى.
- الحصول على مؤشرات تبين ما إذا كانت سياسات المؤسسة سليمة أم تحتاج إلى تعديل.
- التحقق من مدى كفاءة النشاط.
- المساعدة في عملية التخطيط المالي للشركة.
- مؤشر على مدى نجاح أو فشل إدارة الشركة في تحقيق الأهداف.
- مؤشر للمركز المالي الحقيقي للشركة.
- إعداد أراضية مناسبة لاتخاذ القرارات الملائمة.

ومنه فإن موضوع التحليل المالي يختلف باختلاف الغرض من التحليل مما يتطلب لكل هدف من أهداف التحليل بيانات معينة، تعتبر المادة الأولية لصناعة المعلومة بموضوع التحليل.

الفرع الثاني: الجهات المستفيدة من التحليل المالي

يمكن حصر أربعة أطراف تهتم باستعمال المعلومات المتحصلة من حساب النسب (التحليل المالي):¹

- 1- إدارة الشركة: وتهتم إدارة الشركة بجمع النسب المستخرجة من الحسابات الختامية مثل النسب التي تقيس الكفاءة التشغيلية، السيولة والربحية وذلك لمعرفة نواحي القوة والضعف في الشركة والعمل على تحسين الأداء فيها.

¹ - هلا بسام عبد الله الغصين، مرجع سابق، ص43.

2- الدائنون: وخاصة أصحاب الديون قصيرة الأجل والدين ينحصر اهتمامهم بمقدرة الشركة على الوفاء

بالتزاماتهم الجارية وقصيرة الأجل حين يحين موعد سدادها وبالطبع قدرة الشركة على تسديد هذا النوع من

الديون يعتمد على نسبة السيولة.

3- أصحاب ديون طويلة الأجل: وهذه المجموعة تبحث مقدرة الشركة على الوفاء بأقساط الدين مضافا إليها

الفوائد عندما يحين موعد السداد.

4- المالكون و حملة الأسهم: وتهتم هذه المجموعة بالنواحي المتعلقة بالكفاءة التشغيلية والربحية والحالة

المالية للشركة.

المبحث الثاني: أساليب التحليل المالي.

سبق القول أن التحليل المالي للبيانات المحاسبية المنشورة في الميزانية وقائمة النتائج، تمد الإدارة بمعلومات وبيانات مهمة حول المركز المالي والنقدي للمنشأة ومركز عملياتها، واكتشاف وتحديد جوانب القوة ونقاط الضعف في شكل الأداء، فقد تعدد صور أدوات التحليل المالي للحسابات الختامية فتتوفر داخل المنشأة أنواع متعددة من أساليب التحليل المالي ولكل أسلوب غرضه وطريقته.

المطلب الأول: التحليل المالي الرأسي.

سيتم في هذا المطلب التطرق إلى تعريف التحليل المالي الرأسي وأهم مميزاته فيما يلي:

الفرع الأول : تعريف التحليل المالي الرأسي:

يسمى أيضا بالتحليل العمودي ويقصد بهذا النوع من التحليل تقييم أداء منشأة من خلال إيجاد العلاقة بين فقرات أو بنود جانب واحد من الميزانية أو قائمة الدخل، أي إيجاد الأهمية النسبية لكل مكون أو بند في مجموعة رئيسية من مكونات الميزانية أو قائمة الدخل.

بمعنى آخر أن التحليل الرأسي للقوائم المالية، يتحقق من خلال التعبير عن فقرة أو مجموعة من الفقرات في القوائم المالية، كنسبة من الإجمالي، مثل إجمالي الموجودات (الأصول) أو إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية (الخصوم) في الميزانية، وعادة يتصف هذا النوع من التحليل بالسكون.¹

¹ - حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي للأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2010، الطبعة الثانية، ص60.

الفرع الثاني: مزايا التحليل المالي الرأسي:

يقدم التحليل المالي الرأسي جملة من المزايا للمحلل المالي والإدارة منها:¹

- تركيزه على المدة المالية موضع البحث.
- دراسة التبدل في الأهمية النسبية لكل فقرة إلى المجموع المنسوب له.
- في حالة التحليل الراسي لعدة سنوات، يمكن ملاحظة تبدل الأهمية النسبية تلك عبر الزمن ودراسة مسببات وأثار هذا التبدل، مع بيان فيما إذا كانت التغيرات كبيرة أو صغيرة.
- يساعد على تقييم أداء المنشأة في تلك الفترة واكتشاف نواحي الضعف والقوة، ويساعد على إلقاء الضوء على التغيرات والاتجاهات الرئيسية أيضا حيث يمكن من إجراء المقارنات للنسب الرأسية للقوائم المالية لمنشآت الأعمال مع النسب المثيلة لدى المنافسين حتى نستطيع تحديد مدى الأداء الجيد من خلال الصناعة أو النشاط التي تعمل فيه.

المطلب الثاني: التحليل المالي الأفقي.

سيتم في هذا المطلب التعرف على مفهوم التحليل المالي الأفقي، مزاياه وعيوبه فيما يلي:

الفرع الأول: تعريف التحليل المالي الأفقي.

يعرف على أنه تحليل ديناميكي يهتم بدراسة التغيرات التي تحدث لعناصر القوائم المالية من فترة إلى أخرى، بمعنى آخر يمكن القول أن التحليل الأفقي يساعد على فهم وتفسير الاتجاهات بين الفترات المالية لعناصر القوائم المالية، وهو عملية التحليل التي تهتم بعملية تقييم الأداء خلال فترتين زمنييتين وذلك بإيجاد العلاقة الأفقية بين بنود أو فقرات (قائمة المركز المالي) أو قائمة الدخل، أي توضيح العلاقة بين أرقام نفس البند ولكن على مدار سنوات مختلفة، وذلك بهدف دراسة الاتجاهات والتغيرات التي تحدث في كل بند زيادة أو نقصانا.²

كما يمكن توضيحه وفق الصيغة الرياضية التالية:

¹ - محمد قاسم خصاونة، أساسيات الإدارة المالية، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2010، الطبعة الأولى، 2011، ص41.

² - منير شاكر وآخرون، مرجع سابق، ص41.

نسبة النمو أو الانخفاض = قيمة الفقرة للسنة الحالية - قيمة الفقرة للسنة السابقة / الفقرة لسنة الأساس * 100

الفرع الثاني: مزايا التحليل الأفقي.

للتحليل الأفقي عدة مزايا منها:¹

- البساطة والسهولة في التطبيق حيث لا يتطلب إجراء عمليات حسابية معقدة للوصول إلى نتائج.
- انخفاض تكاليف استخدامها، كما أنه لا يحتاج لوقت طويل للوصول إلى نتائج.
- لا يتطلب في القائم بالتحليل خبرات خاصة لاستخدامه.
- يساعد التحليل الأفقي في تحديد المجالات التي يحدث فيها الاختلاف على نطاق واسع يتطلب الأمر بحثه ومن المهم أن يتم بيان كل التغيرات في القيمة النقدية وفي النسبة المئوية أيضا.
- تقييم الوضع المستقبلي.
- الحكم على مدى مناسبة السياسات المتبعة من قبل الإدارة، وقدرة هذه السياسات على تحقيق الأهداف المرجوة.

المطلب الثالث: التحليل المالي باستخدام الجداول المالية.

جداول التدفقات النقدية هي عبارة عن أدوات مستخدمة في الحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها وذلك اعتمادا على عناصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة وتجنب مخاطر الاستغلال، وتعتبر هذه الجداول من أهم القوائم الأساسية التي تستعمل لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد وخلق الأموال، ومن هذه الجداول نجد جدول التدفقات النقدية، جدول التمويل.

الفرع الأول: التحليل المالي باستخدام جدول التدفقات النقدية.

تعتبر جدول التدفقات النقدية من القوائم المالية الأساسية التي توفر معلومات مهمة التي تعتبر صلة الوصل بين قائمة الدخل وقائمة الميزانية ولذلك فإنها يمكن أن تكشف نقاط القوة والضعف في نشاط المنشأة من تحليل

¹ - ملح محمد عقل، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، الطبعة العربية الأولى، 2009، صص 305-306.

المعلومات المهمة التي تكشفها، وما يمكن أن يتوصل إليها تحليلها من مؤشرات كمية توفر أداة مهمة لتقييم سياسات المنشأة في مجال الاستثمار والتمويل والتوسع المستقبلي من هذه النسب نجد:¹

1- نسب جودة الربحية:

وهذا المقياس يبين مدى أهمية ارتفاع النقدية المتحصل عليها خليل السنة من الأنشطة التشغيلية فكلما ارتفع

صافي التدفق النقدي كلما ارتفعت جودة الربحية ويقاس من خليل المؤشرات النسبية الآتية:

* نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية:

تقيس هذه النسبة مدى القدرة على تلبية هذه الاحتياجات وما توفره منها، وتتم وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية} = \frac{\text{التدفقات النقدية التشغيلية الداخلة}}{\text{التدفقات النقدية التشغيلية الأساسية}}$$

* مؤشر تدفق النقدية التشغيلية:

يفيد هذا المؤشر في بيان نسبة الأرباح النقدية من أصل صافي الأرباح السنوية المحتسبة على أساس

الاستحقاق، وتتم وفق العلاقة التالية:

$$\text{مؤشر تدفق النقدية التشغيلية} = \frac{\text{صافي التدفقات من الأنشطة التشغيلية}}{\text{الربح الصافي}}$$

¹ - سالمى محمد الدينوري، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية، دراسة حالة مؤسسة اقتصادية، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009، صص 111-112.

* نسبة التدفق النقدي:

توضح هذه النسبة مدى كفاءة سياسات الائتمان التي تتبعها المؤسسة في تحصيل النقدية، وتتم وفق العلاقة

التالية:¹

$$\text{نسبة التدفق النقدي} = \frac{\text{التدفقات النقدية التشغيلية الداخلة}}{\text{رقم الأعمال}}$$

2- نسب جودة السيولة:

توفر السيولة لدى المؤسسة ما يسمى بجانب أو هامش الأمان وذلك لقدرتها على مواجهة التزاماتها المالية

وبما أن صافي التدفقات المالية المتأتية من الأنشطة التشغيلية يمثل الأساس الذي سنند إليه في توفير السيولة

فان جدول تدفقات الخزينة يوفر معلومات مهمة في هذا الجانب من خلال النسب الآتية:²

أ- نسبة التغطية النقدية:

تبين هذه النسبة ما إذا كانت المؤسسة تحقق نقدية بما فيه الكفاية لمواجهة التزاماتها الاستثمارية والتمويلية،

وتكون وفق ما يلي:

$$\text{نسبة التغطية النقدية} = \frac{\text{صافي التدفقات من الأنشطة التشغيلية}}{\text{التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الاستثمارية و التمويلية}}$$

ب- مؤشر التدفقات النقدية الضرورية:

تقيس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على خلق نقدية من الأنشطة التشغيلية بشكل يكفي لمواجهة احتياجاتها

التمويلية وفق العلاقة التالية:

$$\text{مؤشر التدفقات النقدية الضرورية} = \frac{\text{صافي التدفقات من الأنشطة التشغيلية}}{\text{الديون المستحقة الأداء}}$$

¹ - سالمى محمد الدينوري، مرجع سابق، ص112.

² - أحمد طرطار، دور التحليل المالي للمعلومات المنشورة في القوائم في تحقيق الفاعلية التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية ، ملتقى وطني حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، يومي 22 - 23 /05/2012، المركز الجامعي محمد الشريف مساعدي، سوق أهراس، ص ص18-20.

ج- نسبة الفائدة المدفوعة:

تعد هذه النسبة مؤشر على مدى تغطية صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية للفوائد المتعلقة بالقروض والديون بأنواعها

$$\text{نسبة الفائدة المدفوعة} = \frac{\text{الفائدة المدفوعة}}{\text{صافي التدفقات من الأنشطة التشغيلية}}$$

3- نسب جودة السياسة المالية:

يوفر جدول تدفقات الخزينة معلومات يمكن عن طريقها تحليل مؤشرات ونسب للحكم على مدى كفاءة الإدارة في مجال السياسة المالية المتبعة وهنا نتطرق للنسب الموالية¹:

أ- نسبة التوزيعات النقدية:

تعكس هذه النسبة سياسة توزيع الأرباح على المساهمين ومدى قدرة التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية على مواجهة التزامات المؤسسة اتجاه المساهمين ومدى استقرار هذه النسبة من فترة إلى أخرى.

$$\text{نسبة التوزيعات النقدية} = \frac{\text{التوزيعات النقدية للمساهمين}}{\text{صافي التدفقات من الأنشطة التشغيلية}}$$

ب- نسبة متحصلات الفوائد التوزيعات:

تعتبر هذه النسبة مؤشر على مدى أهمية المتحصلات النقدية من الاستثمارات المالية في الأسهم والسندات مقارنة بالتدفقات التشغيلية.

$$\text{نسبة متحصلات الفوائد التوزيعات} = \frac{\text{محصلات الفوائد التوزيعات}}{\text{صافي التدفقات من الأنشطة التشغيلية}}$$

¹ - أحمد طاطار، مرجع سابق، ص 19.

الفرع الثاني: التحليل المالي باستخدام جدول التمويل.

يعتبر تحليل الأنشطة المالية أمراً ضرورياً للحكم على مدى نجاح أو فشل السياسات المالية المتبعة في المؤسسة، وبالتالي تمكين الإدارة من اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة، ويستلزم ذلك استخدام أداة يمكنها أن تعكس حركة الأموال من وإلى المؤسسة، وتزويد من يهمله الأمر بالمعلومات التي يحتاجها سواء كان من داخل أو خارج المؤسسة، ويمثل جدول التمويل الأداة المطلوبة.

أولاً: تعريف جدول التمويل.

هو جدول يتضمن الموارد المالية للمؤسسة واستخداماتها في فترة زمنية محددة، كما يبين التغيرات في ثروة المؤسسة لنفس الفترة، ومن هنا جاء جدول التمويل ليتجاوز التحليل الساكن إلى التحليل الوظيفي، وذلك من خلال تحديد التدفقات المالية بين كل من الموارد والاستخدامات، اعتماداً على تحديد الفرق بين ميزانيتين وظيفيتين لسنتين متتاليتين.

ثانياً: بناء هيكل جدول التمويل.

يقوم جدول التمويل على الفرق بين التدفقات المستقرة والتدفقات القصيرة الأجل، فالجزء الأول من الجدول يبين الاستخدامات المستقرة والموارد الدائمة، ومن خلال الفرق بينهما نحصل على التغير في رأس المال العامل، أما الجزء الثاني من الجدول فيبين التدفقات القصيرة الأجل، وذلك من خلال الفرق بين موارد الاستغلال وخارج الاستغلال والخزينة وبين استخدامات كل منهم على حدى، ويتمثل هذا الفرق في التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي¹.

1- الجزء الأول من جدول التمويل:

يحتوي الجزء الأول من جدول التمويل على العناصر التالي:

- الموارد الدائمة التي جلبتها المؤسسة خلال الدورة المالية.
- الاستخدامات المستقرة التي كونتها المؤسسة لنفس الدورة.

¹ - يوسف قريشي وإلياس بن ساسي، التسيير المالي دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر والتوزيع الأردن، 2006، ص 110-114.

تتمثل الموارد الدائمة في التغيير في الموارد الدائمة بين نهاية الدورة السابقة ونهاية الدورة الحالية، أما الاستخدامات المستقرة فتتمثل في التغيير في الموارد المستقرة لدورتين متتاليتين، وبالتالي فالجزء الأول من الجدول يتضمن التغيير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي.

الجزء الأول من جدول التمويل يعطي التغيير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي معبر عنه بالتغيرات في الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة.

ثانياً: تحليل محتوى الجزء الأول من جدول التمويل.

يحتوي على:¹

1- الموارد الدائمة:

وتنقسم إلى:

أ- الموارد الداخلية:

وتتمثل في القدرة على التمويل الذاتي *caf* وتعتبر من أهم الموارد الدائمة التي تعتمد عليها المؤسسة في تدويل احتياجات المالية والعلاقة توضح كيفية حساب هذا المورد:

القدرة على التمويل الذاتي = النتيجة الصافية + الاهتلاكات و المؤونات

ب- الموارد الخارجية:

وتتمثل في:

• التنازل عن عناصر الأصول الثابتة:

وتلجأ المؤسسة لهذا الإجراء للتقليل من الاحتياجات و الرفع في الموارد و تشمل هذه العملية التنازل عن الاستثمارات المادية والمالية والمعنوية بسعر تنازل يحدد محاسبياً وبناء على معطيات السوق.

¹ - نفس مرجع سابق، ص 112.

• الرفع في الأموال الخاصة:

وهي الوسيلة التي تمكن المؤسسة من جلب أموال جديدة من خليل عرض أسهم وسندات للبيع، وتبرز أهمية هذا المورد في وجود سوق المال إذ يعطي فرصة أكبر لرفع رأس المال خصوصا إذا كانت المؤسسة تحقق مردودية مرتفعة.

ج- الارتفاع في الديون المالية

وتتمثل في الديون الجديدة المتحصل عليها خلال الدورة المالية (باستثناء الاعتمادات البنكية الجارية)، ويمكن أن تكون في صورة قروض مستدينة، وعليه تعتبر الديون المالية الجديدة في المبلغ المسدد من طرف الدائنين، وعليه يمكن حسابها كما يلي:

$$\text{ديون الدورة الحالية} = \text{ديون الدورة السابقة} + \text{الارتفاع في الديون} - \text{التسديدات}$$

• الاستخدامات المستقرة:

وتتمثل في:

- التوزيعات المدفوعة خلال الدورة الجارية:

تتمثل في أرباح الأسهم الموزعة خلال الدورة المالية الجارية، ويمكن حسابها وفق العلاقة التالية:

$$\text{الأرباح الموزعة} = \text{نتيجة الدورة السابقة} - \text{الارتفاع في الاحتياطات}$$

- حيازة الأصول الثابتة:

وتشمل الاستثمارات المادية والمعنوية والمالية بقيمة الإجمالية، ويمكن حسابها وفق العلاقة التالية:

$$\text{استثمارات الدورة الحالية} = \text{استثمارات الدورة السابقة} + \text{الحيازة} - \text{التنازل}$$

ج- المصاريف الموزعة لعدة سنوات:

وهي تلك المصاريف التي وزعت على السنوات الخمس القادم، وتحسب انطلاقا من معطيات الميزانية

والمعلومات المحاسبية المكمل لها.

د- الانخفاض في الأموال الخاصة:

وهي عملية المعاكسة لعملية الرفع في الأموال الخاصة.

هـ- تسديد الديون المالية:

تتمثل في اهتلاك القرض خلال الدورة الحالية، ويمكن حسابه من خلال العلاقة التالية:

$$\text{ديون الدورة الحالية} = \text{ديون الدورة السابقة} + \text{الارتفاع في الديون} - \text{التسديد}$$

ثالثا: تحليل الجزء الثاني من الجدول.

يحتوي الجزء الثاني على التغيرات التالية:

- التغير في عناصر الاستغلال؛

- التغير في عناصر خارج الاستغلال؛

- التغير في الخزينة الصافية الإجمالية.

1- التغير في عناصر الاستغلال:

ويقصد بها الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال في الدورة الجارية الناتجة عن التباعد الزمني بين أجال

التسديد وأجال الدفع.

أ- التغير في استخدامات الاستغلال:

تتمثل في التغير في المخزونات والتغير في حقوق الاستغلال.

ب- التغير في موارد الاستغلال:

تتمثل في التغير في ديون الاستغلال خصوصا المورد والحسابات الملحقة به.

ج- التغير في العناصر خارج الاستغلال:

يتمثل في الاحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات غير الأساسية والأنشطة ذات الطابع الاستثنائي

وتتضمن العناصر التالية:

د- التغيير في استخدامات خارج الاستغلال:

وهي الاستخدامات غير متضمنة في استخدامات الاستغلال.

هـ- التغيير في الموارد خارج الاستغلال:

وهي الموارد غير المدرجة في موارد الاستغلال.

* الفرق بين العنصرين السابقين يعطي التغيير في العناصر خارج الاستغلال.

2- التغيير في عناصر الخزينة:

تعتبر محصلة كل التغييرات السابقة وتتشكل فيما يلي:

✓ التغيير في موارد الخزينة:

متمثلة في الاعتمادات البنكية الجارية التي جابت خلال الدورة الجارية.

✓ التغيير في استخدامات:

وتشمل السيولة النقدية التي وضعت في شكل متاحات خلال الدورة.

* الفرق بين العنصرين السابقين يعطي التغيير في الخزينة.

1- مخطط التمويل:¹

هو عبارة عن وثيقة تقديرية تنبؤية طويلة ومتوسط الأجل يتم إعداده انطلاقاً من برنامج الاستثمارات الذي

تختارها المؤسسة لكن يمكن إعداده خصيصاً لاستثمار معين، من بين أهم الأهداف من إعداده المقارنة في

جدول متعدد وتقديري مابين 3 إلى 5 سنوات بين:

- الاستخدامات وهي الاحتياجات المتعلقة بالتمويل بالاستثمارات.

- المصادر المتوقع أن تستخدم لتغطية الاحتياجات.

¹ - jean Barreau, Jacqueline Delahaye, Gestion Financière Manuel Et Applications, Dunod Paris10^eédition, 2001, p:418-419.

المبحث الثالث: تحليل القوائم المالية وفق نظام محاسبي مالي جديد.

لإبراز أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة لابد من دراسة أدوات التي يمكن من خلالها تنفيذ البرنامج التحليلي، حيث يعتمد المحلل المالي عند عملية التحليل على القوائم المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد ولتحليل محتوى هذه القوائم وتشخيصها سيتم الاعتماد على أكثر أدوات التحليل المالي شيوعا.

المطلب الأول : الدراسة المالية والاقتصادية للمؤسسات الاقتصادية.

في هذه المرحلة تتم الدراسة الاقتصادية والمالية والتقنية للملف الذي تم تكوينه بما تضمنه من معلومات متعلقة بالعميل أو بمعلومات متضمنة في البيانات المالية والمحاسبية التي قدمها العميل.

الفرع الأول: الدراسة المالية للمؤسسة:

إنّ التحليل المالي يهدف إلى قراءة المركز المالي للمؤسسة بطريقة مفصلة، حيث يؤدي هذا التحليل إلى معرفة الهيكل المالي وتوازنه وكفاءته، وتوظف هذه المعرفة في استنتاج نقاط قوة المؤسسة من الناحية المالية ونقاط ضعفها.

ويتم التحليل المالي للمؤسسة باستعمال العديد من الأدوات والوسائل المالية نذكر منها:

1- التحليل الرأسي للقوائم المالية: ويسمى أيضا بالتحليل العمودي، حيث ينطوي على دراسة العلاقات الكمية القائمة بين العناصر المختلفة للقوائم المالية والجانب الذي ينتمي إليه كل عنصر في الميزانية وذلك بتاريخ معين.

2- التحليل الأفقي للقوائم المالية: ينطوي هذا التحليل على دراسة الاتجاه الذي يتخذه كل بند من بنود القوائم المالية، وقد اتصف هذا التحليل بالديناميكية بعكس التحليل العمودي الذي يوصف بأنه تحليل ساكن، حيث أنّ أكثر ما يساند إليه المحلل المالي في التحليل الأفقي هو سنة الأساس والتي تستخدم في رصد سلوك واتجاهات البنود المختلفة،.

3- التحليل باستخدام النسب المالية: تعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي وأكثرها انتشاراً في أوساط المحللين الماليين، وتجدر الإشارة إلى وجود عدد كبير من النسب المالية التي يمكن استخدامها في تحليل القوائم المالية لطالبي القرض، لذلك فمحلل الائتمان يستخدم أقلها عدداً وأكثرها دلالة.

الفرع الثاني: الدراسة الاقتصادية للقرض

تشمل الدراسة الاقتصادية لنشاط العميل على كل ما يتصل باقتصاديات هذا النشاط وبما يضمن استمراريته، وبالتالي يقتصر على دراسة سوق السلعة أو الخدمة التي يقدمها العميل في الحاضر والمستقبل اعتماداً على البيانات التاريخية والظروف المتوقعة مستقبلاً خلال بعد زمني ينتهي بنهاية فترة السداد للقرض

المطلب الثاني: دراسة الوضعية المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي.

يتمثل التوازن المالي في توفير الاحتياجات المالية للمؤسسة بالأحجام المطلوبة وبأحسن وأدنى تكلفة واستخدام هذه الأموال ضمن هيكل مالي لتحقيق المؤسسة توازناً مالياً جيداً يضمن لها التسيير الحسن.

الفرع الأول: رأس المال العامل الدائم.

فائض الأموال الدائمة على الأصول غير الجارية وهو هامش الأمان، يضمن السيولة داخل المؤسسة وبالتالي المقدرة على سداد التزاماتها في الأجل القصيرة.¹

يعبر رأس مال العامل عن مقدار الزيادة في الأصول الجارية عن الالتزامات المتداولة وبالتالي يستفيد المحلل المالي من هذا المؤشر في تقييم قدرة الشركة من مواجهة الالتزامات الجارية المستحقة عليها.²

¹ - عبد الناصر نور وآخرون، التحليل المالي (مدخل صناعة القرار)، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 113.

² - محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، دار المريخ للنشر، عمان، الطبعة الرابعة، 2009، ص 130.

أولاً: طريقة حسابه:

يحسب رأس المال العامل انطلاقاً من الميزانية المالية بطريقتين هما:¹

أ- حسابه من أعلى الميزانية:

رأس المال العامل الدائم = (الأموال الخاصة + الخصوم غير الجارية) - الأصول غير الجارية

ب- حسابه من أسفل الميزانية:

رأس المال العامل الدائم = الأصول الجارية - الخصوم الجارية

ثانياً: أهمية رأس المال العامل.

تكمُن أهميته فيما يلي:²

- يوفر الوقت للمؤسسة في البيع والتحصيل.
- يجنب المؤسسة المخاطر المحيطة بها.
- احتياط للمؤسسة عند عجزها عن التسديد.
- يعكس لها صورة واضحة عن الوضعية المالية.

¹ - خلدون شريفان، إدارة التحليل المالي، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2001، ص70.

² - عبد الناصر نور وآخرون، أصول المحاسبة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الثالثة، 2005، ص325.

ثالثاً: أنواع رأس المال العامل.

يتكون رأس المال العامل إلى أربعة أنواع هي:¹

أ- رأس المال العامل الخاص:

يمثل ذلك المقدار من الأموال الخاصة والتي بموجبها يتم تمويل الأصول الثابتة (غير الجارية).

يحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول غير الجارية}$$

ب- رأس المال العامل الأجنبي:

ويمثل مجموع الديون التي بحوزة المؤسسة والتي تتحصل عليها من الخارج لتمويل نشاطها ويحسب بالعلاقة:

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{الخصوم غير الجارية} + \text{الخصوم الجارية}$$

ت- رأس المال العامل الإجمالي:

يمثل ذلك الجزء من الأصول يتكلف بها نشاط استغلال المؤسسة أي العناصر التي تدخل ضمن دورة

الاستغلال (القيم المتداولة والمستمرة)، ويحسب وفق ما يلي:

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مجموع الأصول الجارية}$$

ث- احتياجات رأس المال العامل BFR:

يمثل الفرق بين احتياجات الدورة وموارد الدورة هذا الفرق يوضح ما إذا كانت المؤسسة بحاجة إلى مصادر

التمويل (هامش أمان مالي)، ويحسب في العلاقة التالية:

$$\text{احتياجات رأس المال العامل BFR} = (\text{الأصول الجارية} - \text{أموال الخزينة}) - (\text{الخصوم الجارية} - \text{تسبيقات مصرفية})$$

¹ - أحمد طرطار، مرجع سابق، ص 16.

الفرع الثاني: الخزينة.

هي محصلة التدفقات النقدية الخارجة والداخلية (الأموال) من وإلى المؤسسة خلال دورة استغلالية معينة، ويتم

حسابها بطريقتين كما يلي:¹

1- الطريقة الأولى:

الخزينة = رأس المال العامل الدائم - احتياجات رأس المال العامل

2- الطريقة الثانية:

الخزينة = أموال الخزينة - تسبيقات مصرفية

مما سبق يمكن القول أن التحليل المالي يستخدم مجموعة من المؤشرات المالية التي تعبر عن المركز المالي

للمؤسسة وهذا كله يتم من أجل العمل على تحقيق التوازن المالي بصفة مستمرة وذلك لمواجهة الديون من جهة وتمويل الاستثمارات ودورة الاستغلال من جهة أخرى.

المطلب الثالث: تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية.

إن التحليل باستخدام النسب المالية يعتبر من أهم وسائل وأدوات التحليل للقوائم المالية ومن أكثرها شيوعاً.

الفرع الأول: تعريف النسب المالية.

إن النسب المالية عبارة عن دراسة العلاقة بين متغيرين أحدهما يمثل البسط والآخر يمثل المقام أي دراسة

العلاقة بين عنصر (أو عدة عناصر) وعنصر آخر (أو عدة عناصر أخرى) ونستطيع وضع عدد كبير من النسب

المالية، لكن المهم هو وضع النسب ذات الدلالة والتي تقدم معلومات تساعد على تقييم وضع المنشأة واتخاذ

القرارات الإدارية المناسبة.²

¹ Pierre cabane, L'essentiel de la Finance à L'usage Des Managers, Maitriser LesChiffreDe L'entreprise, 2^e me édition, paris ,2008 ,p106.

² - منير شاكرو وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2004، ص52.

الفرع الثاني: أنواع النسب المالية:

يمكن حساب عدد لانتهائي من النسب المالية لنفس المؤسسة، إلا أنها ليست جميعها ذات معنى مهم، لذا يجب على المستعمل لهذه النسب أن يقوم باختيار الأهم منها، وتقادي النسب المتشابهة مع العلم أن النسب المستعملة تختلف باختلاف نوع المؤسسة، وعموما يمكن جمع مختلف النسب التي يمكن استخلاصها من القوائم المالية إلى خمس مجاميع أساسية:¹

أولا: نسب الهيكلية:

وهي النسب التي تساعد في دراسة الهيكل المالي للمنشأة والموضوعة لكل جانب من جوانب قائمة المركز المالي، وتتضمن نسب الهيكلية عدة نسب فرعية هي:

1- نسبة التمويل الدائم:

تمثل هذه النسبة هامش الأمان أي إمكانية تغطية الأصول غير الجارية بالاعتماد على الأموال الدائمة، وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الخاصة} + \text{الخصوم غير الجارية}}{\text{الأصول الغير جارية}} < 1$$

تمكن هذه النسبة من معرفة ما إذا كان للمؤسسة رأس مال عامل الذي يمثل هامش الأمان الذي يبيعها عن المخاطر المنجز عنها لجوئها للديون ويمكن تمييز ثلاث حالات الآتية:

- نسبة التمويل الدائم = 1 هذا يعني انعدام رأس المال الدائم وذلك لا يعتبر في مصلحة المؤسسة.
- نسبة التمويل الدائم < 1 الأموال الدائمة أكبر من الأموال غير جارية وهذا يعني أن المؤسسة قادرة على تجنب حالات طارئة كالكساد في المخزون أو صعوبة تحصيل حقوق المؤسسة.
- نسبة التمويل الدائم > 1 وهنا الحالة المالية للمؤسسة سيئة كون أن الأصول غير الجارية تمول عن طريق تمويل غير عقلاني.

¹ - شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008، ص ص 200-212.

2-نسبة التمويل الخاص:

تمثل هذه النسبة قدرة الأموال الخاصة على تمويل الأصول غير الجارية دون اللجوء مصادر أخرى للتمويل (الديون)، وتحسب وفق العلاقة التالية:¹

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الغير جارية}} < 1$$

3-نسبة الاستقلالية المالية:

تقيس هذه النسبة درجة الاستقلالية المالية عن الدائنين حيث أن المؤسسة التي تعتمد التمويل الذاتي تكون في استقلالية جيدة، وتحسب وفق الآتي:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الخصوم الجارية + الخصوم الغير جارية}} < 1$$

4- نسبة القدرة على السداد:

تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على سداد ديونها كلما كانت النسبة أكبر دل على أن المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها، وتحسب وفق الآتي:

$$\text{نسبة القدرة على السداد} = \frac{\text{مجموع الميزانية}}{\text{الخصوم الجارية + الخصوم غير الجارية}}$$

5-نسبة التوسع المؤسسة:

وهي تسمح بمعرفة اتجاه المؤسسة فيما يخص توزيعها سواء كان داخليا أو خارجيا فإذا كانت هذه النسبة أكبر من 0.85 فالمؤسسة في توسع داخلي أو خارجي وتنقسم إلى نوعين:

¹ - شعيب شنوف، مرجع سابق، ص202.

6- نسبة التوسع الداخلي:

$$\text{نسبة التوسع الداخلي} = \frac{\text{التثبيثات المادية} + \text{التثبيثات المعنوية}}{\text{الأصول غير الجارية}}$$

7- نسبة التوسع الخارجي:

$$\text{نسبة التوسع الخارجي} = \frac{\text{التثبيثات المالية}}{\text{الأصول غير الجارية}}$$

ثانياً: نسب السيولة.

يقصد بالسيولة القدرة على التسديد نقداً لجميع الالتزامات وعلى الاستجابة لطلبات الائتمان وتهدف هذه المجموعة من النسب إلى تقييم القدرة المالية للمؤسسة على المدى القصير ويتم ذلك من خلال قياس قدرة المؤسسة على مقابلة ديونها قصيرة الأجل عند استحقاقها من خلال تدفقاتها النقدية العادية الناتجة عن المبيعات وتحصيل الذمم بالدرجة الأولى، وتتكون نسب السيولة مما يلي:¹

1- نسبة سيولة الأصول:

تعبر هذه النسبة عن قدرة المؤسسة في مواجهة أخطار سداد الديون قصيرة الأجل دون الحاجة إلى مصادر أخرى للتمويل، وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة سيولة الأصول} = \frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الميزانية مجموع}} < 1$$

أو:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الجارية الخصوم}} < 1$$

¹ - شعيب شنوف، مرجع سابق، ص 205.

2- نسبة السيولة المختصرة:

توضح النسبة مدى إمكانية سداد الديون قصيرة الأجل خلال فترة قصيرة دون اللجوء إلى المخزون لصعوبة

تصريفه ودون تحقيق خسارة، وتوضح حسب العلاقة التالية:¹

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = \frac{\text{الأصول الجارية} - \text{المخزونات}}{[0.75 - 0.3] \text{ الجارية الخصوم}}$$

3- نسبة السيولة الفورية:

توضح النسبة مدى إمكانية سداد الديون قصيرة الأجل من خلال النقديات المتاحة وهي تعطي مؤشر عن

أسوأ الأوقات لسداد الديون، وتظهر حسب العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة الفورية} = \frac{\text{أموال الخزينة}}{[0.5 - 0.2] \text{ الخصوم الجارية}}$$

ثالثاً: نسب النشاط.

تقيس هذه النسب مدى كفاءة إدارة المؤسسة في توزيع مواردها المالية توزيعاً مناسباً على مختلف أنواع

الأصول، كما تقيس مدى كفاءتها في استخدام أصولها لإنتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات وتحقيق

أكبر حجم ممكن من المبيعات وبالتالي أعلى ربح ممكن، وتتمثل نسب النشاط فيما يلي:²

1- معدل دوران الأصول غير الجارية:

توضح هذه النسبة مدى مقدرة المؤسسة على تحقيق الاستفادة المثلى من الأصول غير الجارية لديها في

تحقيق أرباح المؤسسة، وتوضح بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول غير الجارية} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{الأصول غير الجارية}}$$

¹ - شعيب شنوف، مرجع سابق، ص 208.

² - مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية -مدخل نظري وتطبيقي-، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2009، ص 154.

معدل دوران المخزون:

تقيس هذه النسبة عدد مرات تصريف المخزون لدى المؤسسة وكلما كانت عالية كلما كان الأثر على السيولة إيجابياً.

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة المخزون}}{\text{متوسط مخزون}}$$

3- المدة المتوسطة لتصريف البضاعة:

تقيس هذه النسبة معدل الفترة التي يظل فيها المخزون السلعي (البضاعة) بالمخازن قبل بيعه وكلما كانت هذه الفترة قصيرة كان أحسن.

$$\text{المدة المتوسطة لتصريف البضاعة} = 360 \times \frac{\text{متوسط مخزون البضائع}}{\text{تكلفة البضاعة المستهلكة}}$$

4- المدة المتوسطة لتحصيل الزبائن:

توضح هذه النسبة مدى كفاءة عملية التحصيل ومتابعة ديون العملاء وكلما قلت كان ذلك أحسن في زيادة السيولة لكن ليس بالضرورة.

$$\text{المدة المتوسطة لتحصيل الزبائن} = 360 \times \frac{\text{الزبائن} + \text{أوراق القبض}}{\text{رقم الأعمال (المبيعات)}}$$

5- المدة المتوسطة لتسديد الموردين:

توضح هذه النسبة الفترة التي يستغرقها سداد ديون الموردين وطول هذه المدة في صالح المؤسسة ولا يظهرها في صورة تعثر في السداد.

$$\text{المدة المتوسطة لتسديد الموردين} = 360 \times \frac{\text{الموردين} + \text{أوراق الدفع}}{\text{المشتريات}}$$

رابعاً: نسب المردودية (الربحية).

تعد ربحية المؤسسة محصلة لمختلف السياسات المتخذة في إدارة مختلف شؤونها، وتقيس نسب الربحية مدى

كفاءة إدارة المؤسسة في تحقيق الربح على المبيعات وعلى الأصول وعلى حقوق المالكين وهي:¹

1- نسبة المردودية الاقتصادية:

توضح هذه النسبة مدى مقدرة المؤسسة على استخدام أصولها في توليد الربح وارتفاعها يدل على الكفاءة في

استغلال أصول المؤسسة.

$$\text{نسبة المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الميزانية}}$$

2- نسبة المردودية التجارية:

تمثل نسبة مجمل الربح إلى صافي المبيعات وكلما زادت النسبة فإن ذلك يعني كفاءة عمليات التشغيل (

هامش الربح الإجمالي).

$$\text{نسبة المردودية التجارية} = \frac{\text{النتيجة الإجمالية}}{\text{رقم الأعمال (المبيعات)}}$$

3- نسبة المردودية المالية:

تعبّر هذه النسبة عن العائد الذي يحققه الملاك على استثمار أموالهم بالمؤسسة (نسبة العائد) على حقوق

الملكية.

$$\text{نسبة المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

¹ محمد صالح الحناوي وجمال إبراهيم العبد، الإدارة المالية مدخل القيمة واتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 451.

خلاصة:

يعتبر التحليل المالي من أهم المواضيع التي تناولتها الدراسات الاقتصادية وذلك للضرورة التي تملئها متطلبات التسيير من تخطيط ورقابة وتقييم للأداء بناء على مجموعة من الأدوات التحليلية التي يمكن من خلالها الكشف عن أوجه الضعف والقوة في جانب أو جوانب معينة من نشاط المؤسسة، وقد استخدم التحليل المالي عدة أساليب وأدوات بغية الوصول إلى تقييم الوضعية المالية للمؤسسة، وسيتم تطبيق ما تم التطرق إليه في الفصل التطبيقي وتبيان أهمية التحليل المالي في الكشف المبكر على أوجه الضعف والعمل على وضع الخطط المناسبة في تصحيح الانحرافات واتخاذ القرارات المناسبة.

مقدمة

التعثر مصطلح يريق أغلب أصحاب المؤسسات الاقتصادية لما له من دلالة كبيرة وتأثير على المؤسسة فمصطلح التعثر المالي يرتبط مفهومه أساسا بالمشاهدات البسيطة للوقائع المتعلقة بالظاهرة وبتبايعات أحداثها وتأثيراتها على العاطفة والوجدان، فهي مشاهدات تتم في ظروف شديدة التعقيد، عندما تخضع لها الظاهرة العامة وتكون هناك اختلافات محدودة في الأسباب، تؤدي إلى إفرزات ونتائج ضخمة وغير متوقعة فقضية الديون المتعثرة لم تظهر فجأة، ولم تكن أبدا وليدة اللحظة التي طفت فيها إلى السطح ولكنها بالطبع نتيجة تداعيات أسباب، وتراكمات نتائج أفرزت تأثيراتها، ودلت عليها مظاهر عديدة كانت بمثابة ناقوس الخطر الذي أعلن عن وجود خطر مشكلة الديون المصرفية المتعثرة، إلا أن البنوك لم تنتبه لها ولم تنظن أبدا للدلائل العديدة على تعثر العملاء لديها.

حيث يقدم هذا الفصل شرحا عن التعثر والفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة كما سنعرض

مراحل حدوث التعثر وأنواعه والمشاكل التي تعاني منه المؤسسات من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: ماهية التعثر المالي.

في الواقع كان نصيب "التعثر المالي" الكثير في قاعات البحث وفي زحام وركام المناقشات التي دارت في مؤتمرات عقدت خصيصا لهذا الغرض ،وفي ندوات تم تنظيم بعضها للتبرير والبعض للتغريد والبعض للوصول الى الحقيقة .

المطلب الأول: مفهوم ومظاهر التعثر المالي.

الفرع الأول: مفهوم التعثر المالي.

إن مفهوم التعثر عموما هو حادث عرضي مفاجئ نتيجة عائق غريب في مجرى طريق المسيرة يخل بالتوازن، ويفقد القدرة على الحركة، وهو بالتالي يختلف عن السقوط والتحطم والانهيأر. وهنا يأتي السؤال الهام، فما هو السبب المهم لتعثر الشركات وقبل الإجابة على ذلك نبحت بالمراد بالتعثر حيث ذهب بعض الباحثين الاقتصاديين إلى تقسيم الشركات في تعثرها إلى قسمين:¹

أولاً: تعثر اقتصادي: وهو عدم قدرة إيرادات الشركة على تغطية نفقاتها، أو انخفاض صافي القيمة المالية للاستثمار.

ثانياً: تعثر مالي: هو موجة المنشأة لظروف طارئة غير متوقعة تؤدي إلى عدم قدرتها على توليد مردود اقتصادي أو فائض نشاط يكفي لسداد التزاماتها في الأجل القصير.

ومنه يمكن أن نعرف التعثر بأنه تلك المرحلة التي وصلت فيها المنشأة إلى حالة من الاضطرابات المالية الخطيرة والتي تجعلها قريبة جدا من إشهار إفلاسها. سواء كانت هذه الاضطرابات تعني عدم قدرتها على سداد التزاماتها تجاه الغير ،أو تحقيق خسائر متتالية تتراكم سنة بعد أخرى مما يجعلها مضطرة إلى إيقاف نشاطها وغالبا ما يحدث التعثر كنتيجة لوجود مشكلتين معا وفيما يتعلق بموضوع البحث نجد أن مفهوم الفشل المالي لا يختلف عن ظاهرة التعثر المالي، إذ يقصد بهما حالة عدم التوازن التي يتعرض لهما العميل أو المؤسسة بصفة

¹ <http://www.amawi.info/wp>، يوم 2014/05/04 على الساعة 16:13.

عاماً بسبب مجموعة من العوامل داخلية وخارجية تضعف من قدرته على تسديد التزاماته المستحقة اتجاه المصرف وكذلك فوائد هذه المستحقات ضمن الجدول الزمني المتفق عليه¹.

الفرع الثاني: مظاهر التعثر المبكر.

ومن أهم مظاهر التعثر المبكر ما يلي²:

- 1- تباطؤ حركة الحساب الجاري للعميل الممول طرف البنك وبصفة خاصة في جانب الإيداع، حيث يعد هذا مؤشراً على إن هناك صعوبات مالية يواجهها العميل قد تكون ناجمة عن الأتي:
 - ❖ صعوبة تصريف منتجات المشروع وانخفاض القدرة التسويقية للمشروع سواء للانصراف المستهلك عن منتجات المشروع لعدم تناسبها مع تطور احتياجاته وإشباع رغباته المتغيرة.
 - ❖ انخفاض القدرة الإنتاجية للمشروع أو وجود أعطال كبيرة في خطوط إنتاجها نتيجة لعدم انتظام ورود المواد الخام أو أعطال الطاقة.
 - ❖ انخفاض القدرة التحصيلية للمشروع المتعثر وانخفاض أرباحه فضلاً عن عدم تناسبها مع مصاريف البيع.
- 2- كثرة ارتداد الشيكات والكمبيالات المقدمة من جانب العميل للبنك سواء للتحصيل أو برسم الضمان مما يقلل من الإيرادات النقدية للمشروع والتي يعكسها الحساب الجاري لها.
- 3- ظهور بعض التعليقات الصحفية السيئة أو السلبية عن المشروع المتعثر أو نقل الصحف أخبار عن حوادث داخلية.
- 4- ظهور مؤشرات سلبية كثيرة في القوائم المالية التي يقدمها المشروع سواء لتجديد التسهيلات أو وفقاً لما قد يطلبه البنك لمتابعة موقف العميل الائتماني، وقدرته التشغيلية، وتستخدم هذه المؤشرات كبوادر تبين احتمال تعثر العميل.
- 5- تسارع وتعدد وظهور سلوكيات غير منطقية كثيرة في النشاط التشغيلي للمشروع الذي يواجه حالة التعثر.

¹ - د الزبيدي، حمزة محمود، إدارة الائتمان والمصارف والتحليل الائتماني، الوراق للنشر والتوزيع، عمان ، 2002، ص241.

² - الخضير محسن أحمد، الديون المتعثرة الظاهرة الأسباب والعلاج، الطبعة الأولى، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر ، 1997، ص55-58.

المطلب الثاني: مراحل و أسباب التعثر المالي.

الفرع الأول: مراحل التعثر المالي.

يمكن استعراض مراحل التعثر المالي على النحو التالي¹:

❖ **مرحلة ما قبل ظهور التعثر المالي:** هذه المرحلة تمر بالعديد من الظواهر السلبية منها:

- انخفاض الطلب على منتجات البنك.
- ضعف الموقف التنافسي للبنك.
- زيادة تكاليف التشغيل.
- عدم كفاية رأسمال العامل.
- انخفاض معدل دوران الأصول.

ويعتبر اكتشاف أمر التعثر في مرحلة مبكرة سوف يمكن البنك من مواجهة الموقف بشكل أكثر فعالية وأكثر

سهولة.

❖ **مرحلة التدفق النقدي المنخفض:** ترتبط هذه المرحلة بعدم قدرة المصرف على مقابلة التزاماته الجارية ويكون

في حاجة ماسة للنقدية وذلك على الرغم من امتلاكه للأصول مادية تزيد قي قيمتها عن قيمة التزاماته

الإجمالية تجاه الغير والتي يعكسها جانب الخصوم في الميزانية بإضافة إلى إمكانية تحقيق معدل مقبول من

الربحية حيث تكمن المشكلة في هذه المرحلة في انخفاض السيولة بمعناها الفني وليس بمعناها المطلق.

❖ **مرحلة العسر المالي المؤقت:** ترتبط هذه المرحلة بعدم قدرة المصرف على مقابلة التزاماته المستحقة ومقابلة

نموه المطلوب في هذه المرحلة غالبا ما تتجه إدارة البنك إلى فرض العديد من الإجراءات المتشددة.

❖ **مرحلة الإعسار الكلي:** وهي الحالة التي يكون فيها البنك عاجز عن مواجهة التزاماته المستحقة، وتكون قيمة

خصومه أي هي حالة العجز التام عن التسديد حتى لو منح المصرف فترة لإعادة تصحيح أوضاعها.

¹ - الطويل عمار أكرم عمر، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، مذكرة ماجستير، غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص 56.

❖ **مرحلة الفشل القانوني:** وهي مرحلة لا يستطيع البنك التحكم بالتعثر الأمر الذي يتطلب اتخاذ إجراءات

قانونية للإعلان الإفلاس أو التصفية.

الفرع الأول: أسباب التعثر المالي

وعلى كل حال لا يمكن ضبط مفهوم التعثر بهذا الاعتبار وسوف نعود إلى بيان أسباب تعثر الشركات وعلى

وجه الخصوص الشركات العقارية التي ازدادت بشكل كبير في السنوات السابقة وحاولت استقراء أسباب تعثرها

وخلصت إلى عدة أمور ومن أهمها على سبيل المثال وليس الحصر ما يلي:¹

- تلاعب مؤسس الشركة بأموال المساهمين حيث يوههم بادئ الأمر بدراسة جدوى اقتصادية، ثم يأتي مجلس الإدارة وهم المؤسسين بواقع الأمر ويقوم بتوظيف رأسمال الشركة في جزء منه بالمشروع المذكور بدراسة الجدوى والباقي في مشاريع أخرى غير مجدية قد تكون تعود على المؤسسين بالنفع الشخصي "تضارب مصالح" وربما استثمار أموال المساهمين في مجالات مشبوهة، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى تعثر مفاجئ لا يعرف سببه.

- معظم الشركات العقارية تقوم بشراء قطع الأراضي بموجب وكالات عدلية لعدة أسباب لضمنها غايات المتاجرة السريعة وسهولة الانتقال، والأراضي المملوكة على الشيوخ أو المبالغة في شراء الأراضي مما يؤدي إلى عدم إمكانية إقامة مشاريع وتجميد أموال الشركة.

- عدم كفاءة بعض أعضاء مجلس الإدارة، ودخولهم الاستثمار دون سابق خبرة أو معرفة وتجربة ودون دراسة للجدوى الاقتصادية، مما يفاجئ المساهم وربما عضو مجلس الإدارة بارتفاع المصاريف، وبالتالي ارتفاع قيمة الموجودات (العقارية) بدون خسارة وهذا ينعكس سلبا على سعر السهم بالبورصة، وهذا يضطر بعض المساهمين نظرا لحاجته الماسة للسيولة لبيع مساهمته بثمن بخس.

¹ - الطويل عمار أكرم عمر، مرجع سابق، ص 55 .

المطلب الثالث: نماذج التنبؤ بالتعثر المالي.

من أبرز أغراض التحليل المالي فضلا عن إجراءات المقارنات وتحديد الاتجاهات هو استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر أو فشل الشركات، ولما كان هذا الفشل يترتب خسائر جسيمة للمتعاملين مع هذه المنشآت، برزت عدة محاولات لتطوير النماذج والأدوات التي من شأنها إعطاء تنبيه مبكر بدلائل الفشل لحماية هؤلاء المتعاملين من الخسائر، وركزت هذه المحاولات على استخدام النسب المالية في تصميم نماذج رياضية، يمكنها التنبؤ بفشل الشركات، حيث أن النسب المالية تعتبر مؤشرا على مدى قوة أو ضعف المركز المالي للمنشأة، كما يمكن مراقبة اتجاهات وسلوك بعض النسب المالية لمجموعة شركات قبل فشلها ومعرفة خصائص النسب المالية للشركات الفاشلة، وهذا يفيد في التمييز بين نسب الشركات الفاشلة ونسب الشركات الناجحة، وبالتالي يمكن التنبؤ بفشل الشركات.¹

وقد أظهرت أولى الدراسات المختصة بالفشل المالي عام 1966 أعدها beaver حيث عرض فيها نموذجا متطورا للنسب المالية المركبة تستخدم كإنذار مبكر للفشل المالي قبل وقوعه بفترة زمنية مناسبة، تبعه في ذلك altman عام 1978 فبني نموذجه الخاص الذي شاع استخدامه فيما بعد تحت مسمى نموذج (z.score) ثم تلتها دراسات أخرى عديدة تهتم بذات الموضوع.

ومن وجهة نظر العمل المصرفي يجب أن تعتمد إدارة الائتمان على نماذج التنبؤ بالفشل المالي المكونة من بعض النسب المالية المستخرجة من تحليل الحسابات الختامية للعملاء وذلك للتنبؤ باحتمال الفشل المالي لهم وبالتالي حماية المصرف من الخسائر الناجمة عن تعثر العملاء وعدم الوفاء بالتزاماتهم.

ونتطرق فيما يلي إلى بعض النماذج المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي:

¹ .د.الجهاماني، عمر عيسى حسن، دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي في الأردن، مجلة الإدارة العامة، الأردن، 2001، ص5352.

الفرع الأول: نموذج breaver:

قام beaver في عام 1966 بدراسة لغرض التنبؤ بفشل الشركات، حيث أجريت الدراسة على عينة من 79 شركة فشلت خلال فترة (1964/1954) فضلا عن 79 شركة ناجحة ومماثلة للشركات الفاشلة في حجم الأصول ونوع الصناعة.

واحتسب beaver (30) نسبة مالية صنفها في ست مجموعات رئيسية وذلك لكل من المنشآت الفاشلة والناجحة، ثم اختار بعد دراسة مكثفة من كل مجموعة نسبة واحدة لتحليلها، والنسب المالية التي اعتمدها beaver في صياغة نموذجها هي:¹

- نسبة التدفق النقدي إلى مجموع الديون.

- نسبة صافي الربح قبل الفائدة والضريبة إلى مجموع الموجودات.

- نسبة مجموع الديون إلى مجموع الموجودات.

- نسبة التداول.

- نسبة التداول السريعة.

وقد اتسم نموذج Beaver بقوة تنبؤية جعلته قادر على التنبؤ بالفشل وقبل وقوعه بخمس سنوات.

وقد تابع Beaver في عام 1968م دراسته السابقة بتحليل (14) نسبة مالية لاختبار قدرتها على التنبؤ بفشل الشركات خلال الخمس سنوات السابقة للفشل. ويقوم بحث Beaver على أساس مقارنة قيم المتوسطات لهذه النسب كل على حدة بين كل من مجموعة الشركات الناجحة ومجموعة الشركات الفاشلة وذلك باستخدام البيانات المالية لسنة الفشل بالنسبة للشركات الفاشلة وذات السنة بالنسبة للشركات القريئة. وكلما ازداد الفرق بين قيمتي المتوسط لنسبة مالية ما فإن ذلك يعني أنها تملك قدرة أكبر من غيرها على التنبؤ بفشل الشركات. وتوصل نتيجة الاختبارات التي أجراها إلى أن أفضل النسب في التنبؤ بالفشل على الترتيب وحسب أهميتها هي:

- نسبة التدفق النقدي إلى مجموع الديون.

¹ - إيمان أنجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة تشرين، سوريا، ص 92-94.

- نسبة صافي الربح إلى مجموع الموجدات.

- نسبة مجموع الديون إلى مجموع الموجدات.

ومن أهم الاستنتاجات التي توصل إليها Beaver أن أفضل نسبة للتنبؤ بالفشل هي نسبة التدفق النقدي إلى مجموع الديون، تليها نسبة صافي الربح إلى مجموع الموجدات. وأجرى Beaver تحليلاً آخر يستند إلى مقارنة متوسطات البنود المالية في السنة السابقة للفشل في المنشآت الفاشلة مع هذه المتوسطات في المنشآت الناجحة، وكان أهم ما توصل إليه:

✓ تميزت المنشآت الناجحة باستقرار الاتجاهات لديها وانخفاض الانحرافات عن خط الاتجاه العام.

✓ تميزت المنشآت الفاشلة بانخفاض مخزونها بالمقارنة مع المنشآت الناجحة، وذلك خلافاً لما هو شائع في الأدبيات المالية والحاسوبية.

✓ تملك المنشآت الفاشلة نقدية أقل من المنشآت غير الفاشلة ولكن الحسابات المدينة لديها أعلى.

الفرع الثاني: نموذج Altman: ¹

تعد دراسة Altman عام 1968 من الدراسات الهامة التي استخدمت النسب المالية للتنبؤ بفشل الشركات، وقد استخدم Altman في بحثه مصطلح الإفلاس ويقصد بالمنشآت المفلسة بالمنشآت المفلسة بالمنشآت التي أعلن إفلاسها ووضعت تحت الحراسة القضائية أو منحت حق إعادة التنظيم. وقد اختار عينة مكونة من (33) منشأة صناعية أفلست خلال الفترة الزمنية من عام 1946 وحتى عام 1965 و (33) منشأة صناعية غير مفلسة مماثلة لمنشآت المجموعة الأولى في نوع الصناعة وحجم الموجدات.

وقد استخدم Altman في بحثه أسلوب التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات وهو أسلوب إحصائي يستخدم تصنيف المجموعات (المتغيرات التابعة) بحسب خصائص كل مجموعة (المتغيرات المستقلة) حيث أنه وبعد أن يتم تعريف المجموعات (المتغيرات التابعة) يقوم هذا الأسلوب باشتقاق معادلة خطية تمييزية مكونة من المتغيرات المستقلة والتي تعتبر الأفضل في التمييز بين المجموعتين من خلال المعاملات التمييزية.

¹ - هلا بسام عبد الله الغصين، مرجع سابق، ص 39.

وفي بحث Altman هناك متغيرين تابعان (المنشآت المفلسة، والمنشآت غير المفلسة)، أما الخصائص أو المتغيرات التمييزية المستقلة فهي النسب المالية، وقد قام باحتساب (22) نسبة مالية، وباستخدام أسلوب التحليل التمييزي تم انتقاء (5) نسب اعتبرت الأفضل في التمييز بين المنشآت المفلسة و المنشآت غير مفلسة أي أفضل النسب المالية المميزة للأداء والتي يمكن من خلالها التنبؤ بالفشل أو التعثر، وهذه النسب هي:¹

- نسبة صافي رأس المال العامل إلى مجموع الموجودات.
- نسبة الأرباح المحتجزة إلى مجموع الموجودات.
- نسبة صافي الربح قبل الفائدة والضريبة إلى مجموع الموجودات.
- نسبة القيمة السوقية للأسهم إلى القيمة الدفترية لإجمالي الديون.
- نسبة صافي المبيعات إلى مجموع الموجودات.

وتأخذ معادلة الارتباط التي تعبر عن هذا النموذج الشكل التالي:²

$$Z = 0.12X_1 + 0.014X_2 + 0.033X_3 + 0.006X_4 + 0.010X_5$$

حيث أن Z هي القيمة التمييزية (Z.score) وهي معيار التفريق بين الشركات المفلسة و غير المفلسة.

أما X_1, X_2, X_3, X_4, X_5 هي النسب المالية المذكورة أعلاه وبنفس الترتيب.

ونلاحظ أن النسب التي اعتمدها هذا النموذج تتناول أهم الأبعاد المالية التي يجب دراستها في المنشأة وهي

السيولة، الربحية، الرفع المالي، والنشاط.

¹ - هلا بسام الغصين، مرجع سابق، ص40.

² - نفس المرجع، ص41.

وقد قام Altman باختيار لهذا النموذج على عينات من شركات الأعمال ولمدة خمس سنوات قبل الإفلاس، فكانت النتائج أن النموذج تمكن من التنبؤ بإفلاس الشركات بدقة وصلت إلى 95 % في السنة الأولى، و72% في السنة الثانية، و48% في السنة الثالثة، و29% في السنة الرابعة، و36% في السنة الخامسة قبل الإفلاس. وبموجب هذا النموذج تصنف الشركات محل الدراسة في ثلاث فئات وفقاً لقدرتها على الاستمرار وهذه الفئات هي:

الفئة الأولى: فئة الشركات الناجحة أو القادرة على الاستمرار وذلك إذا كانت قيمة Z فيها 2.99 وأكبر.

الفئة الثانية: فئة الشركات الفاشلة والتي يحتمل إفلاسها وذلك إذا كانت قيمة Z فيها أقل من 1.81.

الفئة الثالثة: فئة الشركات التي يصعب إعطاء قرار حاسم بشأنها وبالتالي تحتاج إلى دراسة تفصيلية وذلك عندما تكون قيمة Z أكبر من 1.81 وأقل من 2.99.

وتشير الكثير من الدراسات إلى أن النموذج Altman يعتبر أحد النماذج التي تلجأ إليها المؤسسة أو البنك للتنبؤ بحالة العميل المقبلة وفيما إذا كان يتمتع بالائتمان إلى فئة العملاء الناجحين أو فئة العملاء الذين يتسمون بأداء منخفض وبالتالي يتمتعون بدرجة مخاطر عالية.

المبحث الثاني: تشخيص البنوك للمؤسسة للمؤسسات المتعثرة مالياً

تمهيد

يعتبر تعثر المؤسسات الاقتصادية من الظواهر الاقتصادية العامة التي لا تعتمد على نمط أو نظام اقتصادي معين حيث يعتبر من التطورات المرادفة لحركة مدخلات النظم الاقتصادية وتفاعلات السوق في ظل غياب الوعي الإداري اللازم لتقييم المتغيرات الاقتصادية المحيطة بالمنشأة وتخطيط كل من الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية اللازمة للحفاظ على استمرارية الشركة في ظل التقييم المستمر لتكلفة الحفاظ على الاستمرارية والتي تقاس بكلفة الفرصة البديلة للاستثمار.

كما أن الديون المتعثرة هي أحد السلبيات التي تعاني منها المؤسسات الاقتصادية، وذلك أنها تعتبر من أحد مسببات الخسارة ولذلك تعمل المؤسسات على محاولة التعرف على أسباب تعثر الديون.

المطلب الأول: أنواع الديون المتعثرة .

إن للديون المتعثرة العديد من الأنواع يمكن تقسيمها وفقاً لعدة أسس منها:

أولاً: تصنيف الديون المتعثرة وفقاً لدرجة التخبط.

كثيراً ما تقوم المشروعات الكبرى أو التي يتم إقامتها وازعة في مخططاتها فترات حرجة يتم التخطيط للتغلب عليها إلا أنه لسبب أو آخر تفشل في تدبير الأموال الكافية كما وتوقيتاً فيصاب المشروع بالتعثر ومن ثم يمكن تقسيمها إلى نوعين:¹

1- ديون متعثرة مخططة مرحلية.

وهي ديون ذات طابع خاص معرفة مقدماً ومنتبأً بها نتيجة حدوث فجوة متوقعة ما بين التدفقات النقدية الخارجية من المشروع وما بين التدفقات النقدية الداخلة إليه و ينتج عنه عدم نجاح القائمين على المشروع في الوصول إلى التمويل المطلوب لتغطية أو سداد التزاماته المبرمجة.

¹ - محسن أحمد الخضيرى، مرجع سابق، 1997، ص ص 60 - 75.

2- ديون متعثرة عشوائية الحدوث.

وهي تلك الديون التي تحدث بشكل عارض، حيث يتفاجئ المشروع بحوادث يصعب التنبؤ بها أو التحكم فيها، أو التعامل معها، ويطلق عليها البعض أنها ترد إلى القوة القاهرة التي تؤدي إلى حدوث خسارة ضخمة غير محتملة تصيب المشروع وتؤدي إلى اختلال مورده إلى عدم قدرته على سداد التزاماته.

ثانيا: تصنيف الديون المتعثرة وفقا لدرجة صدقها ومصداقيتها.

تصنف الديون المتعثرة وفقا لهذا المعيار إلى:

1. ديون متعثرة وهمية خداعية:

وهي كثيرا ما يقوم بها بعض المستثمرين الأجانب للاستفادة من المزايا والإعفاءات والدعم المالي وتقوم هذه المشروعات باستنزاف رأس المال والفائدة وتحويله إلى أرباح وعند انتهاء فترتي الدعم والإعفاء يقوم المستثمرون بإعلان تعثر المشروع.

2. ديون متعثرة حقيقية فعلية:

وهي تلك الديون التي تحدث فعلا نتيجة لسبب حقيقي وليس عن عمد وتخطيط وتداول بل ترجع إلى أسباب حقيقية فعلية وكعارض للنشاط الاقتصادي الذي يمارسه العميل.

ثالثا: تصنيف الديون المتعثرة وفقا للمرحلة التي تم اكتشافها فيها.

تصنف الديون وفقا لهذا المعيار إلى:¹

1. دين متعثر أولي في مرحلة التكوين:

أي لا تزال أسبابه كامنة تحت السطح، وتتكون بؤرته، وتأخذ بوادر غير محسوسة أو ملموسة ولا تثير انتباه المقترضين حيث إن مخاطرها لازالت أولية.

2. دين متعثر ثانوي في مرحلة النمو:

¹ محسن أحمد الخضيرى، مرجع سابق، ص75.

حيث تجاوز مرحلة التكوين، وأصبح له مظاهر واضحة ملموسة، وأعراض تتفاقم يوماً بعد يوم، ويمارس ضغوطاً واضحة تزداد تدريجياً على متخذ القرار في المشروع.

3. دين متعثر مكتمل في مرحلة النضج:

حيث بلغ شدة أزمته وأقصى حد له وأصبحت أوضاعه بالغة السوء وتذوّر بعواقب وخيمة تهدد مستقبل المشروع، وتهدد استمراره.

4. دين متعثر في مرحلة المعالجة والقضاء عليه:

حيث يكون قد تم وضع خطة تقويم المشروع المدين، أو تصفية وفقاً لتصور الذي اتفق عليه الدائنين.

المطلب الثاني: مؤشرات تعثر المؤسسات الاقتصادية .

تعتمد البنوك على عدة مؤشرات لتحديد وضعية المؤسسة ومن هذه المؤشرات:

أولاً: المؤشرات المتعلقة بمعاملات المؤسسة.

تنقسم المؤشرات المتعلقة بمعاملات المؤسسة إلى:¹

1. مؤشرات متعلقة بحساب المؤسسة لدى البنك:

وتتمثل المؤشرات التي تتعلق بحساب العميل لدى البنك فيما يلي:

- إصدار شيكات على حساب القرض أو الحسابات الأخرى للعميل بأكثر ما تسمح به الأرصدة المتوفرة أو المتاحة في هذه الحسابات.
- وجود حركات سحب من الحساب لا تتناسب وطبيعة عمل المؤسسة من جهة واحتياجات المشروع الممول من جهة أخرى.
- عدم استجابة العميل لطلبات البنك المتكررة بشأن الموافقة بالبيانات والمستندات اللازمة لمراقبة الحساب المدين وتجديده.

¹ - فريد راغب النجار، إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص 46.

- عدم تناسب المبالغ المودعة بحساب العميل مع التغيرات المتوقعة من إيراداته وفق الميزانية التقديرية للمشروع الممول.

2. مؤشرات متعلقة بطلبات المؤسسة:

وتتمثل المؤشرات المتعلقة بطلبات المؤسسة فيما يلي:

- تقدم المؤسسة بطلبات المتكررة لزيادة سقف القروض الممنوحة له دون مبرر وبشكل غير مخطط له.
- قيام المؤسسة بالطلب من البنك رفع إشارة الحجر من الضمانات المقدمة للبنك.
- طلب المؤسسة استبدال الضمانات العينية بضمانات شخصية الأمر الذي يشير إلى أن المقترض يريد التصرف بالضمانات العينية كالبيع مثلاً أو تقديمها ضماناً لدائنين آخرين، وكما هو معروف فإن الضمانات الشخصية تعتبر ضعيفة مقارنة مع الضمانات العينية.
- تكرار طلبات المؤسسة بجدولة القرض، الأمر الذي يشير إلى أن المقترض غير قادر على إدارة أموره المالية بشكل جيد، وأنه لم يستفيد من المهلة التي منحت له في إطار عمليات الجدولة.

3. مؤشرات متعلقة بالضمانات:

تتمثل المؤشرات المتعلقة بالضمانات فيما يلي:¹

- تقديم كمبيالات للبنك مسحوب على عدد محدود من الزبائن.
- انخفاض قيمة الضمانات التي قدمها العميل تأميناً لسد الدين.
- تعديل الشكل القانوني للشركة مما يؤثر على ضمانات المصرف، كتغييره من شركة تضامن إلى شركة ذات مسؤولية محدودة.
- تأخر مردود المستحقات والمستخلصات.

¹ - جمال أبو عبيد، إدارة القروض الغير عاملة، مدير التخطيط الاستراتيجي بنك الإسكان والتجارة والتمويل، محاضرات بالاكاديمية العربية المالية

ثانياً: المؤشرات تظهر من خلال البيانات المالية للمؤسسة.

تظهر المؤشرات من خلال البيانات المالية للمؤسسة من خلال ما يلي:

1. مؤشرات يستدل عليها من خلال الميزانية العامة وملحقاتها.
2. تتمثل المؤشرات التي يستدل عليها من خلال الميزانية العامة وملحقاتها فيما يلي:

- زيادة فترة تحصيل أوراق القبض وحسابات المدينين.

- تقلبات حادة في السيولة.

- زيادة حادة في المخزون السلعي وتراجع معدل دوران المخزون.

- كثرة تغيير مراقبي الحسابات عن وجود خلل في هيكل مصادر الأموال.

- تحفظ مدقق الحسابات على البيانات المالية للشركة المقترضة.

- ارتفاع مديونية الشركة.

3. مؤشرات التعثر يستدل عليها في بيان الإيرادات و النفقات:

وتتمثل مؤشرات التعثر التي يستدل عليها في بيان الإيرادات والنفقات فيما يلي:

- تراجع المبيعات.

- ارتفاع قيمة البضائع المرتجعة.

- تركيز فجوة كبيرة بين إجمالي الدخل وصافي الدخل.

- وجود خسائر تشغيلية مستمرة لدى الشركة.

- ارتفاع غير مبرر في أحد أو بعض بنود النفقات مع انخفاض في الإيرادات.

- ارتفاع نسبة المصاريف إلى المبيعات.

- زيادة نسبة التعاقد أو التالف من الإنتاج.

ثالثاً: مؤشرات أخرى غير مالية.

تتمثل المؤشرات الأخرى غير مالية في الآتي:¹

- ✓ الخلل الإداري في نشاط، ظهور اختلاسات في الشركة تؤثر على سير نشاطها.
 - ✓ وفاة العميل، اختلاسها أو هروبه للخارج.
 - ✓ وضع الشركة المقترضة تحت التصفية.
 - ✓ إنهاء خدمات بعض العاملين لدى العميل أو تخفيض أجور بعضهم الآخر بداعي تقليص التكاليف التي يتجاهلها العميل.
 - ✓ زيادة حركة استفسارات الدائنين الآخرين عن الوضع المالي للمقترض.
 - ✓ سحب علامات أو توكيلات تجارية من المقترض.
 - ✓ رفع قيمة بوليصة التأمين الخاصة بالمقترضين.
 - ✓ عدم استجابة الشركة وتفاعلها مع المتغيرات في البيئة الخارجية.
- المطلب الثالث: المطلب الأول: التصنيف الائتماني للمؤسسات الاقتصادية.

الفرع الأول: تعريف وأهم شركات التصنيف الائتماني :

أولاً: تعريف التصنيف الائتماني

التصنيف الائتماني عبارة عن رأي محلل متخصص أو مؤسسة متخصصة في الملاءة الائتمانية العامة

للمؤسسة؛ أي قدرتها ورجبتها في الوفاء بالتزاماتها المالية ودرجة المخاطر المالية التي تواجهها، أو الملاءة

الائتمانية لإصدار معين من السندات أو أي التزامات مالية أخرى، وذلك اعتماداً على المخاطر ذات العلاقة

.ويعد التصنيف من قبل شركات التصنيف العالمية بمثابة الهوية للبنوك والمؤسسات المالية أمام العالم

ومقياس لمعرفة الأوضاع المالية لأية مؤسسة.²

¹ - فريد راغب النجار، مرجع سابق، 2000، ص48.

² - إضاءات، نشرة توعوية يصدره معهد الدراسات المصرفية دولة الكويت نوفمبر، العدد الرابع، 2010، ص1.

ثانياً: أهم شركات التصنيف العالمية¹:

هناك نحو 150 وكالة تصنيف ائتماني تعمل في 32 دولة حول العالم، لكن اثنتين فقط من هذه الوكالات تحتكران 80 % من سوق التصنيف العالمي، وهما وكالة موديز ووكالة ستاندرد أند بورز، تليهما وكالة فيتش التي تهيمن على 14 % من سوق التصنيف العالمي المقدره قيمته بنحو 250 مليار دولار. فيما تتنافس باقي الوكالات على حصة سوقية لا تزيد قيمتها على 6 % من حجم السوق العالم تتعامل مع واحدة من هذه الوكالات الثلاث الشهيرة كأمر بديهي مفروغ منه.

ثالثاً : أسس التصنيف الائتماني:

1. تقييم معدل التعثر التراكمي المرتبط بفئة تصنيف معينة.
2. مقارنة تصنيفات المخاطر مع أوزان المخاطر.
3. مقارنة التصنيفات طويلة الأجل لمعدل ثلاث سنوات مع معدل التعثر التراكمي طويل الأجل.
4. تتضمن التصنيفات سبع درجات لتصنيف المخاطر.
5. التعليمات ضمن قرارات بازل الدولية حول كفاية

رابعاً: عوامل التحليل المالي عند القيام بالتصنيف الائتماني:

- 1- الربحية والإيرادات.
- 2- الموجودات (تقييم درجة الأصول).
- 3- الموارد المالية وتدفقات النقدية و درجة التمويل والسيولة (رأس المال والقروض الحالية وغيرها) .
- 4- كفاية رأس المال.

¹- نفس المرجع، ص02.

الفرع الثاني : شروط الاعتراف بشركات التصنيف العالمية:

1. الموضوعية
2. الاستقلالية
3. الشفافية في توفير المعلومات
4. الإفصاح
5. الموارد البشرية والمادية ذات الكفاءة
6. المصداقية
7. المنهجية
8. الحيادية

الفرع الثالث: كيف تتم عملية التصنيف من قبل وكالات التصنيف:

تصدر وكالة التصنيف الائتمانية مثل ستاندرد أند بورز، موديز أو فيتشر تقريراً تقييماً يعبر عن وجهة نظرها للملاءة المالية Credit Worthiness لمؤسسة ما وقدرتها على الاقتراض معتمدة بذلك على المعطيات والمعلومات المتوفرة لتلك المؤسسة سواء من المؤسسة نفسها أو من مكاتب التدقيق المعتمدة، أو من خلال التقارير الحكومية والشركات الاستشارية المعتمدة في وقت زمني محدد . Time Snapshot وتعتبر الملاءة المالية ظاهرة متعددة الأوجه ومتشعبة، وهي أبرز التحديات التي تواجه وكالات التصنيف في تقييمها للمؤسسات حيث لا توجد معادلة واحدة تجمع تشعبات الملاءة المالية والمتعلقة بعوامل متعددة مثل الزمن، العملة، المكان، نوع السندات، الظروف الاقتصادية والسيادية وغيرها من العوامل . لذلك، تستخدم وكالات التصنيف رموزاً مثل AAA, BBB, C للتعبير عن الملاءة.

المبحث الثالث: تصنيف البنك للمؤسسات الاقتصادية.

تمهيد:

تعتبر المؤسسة محلا لإنتاج القيمة، كما أنها تُقيم في حد ذاتها وتتوقف عملية تقييمها في هذا الإطار على الغرض من هذه العملية إضافة إلى المشرف على عملية التقييم، فالمشرف الذي يتمثل في البنكي والذي يقوم بتقييم المؤسسة التي تود الحصول على قرض بنكي يكون الغرض من وراء هذه العملية الوصول في النهاية إلى اتخاذ قرار منح أو عدم منح هذا القرض المطلوب، إضافة إلى تحديد مدى الاستفادة من التعامل مع المؤسسة الراغبة في التمويل من خلال تقييم وضعيتها المؤسسة و تصنيفها وفق جوانبها العديدة والمتمثلة في النشاط، الهيكل المالي، المردود الاقتصادي، المردودية...الخ.

وعلى العموم فإن تصنيف البنك للمؤسسة ينصب على تقييم ملاءمتها الفورية وقدرتها على خلق الأرباح وتحقيق الأهداف التي تسعى إليها . كما توجد مجموعة كبيرة من النسب ولكن الجدير بالانفع في التحليل المالي ليس في الكمية، ولكن في فهم التقنية وطريقة استعمالها، وكل نسبة تقاس لوحدها فإنها لا تعكس الوضعية المراد دراستها إلا إذا تمت مقارنتها مع نسب أخرى كمتابعة تطور النسب من نفس الطبيعة في زمن معين كمقاربة أو ربط عدة نسب مختلفة ومقارنتها مع معايير موضوعة في نفس فرع النشاط الذي تعمل فيه المؤسسة المقيمة.

وقبل كل هذا، لا بد من وضع التشخيص المناسب من طرف البنكي والخاص بالمؤسسة محل التقييم، باعتبارها منهجية تقترح بعض المبادئ والتقنيات، إضافة إلى أنها تقدم بعض الأدوات الحديثة التي تساعد على تصنيف المؤسسة إذا كانت متعثرة أو غير متعثرة.

المطلب الأول : التشخيص المالي:

تستعمل كلمة التشخيص في المجال الطبي بينما تعد الطريقة المتبعة من طرف البنك المقيم للمؤسسة، شبيهة بتلك الخاصة بالطبيب المعالج، حيث أن هذا الأخير يدرس الأعراض بإجراء بحوث وتحقيقات ليضع تشخيصه الذي يؤدي به في نهاية المطاف إلى وصف العلاج اللازم، وبالمقابل يقوم البنك بتشخيص المؤسسة بتفقد الصعوبات التي تواجهها متمثلة في حاجيات التمويل ثم يقوم بتحليل هذه الحاجيات فينتج تشخيص عن هاتين الخطوتين ليصدر قراره النهائي فيما يخص التعثر المالي .

الفرع الاول : إعداد التشخيص العام:

يسمح تحليل ميزانيات المؤسسة لثلاث سنوات الأخيرة بتقييم أولي، حيث أنه من الممكن ليس فقط تقدير مصدر الأموال الموضوعة تحت تصرف المؤسسة واستعمالاتها من سنة إلى أخرى، ولكن أيضا معرفة كيفية وطريقة استخدامها من طرفها.

فمن خلال هذه القراءة للميزانيات المالية تسمح بوضع حكم عام حول السياسة المالية للمؤسسة:¹

أولا : إعداد تشخيص خاص بواسطة النسب المالية

يتبع التشخيص العام بتشخيص خاص يتم وضعه بواسطة إعداد نسب مالية، غير أن طريقة النسب المالية تتطلب أن تكون هي نفسها بالنسبة للمؤسسة على فترات مختلفة مما يسمح بالمقارنة الحقيقية لها.

ثانيا: تقييم البنك للمؤسسات الاقتصادية :

بعد إعداد النسب الخاصة بالمؤسسة، دراسة قدراتها التقنية والبشرية، إضافة إلى تحليل المعطيات الخاصة بها على المستوى الاقتصادي تسمح للبنك بتقييم خطر الديون ، وبالتالي يتمكن من إصدار قرار منح أو عدم منح القرض المرغوب فيه من طرف المؤسسة.

¹ - Farouk Bouyakoub , **L'entreprise et le financement bancaire**, Casbah éditions 2000, P163.

بعد إعداد التشخيص المناسب والسليم حول المؤسسة، لا بد من أن يقوم التقييم الحقيقي على أسس وركائز اقتصادية تعكس مدى حاجة المؤسسة الفعلية للقرض المطلوب، إضافة إلى جدارتها الائتمانية التي تمكنها من الوفاء بالتزاماتها في تاريخ الاستحقاق المحدد.

الفرع الثاني: الركائز التي تقوم عليها عملية التصنيف البنكي:

تختلف دراسة وضعية المؤسسة من طرف البنك تبعاً لنوع نشاط المؤسسة، حيث يعتمد في تصنيف المالية للمؤسسة على عناصر معينة تعتبر كركيزة أساسية للحكم على المؤسسة إذا كانت متعثرة أو غير متعثرة من خلال عملية تقييم الوضعية المالية للمؤسسة التي ينتج عنها قراره النهائي.

أولاً : ملاءة المؤسسة المنطلق الرئيسي لدراسة تعثر المؤسسة:

تتميز المؤسسة بملاءة لما تكون قادرة على خلق موارد كافية لتسديد ديونها في تواريخ الاستحقاق المحددة، ويعمل التوازن المالي للمؤسسة على ضمان ملاءتها وعليه، يعمل البنكي على تقييم قوة أو ضعف هيكلها المالي.

وبذلك يعتبر التوازن المالي، وبالتالي ملاءة المؤسسة شرط ضروري وقيد يلزمها بتطبيقها يوميا والتي من شأنها أن تفرض عليها بعض التسويات المالية.¹

ثانياً: التسويات المالية:

تتم عملية التسوية بمقابلة سيولة حسابات الأصول واستحقاقية عناصر الخصوم التي يعمل

البنك على استعمال العناصر التي تسمح له بتقدير الهيكل المالي.²

ترتكز المقابلة الأولى على تخصيص الموارد التي تضعها المؤسسة لتحقيق هدفها الاجتماعي، حيث أن الميزانية المهيكلية بطريقة جيدة يجب أن تخصص الموارد الثابتة) الأقل استحقاقا (لتغطية الأصول الثابتة) الأقل سيولة، والموارد قصيرة الأجل) الأكثر استحقاقا (لتمويل الأصول المتداولة) الأكثر سيولة.

¹-Farouk Bouyakoub, **op.cit**, P166

²- نفس المرجع، ص 167 .

أما المقابلة الثانية، فتسمح بالتأكد من قدرة المؤسسة على الحفاظ على ملاءتها، وبالتالي قدرتها على تسديد ديونها، وعليه يتعلق الأمر بعناصر الأصول المتداولة التي يمكن تحويلها إلى سيولة بكل سهولة وسرعة لمواجهة الديون في تواريخ الاستحقاق. ولا يمكن تحقيق هذا الأمر في كل الأحوال، وعليه يجب أن تحتفظ المؤسسة بأصول متداولة أكبر من مستوى الديون قصيرة المدى، وهذا يعني الحفاظ على رأس المال العامل في مستوى معتبر، فهو بمثابة هامش الضمان.

المطلب الثاني: تقييم وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة باستعمال النسب المالية:

الفرع الأول: تقييم الوضعية المالية للمؤسسة:

يعتمد في دراسة الوضعية المالية للمؤسسة وتحليله على استعمال نسب مالية تتمثل فيما يلي¹:

- الحاجة من رأس المال العامل (BFR)
- نسب الهيكل: ممثلة في رأس المال العامل (FR)
- نسب مهلات الدوران: تقاس هذه النسب بمهلة دوران المخزون، مهلة دوران قرض الزبائن، مهلة دوران قرض الموردين.
- نسبة التسيير المالي: ممثلة في نسبة الملاءة، نسبة السيولة العامة، نسبة الخزينة العامة ونسبة الخزينة الحالية.
- نسبة المردودية: ممثلة في نسبة مردودية الأموال الدائمة.

تمثل النسب الثلاث الأولى المحدد الرئيسي للكشف عن وضعية الهيكل المالي للمؤسسة، فترتكز على العناصر التي تبرز وضعيتها المالية، هيكلها، تغير مهلة دوران أصولها المتداولة وملاءتها، أما النسبة الرابعة فتقيس مردودية المؤسسة، ويتم الاعتماد عليها نظرا للخطر المحتمل الوقوع، فالمؤسسة التي تحقق أرباحا معتبرة تعمل على تعزيز رأس المال العامل من سنة مالية إلى أخرى، وهذا ما يشكل عامل إيجابي بالنسبة لها، أما تلك التي تتكبد خسائر فإن رأس المال العامل سينخفض تدريجيا ويؤدي ذلك إلى تدهور هيكلها المالي.

¹ أحلام مخبي، تقييم المؤسسة من وجهة نظر البنك، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006/2007، ص 195.

تستخرج النسب المالية من ميزانية المؤسسة وإذا تم الاعتماد عليها لوحدها فإنها ستوفر نظرة ستاتيكية (ساكنة)، ولا تعلم البنكي عن مستقبلها، ومنه فإن هذا الأخير يقارن الميزانيات وجداول حسابات النتائج الخاصة بالسنوات الثلاث الأخيرة، والتي تسبق طلب البنك، وهذا للمرور من هذه الدراسة الساكنة إلى الرؤية الديناميكية لحياة المؤسسة.

يتم كخطوة أولى تحليل الهيكل المالي للمؤسسة، تليها عملية تحليل وضعيتها المالية، تطور النسب المحددة سابقا، ومقارنتها مع نسب مؤسسة تنتمي إلى نفس القطاع، تطور النتائج المسجلة من طرف المؤسسة التي ترغب في التمويل، ومقارنتها بالنسبة لنفس السنوات المالية بالمؤسسة الشبيهة بها، تحليل التوازن بين الموارد والاستخدامات. فكل هذه العوامل تسمح بإعطاء رؤية واضحة ودقيقة جدا لتقدير الهيكل المالي والوضعية المالية للمؤسسة، وبالتالي ملاءتها الماضية، الحاضرة، والمستقبلية.

الفرع الثاني: تحليل الوضعية المالية:

تعرف الوضعية المالية للمؤسسة حسب من السيولة لضمان تسوية التدفقات النقدية، ويتم تحديدها من خلال تحليل ومقارنة هيكل الأصول وهيكل الاستدانة، وترتبط ملاءة المؤسسة بالتسوية الدائمة للتدفقات المالية ولتحديد هذه الوضعية المالية لا بد من¹:

-مقارنة ميزانيات متتالية.

-مقارنة النتائج الخاصة بعدة سنوات مالية.

-تحليل الحركات المالية والتوازن بين مصادر واستخدامات الأموال.

-تفحص مخطط الخزينة.

1. مقارنة ميزانيات متتالية: تمثل الميزانية صورة فوتوغرافية على المؤسسة في لحظة معينة، ومن هنا يتبين أنها تعكس وضعية المؤسسة بطريقة ساكنة، وعلى هذا الأساس يتم مقارنة عدة ميزانيات متتابعة لإضفاء طابع الديناميكية على هذه الوضعية، ويتعلق الأمر بالميزانيات المالية فيفرض البنك على المؤسسة تقديم ثلاث

¹ أحلام مخبي، مرجع سابق، ص 200.

ميزانيات لثلاث سنوات الأخيرة، وإلتزام الدراسة بطريقة دقيقة، فإن المقارنة تعتبر فعالة لما تكون بين خمس ميزانيات، فمن خلال هذه المقارنة يعمل البنك على كشف السياسة المالية للمؤسسة بالبحث عن أسباب تطور بعض الحسابات كزيادة الأموال الدائمة، اللجوء المتزايد لقرض الموردين، أسباب زيادة المخزون... الخ.

2. مقارنة النتائج :

تتضمن عملية مقارنة النتائج معلومات إضافية ومكاملة لمقارنة الميزانيات وترتكز على معرفة تطور العناصر الرئيسية المشكلة لنشاط المؤسسة، كتطور رقم الأعمال، تطور النتائج قبل وبعد دفع الضريبة على الأرباح، تطور مخصصات الاهتلاكات والمؤونات... الخ.

تسمح دراسة تطور هذه العناصر بتحديد ما إذا حققت المؤسسة ربحا أو تحملت خسارة، ويسمح جدول حسابات النتائج بتحديد مستويات وتطور النشاط والمردودية.

ويجب تحديد القدرة على التمويل الذاتي في إطار قرض الاستغلال، وتشكل القدرة على التمويل الذاتي الصافي من مخصصات الاهتلاكات و المؤونات ذات الطابع الاحتياطي، والربح الصافي المحاسبي ما القدرة على التمويل الإجمالي فنتضمن زيادة على ما سبق الجزء الموزع من الربح المحقق في السنة المالية.

1. تحليل الحركات المالية والتوازن بين الموارد والاستخدامات :تتم هذه العملية

انطلاقا من الميزانيات وتشكل كل زيادة في حساب معين من الخصوم مصدر للأموال، ويشكل كل نقصان في حساب من الخصوم استخدام للأموال، أما بالنسبة للأصول فإن كل زيادة في حساب معين يمثل استخدام للأموال ويشمل كل نقصان في حساب من الأصول مصدرا للأموال.

وتتم دراسة الحركات المالية على مرحلتين¹:

-توزيع الأرباح المسجلة في خصوم الميزانية.

-تسجيل الاهتلاكات والمؤونات في بند الأموال الخاصة.

¹ - Farouk Bouyakoub, op-cit, P202.

ونشير إلى أن البنك لا يطلب إلا الميزانيات وجداول حسابات النتائج، وعليه من الصعب إجراء تحليل مفصل ومعمق عن كل الحركات، مقارنة بالمحلل المالي الذي يعتمد على كل المعلومات الضرورية دون استثناء للتقدير الجيد للوضع المالي للمؤسسة، وفي حقيقة الأمر يجب فصل الحركات المالية الحقيقية عن الحركات المحاسبية التي لا يكون لها بالمقابل تدفقات نقدية فورية، كإعادة إدماج تكاليف أو تحويلات من حساب إلى آخر في الميزانية، وعلى هذا الأساس يبقى من الضروري على البنك طلب وجمع كل المعلومات التي تساعده في عملية تقييم المؤسسة.

ومن خلال ما سبق، فإن تحليل الحركات المالية يسمح بمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة في لحظة الدراسة والتوقع من خلالها بالتطورات المستقبلية تبعا لسياسة التسيير التي تتبناها المؤسسة، كما يسمح هذا التحليل بمراقبة تغيرات رأس المال العامل والتعرف على شروط تمويل الأصول ومن ثم الحكم على ملاءة المؤسسة.

2. **تفحص مخطط الخزينة:** يبرز مخطط الخزينة الأرصدة الشهرية أو الفصلية للخزينة بالفرق بين التنبؤ

بالتكاليف والإيرادات، وتسمح هذه الوثيقة للبنك بتحديد وضعية خزينة المؤسسة.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل تمّ التعرف على ماهية التعثر المالي، كما تطرقنا أيضا إلى الديون المتعثرة في المؤسسات الاقتصادية وما هي أسباب تعثرها، مما تبيّن أن مصطلح القروض المتعثرة أو الديون المعثرة كلها تعبر عن التعثر المالي.

كما أن قضية التعثر المالي أخطر المشاكل التي تتعرض لها المؤسسة الاقتصادية بصفة عامة، لما يسببه من اختلالات في موازينها حيث تضعها في أوضاع وظروف حرجة. فيجب عليها أن تدرس هذا المشكل من كل جوانبه حتى تتمكن من تفادي حدوث أي أزمة تعيق نشاطها قد تؤدي بها إلى الإفلاس.

مقدمة

يلعب بنك الفلاحة والتنمية الريفية دورا فعّالا في إحداث التنمية الاقتصادية، حيث يحتل مكانة إستراتيجية في الجهاز المصرفي الجزائري، وتتفرع من بنك الفلاحة والتنمية الريفية عدة وكالات متواجدة في مختلف التراب الوطني.

وتعتبر وكالة BADR إحدى أهم البنوك الناشطة والتي تعرف انتشارا واسعا في الآونة الأخيرة، حيث تقوم بمزاولة نشاطها البنكي من خلال تقديم مختلف الخدمات البنكية من منح القروض سواء للشباب أو الفلاحين بغية تمويل الاستثمارات أو غيرها . وبغية إسقاط الجانب النظري على الواقع التطبيقي والوصول إلى الهدف من دراسة هذا الموضوع والمتمثل في معرفة دور التحليل المالي في تصنيف المؤسسات المتعثرة والغير متعثرة، يتم اللجوء إلى وكالة BADR من أجل إبراز مختلف المعايير المتبعة في التسيير الناجح لها، عن طريق معرفة طريقة دراستها الآلية والمعمقة لمختلف التقنيات والوسائل المستخدمة في تصنيف المؤسسات ذات جودة تساعدنا في عملية التقدير والتنبؤ بالمستقبل وممارسة نشاطها بأسلوب مناسب وفعال. من أجل معالجة هذا وجب تقسيم هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: بطاقة قراءة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية واحد من أكبر البنوك الوطنية، الذي نتيجة لخبرته و تنافسيته استطاع أن يفرض مستواه في بيئة تنافسية لبنوك خاصة وطنية و أجنبية، وذلك بتبني تنظيم جديد، وتحويل أساليب العمل الخاصة به وهذا ما يضيف قيمة أعلى لموارده البشرية والمادية، بالإضافة إلى نظام الإدارة، كذلك تكيف استراتيجيات الإدارة مع الحقائق الجديدة الاقتصادية.

ومنه سيتم التطرق في هذا المبحث إلى المطالب الثلاث الآتية:

✓ تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

✓ أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

✓ الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المطلب الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومراحل تطوره.

من بين البنوك التجارية الموجودة في الساحة الاقتصادية الجزائرية، بنك الفلاحة و التنمية الريفية الذي يعتبر من بين البنوك التي تسعى دائما لتحسين أدائها للمحافظة على حصتها في السوق المصرفي المحلي، في مواجهة جملة من التحديات المختلفة الداخلية والخارجية، هذا ما يدفعه إلى المحافظة على بقاءه و استمراره من خلال الاعتماد على إدارة جيدة و أهداف محددة في قطاع تمثل فيه المنافسة.

الفرع الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤسسة مالية وطنية لها صفة بنك تجاري وقد أنشئ عن إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب المرسوم الرئاسي رقم 82-206 المؤرخ في 15 جمادى الأولى 1402 الموافق إلى 13 مارس 1982، وتكون البنك في بداية نشاط من 140 وكالة تنازل عنها البنك الوطني الجزائري BNA، أما الآن فقد أصبح يختص بأزيد من 290 وكالة و 41 مجمع استغلال جهوي بمثابة قاعدة لنظام هذا البنك الذي يتمتع بمليوني زبون بين القطاع العام والخاص.

حيث يشغل بنك الفلاحة والتنمية الريفية حوالي 7000 موظف وإطار يشتغلون على مستوى الهياكل الجهوية والمحلية.

الفرع الثاني: مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

كغيره من المؤسسات الوطنية فقد شهد العديد من التطورات يمكن تقسيمها إلى المراحل الآتية:

1- المرحلة الأولى (1982-1990):

خلال ثمان سنوات الأولى من نشأته سعى البنك إلى فرض وجوده في المجال الريفي بفتح العديد من الوكالات في المناطق الريفية، وهذا طبقاً لمبدأ تخصص البنوك إذ اكتسب سمعة وكفاءة عالية في ميدان تمويل القطاع الزراعي، قطاع الصناعة الغذائية والصناعة الميكانيكية الفلاحية وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية بعد عام 1989 تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى شركة مساهمة برأس مال قدره (22.00.000.00 دج).

2- المرحلة الثانية (1991-1999):

بموجب صدور قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض والذي منح من جهة استقلالية أكبر للبنوك ونص من جهة ثانية على نهاية فترة تخصصها، ومنح بنك الفلاحة والتنمية الريفية افقه إلى مجالات أخرى من النشاط الاقتصادي، ومن ثم أصبح كغيره من البنوك تباشر مهامها المختلفة المتمثلة في تقديم القروض، وتشجيع عمليات الادخار وعلى الصعيد التقني تميزت هذه المرحلة بإدخال تكنولوجيات الإعلام الآلي مثل تطبيق نظام SWIFT وضع برمجيات SYBU عملية الفحص السلبي، بطاقات السحب والدفع... الخ.

3- المرحلة الثالثة (2000-2002):

شهدت هذه الفترة عدة انجازات من طرف البنك من أجل بعث نفس جديدة في مجال الاستثمارات المنتجة حتى يساير نشاطها و مستوى مردود قواعد السوق، حيث رفع بنك بدر في إطار تدخله في تمويل الاقتصاد حجم القروض لفائدة المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة، كما رفع من مستوى معاوناته للقطاع الفلاحي،

وقام في إطار مسيرته للتحويلات الاقتصادية والاجتماعية العميقة بوضع برنامج خماسي فعلي، يركز على عصرنة البنك وتحسين الخدمات؛ ونتجت عن هذه الإنجازات في الفترات التالية:

✓ سنة 2000: القيام بإحصاء دقيق لنقاط ضعف وقوة بنك الفالحة والتنمية الريفية، ووضع مخطط لمسايرة المعايير الدولية.

✓ سنة 2001: تم إحداث تطهير في الميدان المحاسبي والمالي، بالإضافة إلى إعادة النظر وتقليل الوقت، وتخفيف الإجراءات الإدارية و النقدية المتعلقة بملفات القروض لمدة تتراوح من 20 إلى 90 يوما سواء بالنسبة لقروض الاستغلال أو بالنسبة لمكان التسليم لغرض الدراسة، كما قام بإدخال مخطط جديد في الحسابات على مستوى الحسابات المركزية، بالإضافة إلى تعميم شبكة (MEGA-PAE) على الوكالات والمنشآت المركزية.

✓ سنة 2002: دراسة مشروع "البنك الجالس"، وتدعيم نظام الشبكة المحلية مع إعادة تنظيم البرنامج "SYBU" كزيون مقدم للخدمة "CLIENT SERVEUR".

✓ المرحلة الرابعة (2003-2008):

في هذه المرحلة تم تحسين مشروع بنك جالس بخدمات مشخصة عبر جميع الوكالات الأساسية على المستوى الوطني.

المطلب الثاني: أهداف ومهام بنك الفالحة والتنمية الريفية

تتمثل أهم مهام وأهداف البنك فيما يلي:

الفرع الأول: أهداف بنك الفالحة والتنمية الريفية.

لجأ بنك الفالحة والتنمية الريفية إلى القيام بأعمال ونشاطات عديدة مكانته ضمن الوسط المصرفي عن

طريق:

- التسيير الصارم لخزينة البنك بالدينار أو العملة الصعبة.

- ضمان تنمية منافسة للبنك في مجال النشاطات التي يقدمها.
- محاولة زيادة الموارد بأحسن الأسعار.
- محاولة توسيع ونشر شبكة وكالاته عبر كافة التراب الوطني.
- وضع برنامج للتسيير الديناميكي في مجال التحصيل.
- المحاولة بقدر الإمكان تلبية رغبات الزبائن المتزايدة والمتنوعة بمنحهم منتجات وخدمات من شأنها مسايرة هذا التنوع والتعدد والتغيير.

- التنمية التجارية بإدماج تقنيات جديدة لإدارة الأعمال كالتسويق وإدخال سلسلة منتجات جديدة.

الفرع الثاني: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

في سبيل تحقيق الأهداف المسطرة يقوم البنك بجملة من المهام يذكر منها:

- تطوير الموارد والعمل على رفعها وتحسين تكاليفها من خلال:
- مسايرة التطوير الحاصل في عالم النشاط البنكي وتقنياته.
- عرض منتجات وخدمات جديدة على المدخرين وهذا في سياسة منح القروض ذات المردودية.
- تطوير البنك لطرق وأساليب معالجة المخاطر من خلال:
- تصفية المشاكل المالية.
- تطبيق معدلات فائدة تتماشى مع الإيرادات.
- أخذ الضمانات الملائمة.
- مواجهة مخاطر الصرف على القروض الخارجية بصفة عقلانية.
- استعمال الدعم الإعلامي (جريدة، تجمعات، مجلات، التلفزيون).
- تطوير مستوى الموظفين.
- تمويل المستثمرات الفلاحية والمجموعات التعاونية وكذلك قطاع الصيد البحري.

المطلب الثالث: موارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهيكله التنظيمي.

لمزاولة أي نشاط لابد من توفر الأموال اللازمة لذلك، فبنك الفلاحة والتنمية الريفية باعتباره منشأة مالية كغيره من المؤسسات يعتمد على موارد مختلفة للقيام بمختلف نشاطاته.

ومنه سيتم التطرق في هذا المطلب إلى العناصر الآتية:

- موارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

- الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الفرع الأول: موارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

تتمثل موارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية في ما يلي:

أولاً: رأس مال البنك.

حيث يقدر حالياً بقيمة 33 مليار دينار جزائري.

ثانياً: الاحتياطي والمخصصات.

حيث يقتطع البنك في نهاية كل سنة مالية مبالغ من المال كاحتياطيات ومخصصات لمواجهة المخاطر.

ثالثاً: تمويل التجارة الخارجية.

إن التجارة الخارجية تعد مصدراً هاماً لإنعاش الاقتصاد الوطني من جهة وتعود بالفائدة للبنك من جهة أخرى

من خلال دعم عمليات الاستيراد والتصدير والتحصيل المستندي، خصم الكمبيالات التجارية، الاعتمادات المستندية.

رابعاً: الودائع.

وهي الأموال التي توضع تحت تصرف البنك وتأخذ عدة أشكال منها:

1- ودائع تحت الطلب

وتشمل ما يلي:

2- الحساب الجاري:

ينتقى هذا الحساب كل عمليات الدفع والسحب والعمليات ذات الطابع التجاري ويفتح للأشخاص الطبيعيين والمعنويين دون الاستفادة من فوائد.

3- حساب الشيكات:

يجري التعامل به في أي وقت دون إشعار مسبق للبنك، وهو حساب جاري لا يقوم بالعمليات التجارية، وبالتالي يمكن الاحتفاظ به إلى جانب الحساب الجاري.

4- دفتر الادخار البنكي:

ودائع تمكن صاحبها من السحب في أي وقت، وتمثل أموال زائدة عن حاجة الزبائن مما يجعل عمليات السحب قليلة، وتخضع لسعر فائدة متغير حسب السعر السائد في السوق.

5- الودائع لأجل:

هي ودائع لا يتم السحب منها إلا بعد مرور مدة معينة متفق عليها مسبقاً مع البنك، وتمنح عليها فائدة متغيرة حسب المدة (4.5% كحد أدنى سنوياً) وتنقسم إلى:

أ- ودائع لأجل على شكل حساب:

حيث يمكن لصاحبها السحب منها في أي وقت وتخضع لمعدل فائدة متغير حسب المدة.

ب- سندات الصندوق:

هي مبالغ نقدية زائدة عن حاجة الأفراد والتي تودع لدى البنك بغرض الاستفادة من عوائدها، بحث يقوم البنك بتجميد قيمة الوديعة، ومنع السحب منها حتى نهاية المدة المتفق عليها، وتكون في شكل سندات للتفاوض (التظهير) وتكون إما اسمية أو لحاملها.

1- الخدمات الالكترونية التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

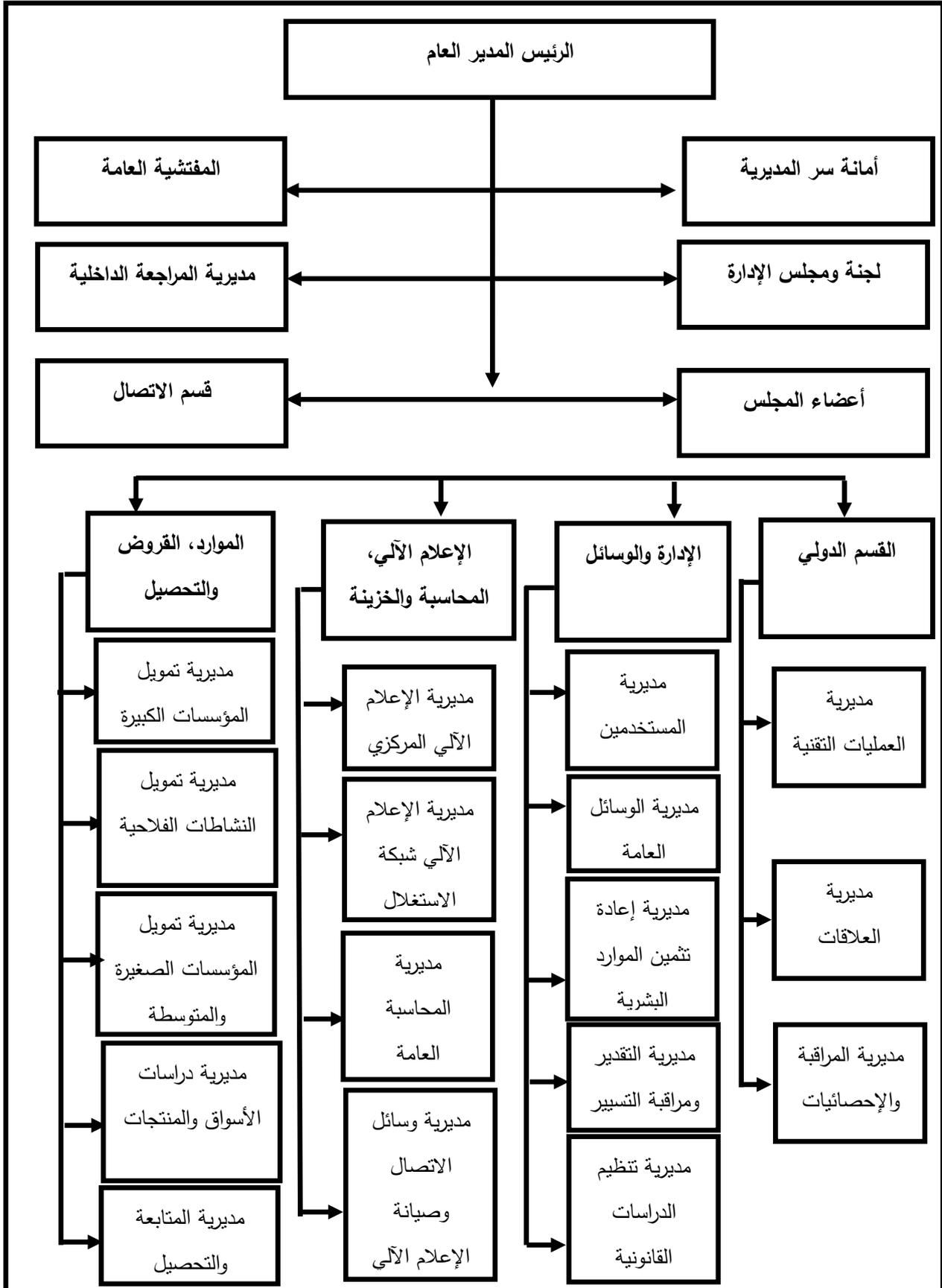
ومن بين هذه الخدمات بطاقات السحب التي تسمح لحاملها بسحب مبلغ نقدي معين أسبوعيا (يحدد البنك حده الأعلى) باستخدام الموزعات الآلية المتواجدة في عدة أماكن كمكاتب البريد ويمكن السحب من الموزعات الآلية للأوراق البنكية التي تشرك فيها البنوك الآتية: CNE, CPA, BADR, EL BARAKA.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

يخضع بنك الفلاحة والتنمية الريفية للنظامين المركزي واللامركزي فالأول تمثله المديرية المركزية الموجودة في ولاية الجزائر تحت إدارة رئيس (مدير عام) بمساعدة مديرين مركزيين، بالإضافة إلى أقسام تضم كل منها عدة مديريات تحت سلطة رئيس قسم ومهمتها الإشراف على مختلف العمليات البنكية، أما التنظيم اللامركزي فيتمثل في فروع ووكالات البنك الممتدة عبر ولايات الوطن حيث توجد الفروع التي تقوم بالإشراف والعمل على السير الحسن للوكالة عبر النطاق المحدد.

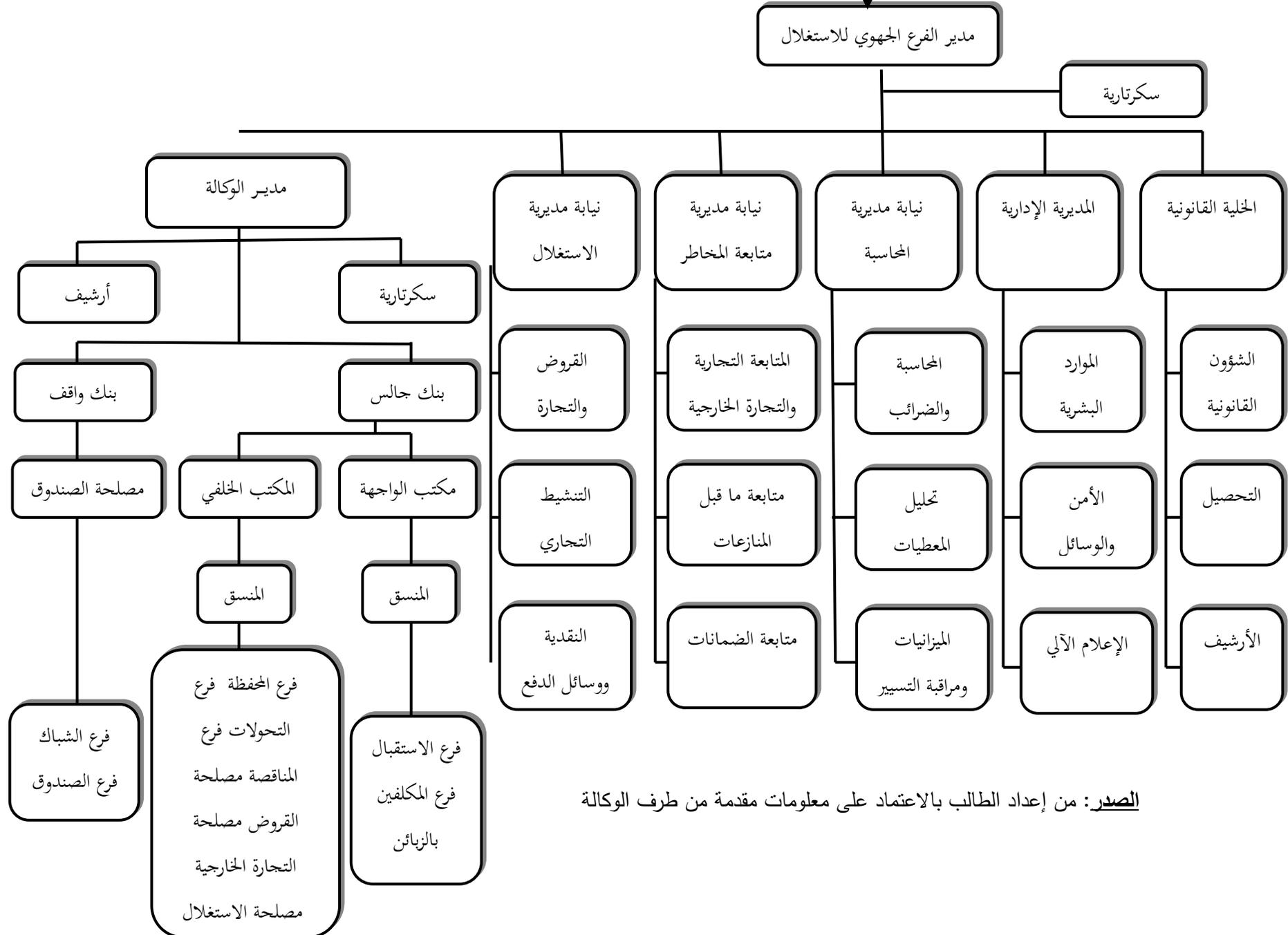
وعليه يمكن أن يضم الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ما يلي:

الشكل رقم(1): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية



المصدر : وثائق مقدمة من طرف الوكالة

الشكل (رقم 2): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية - 744-



الصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف الوكالة

1- مدير الفرع الجهوي للاستغلال:

هو أعلى سلطة في البنك والمسؤول عن التسيير الجيد للمجمع وجميع الوكالات التابعة له وتطبيق جميع الاستراتيجيات من المديرية العامة.

1-1- الخلية القانونية:

وتشمل كل من مصلحة الشؤون القانونية، التحصيل والأرشيف.

1-2- المديرية الإدارية:

تضم كل من مصلحة الموارد البشرية، مصلحة الأمن والوسائل العامة، مصلحة الإعلام الآلي.

1-3- نيابة مديرية المحاسبة:

التمثلة في مصلحة المحاسبة والضرائب، مصلحة تحليل المعطيات، مصلحة الميزانيات ومراقبة التسيير.

1-4- نيابة مديرية متابعة المخاطر:

حيث تتضمن مصلحة المتابعة التجارية والتجارة الخارجية، مصلحة متابعة ما قبل المنازعات، مصلحة متابعة الضمانات.

1-5- نيابة مديرية الاستغلال:

تشمل مصلحة القروض والتجارة، مصلحة التنشيط التجاري، مصلحة النقدية ووسائل الدفع. مصلحة التنشيط التجاري، مصلحة النقدية ووسائل الدفع.

2- مدير الوكالة:

هو المشرف والمسير للوكالة والمسؤول المباشر عن نتائجها، ومن مهامه:

✓ مراقبة نشاط الوكالة والتنسيق بين المصالح المختلفة.

✓ اتخاذ القرارات اللازمة في حدود السلطة المحددة له.

✓ عقد لقاءات دورية مع الموظفين والعملاء.

✓ السكرتير.

هو الوسيط بين مختلف المصالح البنك (مجمع الوكالات) إذ يؤمن الاتصالات الداخلية والخارجية، ويعمل على تنظيم البريد الصادر والوارد.

وحسب التقسيم الجديد للوكالة فهي تنقسم إلى:

2-1- الواحية الأمامية:

سميت بذلك لأن الزبون يجلس أمام ممثل الوكالة ويتجاوب معه للحصول على الخدمة دون تعب وتنتقل بين المصالح وأن تقدم له الخدمة من الشباك، حيث أن كل الأساليب الاشهارية والترويجية متوفرة في المصالح الحرة المتضمنة ما يلي:

2-1-1- البنك الواقف:

ويمثل واجهة الوكالة من سحب وإيداع وصرف للأموال ومن مهامه:

✓ تنفيذ عمليات التحويل لحساب العملاء.

✓ تحديد قيمة الأموال الموجودة في الصندوق.

✓ معرفة المعلومات عن الزبائن.

2-1-2- البنك الجالس (مصلحة المسؤولين عن الزبائن):

يختلف عدد المسؤولين عن الزبائن من وكالة لأخرى، وحسب حجمه كذلك، حيث نجد في الوكالة كمسؤولين

كل واحد ينفرد بجميع العمليات البنكية من سحب، دفع وتحويل، ومن مهامهم:

✓ الإشراف على التنسيق البنكي بين موظفي البنك الجالس.

✓ إيجاد الحلول للعمليات البنكية المستعجلة.

✓ مراقبة كل العمليات المنفذة من طرف المسؤولين عن الزبائن.

✓ تسهيل العمليات البنكية للزبائن.

2-2- الواجهة الخلفية:

في هذا القسم تتم التحويلات ما بين البنوك وإيداعات الصكوك ودراسة ملفات القروض وكيفية تحصيل الضمانات فهذا القسم له اتصال مباشر مع مصلحة المسؤولين عن الزبائن دون لقاء مباشر معهم ويتكون هو الآخر من:

2-2-1- مصلحة القروض:

هي المسؤولة عن استقبال القروض المختلفة مع دراستها دراسة دقيقة، وهذا قبل إرسالها إلى الدائرة التجارية في المجتمع.

2-2-2- فرع التحويلات:

يستقبل هذا الفرع أوامر الدفع بالشيكات التي تحصل في الوكالات، والوكالات الأخرى وترسلها للرقابة، وتختص بالتحويلات ما بين الخزينة والبنك.

2-2-3- فرع المحفظة:

يتم على مستوى هذا الفرع إيداع الأوراق المالية، الشيكات، السفتجات وأوراق التبادل والقيام بعمليات تسديدها.

2-2-4- فرع المقاصة:

يستقبل هذا الفرع الأوراق المالية للتحويل والخصم، حيث أن أهم دور لهذا الفرع هو الاتصال الدائم بالزبون للمحافظة على التوازن المالي للوكالة، وأخيرا حساب وضبط القواعد السلبية والايجابية.

2-2-5- مصلحة التجارة الخارجية:

هذه المصلحة لا توجد في الوكالات الأخرى وتختص بالتجارة الخارجية وفتح الحسابات الخاصة بعملية الاستيراد.

2-2-6- مصلحة المنازعات القانونية:

يهتم هذا الأخير بجميع الشكاوى المقدمة من الزبائن أو عرض قضايا من طرف البنك في حالة الإخلال بأحد القوانين.

2-2-7- مصلحة المحاسبة والمراقبة:

يتم على مستوى هذه المصلحة كل العمليات الحسابية "الميزانية والقروض" وعمليات أخرى ومراقبة المصاريف والمداخيل على مستوى الوكالة.

الفرع الثالث: بطاقة فنية حول الوكالة محل الدراسة

أولاً: التعريف بالوكالة

هي الوكالة 744 التي تأسست من رحم البنك الوطني الجزائري في 01/04/1974، وفي مارس 1982 وبناء على المرسوم 82/106 أصبحت هذه الوكالة تابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي تأسس بموجب هذا المرسوم، وهذا التحويل فرضته الطبيعة الفلاحية التي تمتاز بها ولاية سكيكدة واعتماد سكانها على النشاط الفلاحي.

يسهر على متابعة نشاط الوكالة 26 موظف موزعون حسب الهيكل التنظيمي للوكالة، وتتعامل الوكالة حالياً مع أكثر من 32000 زبون، تحتل الوكالة موقع استراتيجي معتبر في وسط مدينة سكيكدة (شارع ديدوش مراد) وتتوسط جميع المرافق العمومية مما سهل عليها التعامل مباشرة مع زبائنها وكذلك استقطاب زبائن جدد بإستمرار من خلال الخدمات التي تعرضها عليهم.

ثانياً: مهام وأهداف الوكالة 744

إن مهام وأهداف الوكالة هي مستمدة ومنبثقة من المهام والهداف العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية حيث تتمثل كل من تلك المهام والأهداف في:

1. المهام:

- معالجة كل العمليات الخاصة للاقتراض، تحويل العملات وعمليات الخزينة.

- فتح الحسابات لكل شخص يتقدم بالطلب.
- استقبال الودائع.
- تطوير الأعمال الفلاحية، الزراعية الغذائية، الزراعية الصناعية والحرفية.
- التعاون مع الدولة من أجل الرقابة لحماية حركة الأموال في المؤسسات الوطنية.

2. الأهداف:

باعتبار أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو بنك تجاري فهو يسعى لتحقيق الأرباح من جهة وتحقيق أهداف اقتصادية عامة من جهة أخرى فنتمثل أهم أهدافه فيما يلي:

- تلقي الفلاحة حصة الأسد في اهتمامات بنك البدر خاصة بعد الإصلاح الأخير والذي أعاد التوجيهات إلى إعادة التمركز الإستراتيجي للبنك و إعطاء الأولوية لتمويل التنمية الفلاحية والريفية، فأصبح البنك يهدف إلى زيادة الاستثمارات في المجال الفلاحي، مع تطوير المنتجات الغذائية، وكذلك مساعدة الفلاح على تصدير منتوجه خارج حدود الوطن.
- يعمل البنك على تحسين الخدمات المقدمة للزبائن، وذلك في ظل المنافسة بين البنوك خاصة بعد الانفتاح الذي عرفه الاقتصاد الجزائري وكذا الخصخصة.
- يرمي البنك إلى إيجاد سياسة تكون أكثر فعالية في جمع الموارد.
- يهدف البنك إلى ضمان التكوين الجيد للعاملين من أجل الحصول على خدمات أفضل وتسيير أحسن.
- يسعى البنك إلى تطوير الأرياف وتحسين ظروف العمل فيها وفقا لمخططات التنمية.

المبحث الثاني: التعثر الاقتصادي في المؤسسات.

المطلب الاول :مؤشرات تعثر المؤسسات الاقتصادية:

من المؤشرات التي تأخذها إدارة البنك لاعتبار المؤسسة متعثرة ما يلي:

+ ضعف أو انعدام حركة حساب المؤسسة.

+ سحب شيكات بدون رصيد.

+ التجاوز المستمر في المخصصات الممنوحة للشركات.

+ الطلب المستمر من البنك لزيادة قيمة التسهيلات والجاري مدين دون وجود مبرر لذلك.

+ توقف الشركة عن ممارسة نشاطها الصناعي.

+ إشهار الإفلاس.

+ عدم تقديم ضمانات كافية يطلبها البنك وخرق الشروط المنصوص عليها في اتفاقيات القروض خاصة بالنسبة

لنسب المديونية ونسبة رأس المال العامل.

+ عدم توفير المعلومات والبيانات التي يطلبها البنك لغايات دراسة أوضاع الشركة.

+ تعرض الشركة لخسائر في الأعمال ولفترات متتالية .

+ تزايد المنافسة من المنتجات المستوردة والمنتجة محلياً وضعف الرقابة على رأس المال العامل الأمر الذي

يؤدي إلى الارتفاع المستمر في بنود البضاعة والذمم المدينة بالنسبة لحجم المبيعات.

المطلب الثاني: تصنيف القروض المتعثرة على مستوى الوكالة.

إن وكالة BADR تعمل على تقليل القروض المتعثرة ومتابعتها حتى تتمكن من مواجهة هذه الديون وتغطيتها

وتفادي قدر الإمكان منح القروض التي تكون ذات مخاطر عالية.

تتعرض وكالة BADR 750 كغيرها، إلى تعثر القروض، وذلك نتيجة لعدم قدرة العميل على تسديد جزء أو كل

مبلغ القرض.

1. تصنيف القرض ضمن دين مستحق واجب التحصيل:

عند عدم تحصيل المقترض لمبلغ القسط المستحق عليه في الفترة المحددة تقوم الوكالة بتصنيف دينه ضمن حساب 301 وهو دين مستحق واجب التحصيل، وذلك أنه ممكن أن يكون المقترض قد نسى أن يسدد أو لديه ظروف خاصة، يرسل البنك إشعاراً له لتسديد المبلغ، فان لم يستجب بعد 3 أشهر يتخذ الإجراءات اللازمة.

2. تصنيف القرض ضمن الديون المتعثرة

عندما لا يقوم المقترض بتسديد مبلغ الدفعة المستحقة عليه بعد استلامه إشعار التحصيل (3 أشهر) يقوم البنك بتصنيف قرضه ضمن الديون المتعثرة، يقوم البنك في هذه الحالة بإرسال محصل الدين إليه، وذلك حتى يقوم بتسديد دينه وان لم يستجب بعد (03 أشهر) يقوم البنك بتصنيف دينه ضمن الديون الخطيرة.

3. تصنيف القرض ضمن الديون الخطيرة.

بعد انتهاء فترة (03 أشهر) وعندما لا يستجيب العميل للبنك، يقوم البنك بتصنيفه ضمن الحساب 388 وهو دين خطير أو مشكوك فيه بمعنى آخر، يوكل البنك محامياً حتى يحصل دينه وأيضاً يتخذ كافة الإجراءات المتعلقة به.

4. تصنيف القرض ضمن الديون المدومة:

عندما تتأكد الوكالة من عدم قدرة العميل على عدم سداد القرض، تسجل الدين ضمن فئة الديون المدومة وذلك في حساب 389، ويقوم البنك باستعمال كل الإجراءات من استخدام للضمانات، وتجميد حساب العميل، والحجز على ممتلكاته حتى توفى قيمة القرض.

المطلب الثالث: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي.

تعتبر القوائم المالية من أهم أنواع التقارير المحاسبية لما لها من فائدة كبيرة لإدارة الوحدة الاقتصادية حيث توضح مدى نجاحها أو فشلها في استغلال كمية الموارد الاقتصادية الموضوعة تحت تصرفها كما أنها تمثل المصدر الرئيسي للمعلومات المالية للجهات الخارجية المهتمة بأعمال الوحدة الاقتصادية.

وعليه سيتناول هذا المطلب العناصر الآتية:

الفرع الأول: مفهوم القوائم المالية.

تمثل القوائم المالية أهم مخرجات النظام المحاسبي التي من خلالها يتم توصيل المعلومات إلى الأطراف المعنية.

حيث يوجد العديد من المفاهيم للقوائم المالية نذكر منها:

- تعرف القوائم المالية بأنها أداة لتوصيل نتائج القياس والنشاط المحاسبي لتحقيق أهداف المحاسبة المالية، فهي ليست نقطة بداية في العمل المحاسبي بل هي العمل النهائي لعمليات القياس المحاسبي لفترة زمنية معينة.¹
- كما تعرف أيضا بأنها نتائج فكر محاسبي تم التوصل إليها من خلال الحاجة الضرورية التي ظهرت لممارسي مهنة المحاسبة.²

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص أن القوائم المالية هي وسيلة تعبير ونقل المعطيات الدقيقة التي توضح نشاط المؤسسة خلال فترة معينة من خلال مركزها المالي، إلى من يحتاجون لها سواء كانوا داخل المؤسسة أو خارجها.

الفرع الثاني: أنواع القوائم المالية.

إن الهدف من وراء تسجيل الأحداث المالية في البنوك التجارية هو الإجراءات المحاسبية في التسجيل والتبويب، والتقرير عن النتائج العمليات المحاسبية في صورة حسابات قوائم مالية منها قائمة المركز المالي، جدول حسابات النتائج، جدول تغيير في رؤوس الأموال.

¹ - يحيى أحمد مصطفى قللي، أساسيات المحاسبة الإدارية، أترك للنشر والتوزيع، مصر، 2003، ص 17.

² - خالد جمال الدين الجمرات، معايير التقارير المالية والدولية IFRS/IAS، إثراء للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص 93.

أولاً: الميزانية.

الجدول (01): الميزانية حسب نظام محاسبي المالي الجديد

الأصول

| الأصول | ملاحظة | إجمالي N | الرصيد N | الصافي N | الصافي N-1 |
|---|--------|----------|----------|----------|------------|
| <p><u>أصول غير جارية.</u></p> <p>فارق بين الاقتناء - المنتج الإيجابي أو السلبي.</p> <p>- تثبيبات معنوية.</p> <p>- تثبيبات عينية.</p> <p>- أراض.</p> <p>- مبان.</p> <p>- تثبيبات عينية أخرى</p> <p>- تثبيبات ممنوح امتيازها.</p> <p>- تثبيبات يجري إنجازها.</p> <p>- تثبيبات مالية.</p> <p>- سندات موضوعة موضع معادلة.</p> <p>- مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها.</p> <p>- سندات أخرى مثبتة.</p> <p>- قروض وأصول مالية أخرى غير جارية.</p> <p>- ضرائب مؤجلة على الأصل.</p> | | | | | |
| <p>مجموع الأصول الغير جارية.</p> | | | | | |
| <p><u>أصول جارية.</u></p> <p>- مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ.</p> <p>- حسابات الدائنة واستخدامات المماثلة.</p> <p>- الزبائن.</p> <p>- المدينون الآخرون.</p> <p>- الضرائب وما شابهها.</p> <p>- حسابات دائنة أخرى واستخدامات المماثلة.</p> <p>- الموجودات وما شابهها.</p> <p>الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى.</p> <p>الخزينة.</p> | | | | | |

| | | | | | |
|--|--|--|--|--|-----------------------|
| | | | | | مجموع الأصول الجارية. |
| | | | | | المجموع الأصول. |

الخصوم

| N-1 | N | ملاحظة | الخصوم. |
|-----|---|--------|---|
| | | | <p>رؤوس الأموال الخاصة.</p> <ul style="list-style-type: none"> - رأس مال تم إصداره. - رأس مال غير مستعان به. - علاوات واحتياطات - احتياطات مدمجة 1. - فوارق إعادة التقييم. - فارق المعادلة 1. - نتيجة صافية / نتيجة صافية حصة المجمع 1. - رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد. - حصة الشركة المدمجة 1. - حصة ذوي الأقلية 1. |
| | | | مجموع 1 |
| | | | <p><u>الخصوم الغير جارية.</u></p> <ul style="list-style-type: none"> - قروض وديون مالية. - ضرائب (مؤجلة ومرصود لها). - ديون أخرى غير جارية. - مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا. |
| | | | مجموع الخصوم الغير جارية 2. |
| | | | <p><u>الخصوم الجارية.</u></p> <ul style="list-style-type: none"> - الموردون والحسابات الملحقة. - الضرائب. - الديون الأخرى. - خزينة الخصوم. |
| | | | مجموع الخصوم الجارية 3. |
| | | | مجموع الخصوم. |

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19.

ثانيا: جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة

جدول رقم (02): جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة

| N-1 | N | البيان |
|-----|---|--|
| | | رقم الأعمال. |
| | | تغير المخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع. |
| | | الإنتاج المثبت. |
| | | إعانات الاستغلال. |
| | | 1- إنتاج السنة المالية. |
| | | المشتريات المستهلكة. |
| | | الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى. |
| | | 1- استهلاك السنة المالية. |
| | | 1- القيمة المضافة للاستغلال (1-2). |
| | | أعباء المستخدمين. |
| | | الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة. |
| | | 1- الفائض الإجمالي من الاستغلال. |
| | | المنتجات العملياتية الأخرى. |
| | | أعباء العملياتية الأخرى. |
| | | المخصصات الاهتلاكات والمؤونات. |
| | | الاستئناف عن خسائر القيمة والمؤونات. |
| | | 1- نتيجة العملياتية. |
| | | المنتجات المالية. |
| | | الأعباء المالية. |
| | | 1- النتيجة المالية. |
| | | 2- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6). |
| | | الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية. |
| | | الضرائب المؤجلة (التغيرات) حول النتائج العادية. |
| | | مجموع منتوجات الأنشطة العادية. |
| | | مجموع أعباء الأنشطة العادية. |
| | | 3- النتيجة الصافية للأنشطة العادية. |
| | | العناصر الغير العادية- المنتجات (يطلب بيانها). |
| | | العناصر الغير العادية- الأعباء (يطلب بيانها). |
| | | 4- النتيجة الغير العادية. |

| | | |
|--|--|------------------------------------|
| | | 10- النتيجة الصافية للسنة المالية. |
|--|--|------------------------------------|

ثالثا: جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة.

جدول رقم (03): جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة

| N-1 | N | البيان |
|-----|---|--|
| | | رقم الأعمال. |
| | | تغير المخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع. |
| | | الإنتاج المثبت. |
| | | إعانات الاستغلال. |
| | | 1- إنتاج السنة المالية. |
| | | المشتريات المستهلكة. |
| | | الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى. |
| | | 2- إستهلاك السنة المالية |
| | | 3 - القيمة المضافة للاستغلال (1-2). |
| | | أعباء المستخدمين. |
| | | الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة. |
| | | 4 - الفائض الإجمالي من الاستغلال. |
| | | المنتجات العملياتية الأخرى. |
| | | أعباء العملياتية الأخرى. |
| | | المخصصات الإهتلاكات والمؤونات. |
| | | الاستئناف عن خسائر القيمة والمؤونات. |
| | | 5- نتيجة العملياتية. |
| | | المنتجات المالية. |
| | | الأعباء المالية. |
| | | 6 - النتيجة المالية. |
| | | 7 - النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6). |
| | | الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية. |
| | | الضرائب المؤجلة (التغيرات) حول النتائج العادية. |
| | | مجموع منتوجات الأنشطة العادية. |
| | | مجموع أعباء الأنشطة العادية. |
| | | 8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية. |
| | | العناصر الغير العادية- المنتجات (يطلب بيانها). |
| | | العناصر الغير العادية- الأعباء (يطلب بيانها). |

| | | |
|--|--|-----------------------------------|
| | | 9- النتيجة الغير عادية. |
| | | 10-النتيجة الصافية للسنة المالية. |

رابعا: جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة

الجدول رقم(04): جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة

| ملاحظة | رأس مال الشركة | علاوة الإصدار | فارق التقييم | فارق إعادة التقييم | الاحتياطات والنتيجة |
|--------|----------------|---------------|--------------|--------------------|--|
| | | | | | الرصيد في 31 ديسمبر N-2 |
| | | | | | تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي النتيجة السنة المالية |
| | | | | | الرصيد في 31 ديسمبر N-2 |
| | | | | | تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي النتيجة السنة المالية |
| | | | | | الرصيد في 31 ديسمبر N-2 |

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19

المبحث الثالث: تقييم الوضعية المالية لبعض المؤسسات الاقتصادية.

المطلب الأول: تقييم الوضعية المالية للمؤسسة (A).

الفرع الأول: الميزانيات المالية المختصرة لسنوات 2010/2011/2012 للمؤسسة (A).

سيتم في هذا الفرع عرض الميزانية المالية المختصرة في الفترات 2009-2011 من أجل دراسة مختلف

المؤشرات المالية للمؤسسة المعنية لتقييم وضعيتها المالية كما يلي:

1- الميزانية المالية المختصرة لسنة 2010:

يبين الجدول التالي الميزانية المالية المختصرة لسنة 2010 فيما يلي:

الجدول رقم (05): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2010 الوحدة: دج

| المبالغ | الخصوم | المبالغ | الأصول |
|------------------|---------------------|------------------|--------------------|
| -353 068 756,63 | رؤوس الأموال الخاصة | 127 271 157,08 | الأصول الغير جارية |
| | | 1 043 906 167,64 | الأصول الجارية |
| -353 068 756,63 | الخصوم الغير جارية | | |
| 1 524 246 081,35 | الخصوم الجارية | | |
| 1 171 177 324,72 | مجموع الخصوم | 1 171 177 324,72 | مجموع الأصول |

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الملحق (01) و(02)

2- الميزانية المالية المختصرة لسنة 2011:

يبين الجدول التالي الميزانية المالية المختصرة لسنة 2011 كما يلي:

الجدول رقم (06): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2011:

| المبالغ | الخصوم | المبالغ | الأصول |
|-----------------|---------------------|----------------|--------------------|
| -475 138 360,08 | رؤوس الأموال الخاصة | 133 676 605,50 | الأصول الغير جارية |
| | | 377 309 476,55 | الأصول الجارية |
| | الخصوم الغير جارية | | |
| 851 289 332,29 | الخصوم الجارية | | |
| 510 986 082,05 | مجموع الخصوم | 510 986 082,05 | مجموع الأصول |

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على الملاحق (01) و(02).

3- الميزانية المالية المختصرة لسنة 2012:

يبين الجدول التالي الميزانية المالية المختصرة لسنة 2012 فيما يلي:

الجدول رقم(07): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2012:

| المبالغ | الخصوم | المبالغ | الأصول |
|------------------|---------------------|------------------|--------------------|
| -581 004 659,07 | رؤوس الأموال الخاصة | 464 847 684,23 | الأصول الغير جارية |
| | | | الأصول الجارية |
| | | 1 387 042 928,86 | |
| -964643018,61 | الخصوم الغير جارية | | |
| 2 049 256 912,62 | الخصوم الجارية | | |
| 1 815 890 613,09 | مجموع الخصوم | 1 851 890 613,09 | مجموع الأصول |

المصدر: من إعداد الطالب بناء على ملاحق (01) و(02).

الفرع الثاني: تحليل القوائم المالية بواسطة مؤشرات التوازن المالي.

من خلال الجدول الموالي سيتم تبيان مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة (A) في الفترة (2010-2012) والتي

تأتي كما يلي:

الجدول رقم(08): تحليل الميزانية المالية بواسطة مؤشرات التوازن المالي سنوات (2010 - 2012) الوحدة: دج

| سنة 2012 | سنة 2011 | سنة 2010 | طريقة الحساب | المؤشر |
|-----------------|-----------------|-------------------|--|---------------------------|
| -662 213 983,76 | -473 979 855,74 | -1 396 974 923,64 | الأصول الجارية- الخصوم الجارية | رأس المال العامل الدائم |
| -1 968047587,93 | -608 814 965,58 | -475 138 360,08 | الأموال الخاصة - الأصول الغير جارية | رأس المال العامل الخاص |
| -773 860 059,78 | -543 461 900,58 | -506 863 464,06 | = (الأصول الجارية -أموال الخزينة)- (الخصوم الجارية- تسبيقات مصرفية | احتياجات رأس المال العامل |
| 111 646 076,02 | 69 482 044,84 | | =رأس المال العامل الدائم- احتياجات رأس المال العامل | الخبزينة |

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على الملحق رقم (01) و(02).

من خلال الجدول أعلاه يتم استنتاج ما يلي:

❖ رأس المال العامل الدائم:

رأس المال العامل الدائم سالب في كلا الفترات 2010-2012 هذا ويقدر على التوالي 1 396 974 923,64-473 979 855,74، -662 213 983,76 هذا يعني أن وضعية المؤسسة سيئة بمعنى أن الأموال الدائمة (الأموال الخاصة+ الخصوم الغير جارية) أقل من الأصول الغير جارية يعني أن هناك عجز وهذا العجز يعبر عن عدم وجود هامش أمان، يعني أن المؤسسة لا تستطيع تغطية ممتلكاتها الثابتة بأموالها الدائمة، وهنا السيولة لا تغطي بصفة إجمالية للمستحقات مما ينتج مشاكل فيما يتعلق بالتوازنها المالي وخاصة فيما يخص القدرة على الدفع والاستدانة.

❖ رأس المال العامل الخاص:

رأس المال الخاص سالب في سنة 2010-2011-2012 مما يعني عدم استطاعة المؤسسة تغطية كامل استثماراتها أو أصولها الثابتة بأموالها الخاصة، المؤسسة غير مستقلة تجاه الغير مما يبين وجود عجز يعبر على عدم وجود هامش أمان مما يفتح لها باب الاعتماد على المصادر الخارجية .

❖ احتياجات رأس المال العامل:

احتياجات رأس المال العامل سالب يعني وضعية المؤسسة (A) مقبولة تقريبا يعني أن المؤسسة قد غطت احتياجات دورتها بجزء من مواردها قصيرة الأجل وهذا يشكل لها خطر على السيولة، وبالتالي على المؤسسة زيادة قيمة المخزونات والمنتجات قيد الصنع وتمديد مدة تخزينها.

❖ الخزينة:

حجم الخزينة موجب بين السنتين 2011-2012 مما يعني أن المؤسسة لديها مبلغ مالي معتبر قادرة على مواجهة ديونها قصيرة الأجل أو القيام باستثمارات جديدة.

مما سبق يمكن القول أن المؤسسة (A) تعاني من تعثر مالي ولا تحقق رؤوس أموال موجبة مما يزيد وقوعها في دوامة الديون، فعلى المؤسسة تصحيح وضعيتها المالية من خلال القيام بعمليات التوسع داخل وخارج المؤسسة.

الفرع الثالث: تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية.

إن التعليق على رؤوس الأموال العامة لا يكفي للحكم على وضعية المؤسسة لذلك وجب التطرق للتحليل عن طريق النسب المالية، حيث تكتسي هذه الأخيرة أهمية بالغة في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، والتي تتحدد حسب طبيعة نشاط المؤسسة وكذلك أهداف المحلل المالي وكذلك أداة تستعمل من أجل الوصول إلى نتائج تعطي الإجابة للعديد من التساؤلات المتعلقة بالمركز المالي والمركز النقدي وتقييم قرارات الاستثمار والتمويل ومن ابرز هذه النسب نجد:

أولاً: نسب الهيكلية:

من خلال الجدول الموالي سيتم التطرق إلى أهم النسب التي تساعد في دراسة الهيكل المالي للمؤسسة.

الجدول رقم(09): تحليل نسب الهيكلية لمؤسسة (A) للفترة 2010-2012:

| المتوسط | 2012 | 2011 | 2010 | العلاقة | البيان |
|---------|-------|-------|-------|--|--------------------------|
| 0,67- | -0,42 | -1,26 | -0,33 | الأموال الدائمة/ الأصول الغير جارية | نسبة التمويل الدائم |
| 2.52- | -1,24 | -3,55 | -2,77 | الأموال الخاصة/ الأصول الغير جارية | نسبة التمويل الخاص |
| -0,34 | -0,24 | -0,55 | -0,23 | الأموال الخاصة/مجموع الديون | نسبة الإستقلالية المالية |
| 0,70 | 0,76 | 0,59 | 0,77 | مجموع الميزانية/ مجموع الديون | نسبة القدرة على السداد |

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الملحق (01) و(02).

من خلال نتائج الجدول السابق سيتم تحليل نسب هيكلية الخصوم والتعليق عليها:

❖ نسبة التمويل الدائم:

نسبة التمويل الدائم في السنوات الثلاثة أقل من الواحد أي بمعدل $-0,67$ هذا يعني أن المؤسسة في وضعية سيئة فهي غير قادرة على تحمل حالات طارئة كالكساد في المخزون أو صعوبة في التحصيل، يعني أن المؤسسة غير قادرة على تغطية أصولها الغير جارية بواسطة أموالها الدائمة، فهي غير متوازنا ماليا مما يعبر عن عدم وجود هامش أمان.

❖ نسبة التمويل الخاص:

نسبة التمويل الخاص أقل من الواحد وهي سالبة في السنوات الثلاثة بمعدل $-2,52$ يعني أن الأموال الخاصة لم تغطي الأصول الغير جارية، مما تعاني المؤسسة من هيكل مالي غير سليم، وهذا ما يدل على وجود رأس مال عامل سالب، مما يتضح أن المؤسسة في عجز مالي.

❖ نسبة الاستقلالية المالية:

نسبة الاستقلالية المالية سالبة أقل من الواحد الصحيح في الفترات الثلاثة بمعدل $-0,34$ هذا يبين أن المؤسسة غير مستقلة ماليا، مما يدل أنها مشبعة بالديون وهي ليست مستقلة عن دائنيها حيث أن الديون أكبر من الأموال الخاصة، مما يجرمها من اتخاذ قراراتها وهذا ليس جيد لوضعيتها.

❖ نسبة القدرة على السداد:

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه نسبة القدرة على السداد أقل من 2 المؤسسة ليست قادرة على الوفاء بديونها، وهذا ما يجعلها لا تتمتع بثقة لدى أصحاب الديون، وهذا دليل على عدم التسيير الحسن لديونها في الوقت الحالي، وهذا مؤشر غير جيد لها.

ثانيا: نسب السيولة.

من أجل توضيح صورة الوضعية المالية للمؤسسة خلال فترة الدراسة يتم دراسة نسبة سيولة أصولها الجارية خلال هذه الفترة والجدول التالي يوضح ثلاثة أنواع لنسب السيولة، نسبة السيولة العامة نسبة السيولة المختصرة، نسبة السيولة الفورية.

الجدول رقم(10): تحليل نسب السيولة لمؤسسة (A) للفترة 2009-2011.

| البيان | العلاقة | 2009 | 2010 | 2011 | المتوسط |
|-----------------------|--|--------|-------|-------|---------|
| نسبة السيولة العامة | =الأصول الجارية / مج الميزانية | 0,89 | 0,74 | 0,75 | 0,79 |
| نسبة السيولة المختصرة | = الأصول الجارية- المخزونات / الخصوم الجارية | 0,67 | 0,40 | 0,67 | 0,58 |
| نسبة السيولة الفورية | =أموال الخزينة/ الخصوم الجارية | 0,0174 | 0,082 | 0,054 | 0,051 |

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الملحق (01) و(02).

من خلال الجدول السابق يتم تحليل لنسب السيولة كما يلي:

❖ نسبة سيولة الأصول:

نسبة سيولة الأصول خلال 2009- 2011 أقل من الواحد حيث قدرت نسبتها على التوالي 0,89 0,74-0,75 هذا يعني لا توجد قدرة للأصول الجارية على تغطية الخصوم الجارية وهو ما لا يعطي المؤسسة ضمانات عند الإفلاس والاقتراض بالإضافة إلى تسيير الاحتياجات وموارد دورة الاستغلال بصعوبة بالتالي فهي لم تحقق مبدأ التوازن.

❖ نسبة السيولة المختصرة:

نسبة السيولة المختصرة محصورة بين 0,3-0,7 هذه النسبة مقبولة في السنوات الثلاثة هذا ما يدل على أن المؤسسة قادرة على سداد الديون قصيرة الأجل دون اللجوء إلى المخزون لصعوبة تصريفه دون تحقيق خسارة.

❖ نسبة السيولة الفورية:

نسبة السيولة الفورية أقل من 0,2-0,5 هذا يعني أن المؤسسة لا تستطيع سداد ديونها قصيرة الأجل عن طريق الأموال الخزينة فهي لا تعتبر نتيجة جيدة لعدم مواجهة النقديات للالتزامات.

من خلال دراسة مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة (A) على مدى السنوات الثلاثة المدروسة يمكن القول أن التوازن المالي غير محقق وذلك نظرا للمؤشرات السالبة المحققة من طرف المؤسسة مع الأخذ بعين الاعتبار أن رأس المال العامل أصغر من الاحتياجات في رأس المال العامل.

ومنه نقول أن مؤسسة (A) متعثرة ماليا وفي طريق الإفلاس .

المطلب الثاني: تقييم الوضعية المالية للمؤسسة (B).

الفرع الأول: الميزانيات المالية المختصرة لسنوات 2010/2011/2012.

سيتم في هذا المطلب عرض الميزانية المالية المختصرة في الفترات 2010-2012 من أجل دراسة مختلف

المؤشرات المالية للمؤسسة (B) لتقييم وضعيتها المالية كما يلي:

أولاً: الميزانية المالية المختصرة سنة 2010.

يبين الجدول التالي الميزانية المالية المختصرة لسنة 2010 فيما يلي:

الجدول رقم(11): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2010 . الوحدة: دج

| المبالغ | الخصوم | المبالغ | الأصول |
|-----------|---------------------|-----------|--------------------|
| 75869331 | رؤوس الأموال الخاصة | 83810646 | الأصول الغير جارية |
| | | 51521672 | الأصول الجارية |
| 10472289 | الخصوم الغير جارية | | |
| 48990698 | الخصوم الجارية | | |
| 135332318 | مجموع الخصوم | 135332318 | مجموع الأصول |

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الملحق(03)و(04) .

ثانيا: الميزانية المالية المختصرة لسنة 2011.

يبين الجدول التالي الميزانية المالية المختصرة لسنة 2011 كما يلي:

الجدول رقم(12): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2011 الوحدة: دج

| المبالغ | الخصوم | المبالغ | الأصول |
|-----------|---------------------|-----------|--------------------|
| 72982229 | رؤوس الأموال الخاصة | 84666420 | الأصول الغير جارية |
| | | 51041387 | الأصول الجارية |
| 14802971 | الخصوم الغير جارية | | |
| 47922607 | الخصوم الجارية | | |
| 135707807 | مجموع الخصوم | 135707807 | مجموع الأصول |

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الملحق (03) و(04).

ثالثا: الميزانية المالية المختصرة لسنة 2012.

يبين الجدول التالي الميزانية المالية المختصرة لسنة 2012 فيما يلي:

الجدول رقم(13): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2012 الوحدة: دج

| المبالغ | الخصوم | المبالغ | الأصول |
|-----------|---------------------|-----------|--------------------|
| 74207216 | رؤوس الأموال الخاصة | 83985626 | الأصول الغير جارية |
| | | 51525108 | الأصول الجارية |
| 13791289 | الخصوم الغير جارية | | |
| 47512229 | الخصوم الجارية | | |
| 135510734 | مجموع الخصوم | 135510734 | مجموع الأصول |

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الملحق (03) و(04).

الفرع الثاني: تحليل القوائم المالية بواسطة مؤشرات التوازن المالي.

من خلال الجدول الموالي سيتم تبين أهم مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة في الفترة 2010-2012 والتي

تأتي كما يلي:

الجدول رقم(14): تحليل الميزانية المالية بواسطة مؤشرات التوازن المالي الوحدة: دج

| المؤشر | طريقة الحساب | سنة 2010 | سنة 2011 | سنة 2012 |
|---------------------------|---|----------|-----------|----------|
| رأس المال العامل الدائم | = الأصول الجارية- الخصوم الجارية | 2530974 | 3118778 | 4012879 |
| رأس المال العامل الخاص | =الأموال الخاصة - الأصول الغير جارية | -8196379 | -11684191 | -9778410 |
| احتياجات رأس المال العامل | = (الأصول الجارية -أموال الخزينة)-(الخصوم الجارية- تسبيقات مصرفية | 2110180 | 2403961 | 3798322 |
| الخزينة | =رأس المال العامل الدائم-احتياجات رأس المال العامل | 420794 | 714817 | 214557 |

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الملحق (03)و(04).

من خلال الجدول أعلاه يتم استنتاج ما يلي:

❖ رأس المال العامل الدائم:

رأس المال العامل الدائم موجب في كلا الفترات 2010-2012 هذا ويقدر على التوالي 2530974 ، 3118778، 4012879 هذا يعني أن وضعية المؤسسة (B) قد حققت قاعدة التوازن المالي الأدنى والتي مفادها أن الأصول الغير جارية تمول بأموال الدائمة أي بالخصوم الغير جارية أي بالتالي المؤسسة قد حققت هامش أمان خلال تلك الفترة يمثل قيمة رأس المال العامل الذي بواسطته تمويل جزء من الأصول الجارية .

❖ رأس المال العامل الخاص:

رأس المال الخاص سالب في سنة 2010-2011-2012 مما يعني عدم استطاعة المؤسسة تغطية كامل استثماراتها أو أصولها الثابتة بأموالها الخاصة، المؤسسة غير مستقلة تجاه الغير مما يبين وجود عجز يعبر على عدم وجود هامش أمان مما يفتح لها باب الاعتماد على المصادر الخارجية .

❖ احتياجات رأس المال العامل:

احتياجات رأس المال العامل موجب يعني وضعية المؤسسة سليم نسبيا تتمكن من تغطية احتياجات الدورة الاستغلالية بواسطة موارد الدورة العادية وبذلك المؤسسة بحاجة الى موارد مالية أخرى للتغطية كل الجزء المتبقي من تلك الاحتياجات .

❖ الخزينة:

أما بالنسبة للخزينة فقد كانت موجبة خلال فترة الدراسة وهذا يرجع الى أن مؤسسة B قد قامت بتجميد جزء من الأموال لتغطية احتياجات رأسمال العامل وبذلك فهو من جهة يملك القدرة على مواجهة التزاماته الخاصة و ديون قصيرة الأجل.

الفرع الثالث: تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية.

إن التعليق على رؤوس الأموال العامة لا يكفي للحكم على وضعية المؤسسة لذلك وجب التطرق للتحليل عن طريق النسب المالية، حيث تكتسي هذه الأخيرة أهمية بالغة في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، والتي تتحدد حسب طبيعة نشاط المؤسسة وكذلك أهداف المحلل المالي وكذلك أداة تستعمل من أجل الوصول إلى نتائج تعطي الإجابة للعديد من التساؤلات المتعلقة بالمركز المالي والمركز النقدي وتقييم قرارات الاستثمار والتمويل ومن ابرز هذه النسب نجد:

أولاً: نسب الهيكلية.

من خلال الجدول الموالي سيتم التطرق إلى أهم النسب التي تساعد في دراسة الهيكل المالي للمؤسسة.

الجدول رقم(15): تحليل نسب الهيكلية لمؤسسة (B) للفترة 2010-2012

| البيان | العلاقة | 2010 | 2011 | 2012 | المتوسط |
|--------------------------|-------------------------------------|------|------|------|---------|
| نسبة التمويل الدائم | الأموال الدائمة/ الأصول الغير جارية | 1,03 | 1,03 | 1,05 | 1,036 |
| نسبة التمويل الخاص | الأموال الخاصة/ الأصول الغير جارية | 0,90 | 0,86 | 0,88 | 0,881 |
| نسبة الإستقلالية المالية | الأموال الخاصة/أموال دائمة | 0,87 | 0,83 | 0,84 | 0,846 |
| نسبة القدرة على السداد | مجموع الميزانية/ مجموع الديون | 0,82 | 0,76 | 0,77 | 0,783 |

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجداول(11-12-13).

من خلال نتائج الجدول السابق سيتم تحليل نسب هيكلية الخصوم والتعليق عليها:

❖ نسبة التمويل الدائم:

نسبة التمويل الدائم في السنوات الثلاثة أكبر من الواحد حيث كان متوسط نسبة التمويل الدائم 1,036 ما يفسر أن الخصوم الغير جارية تغطي الأصول الغير جارية، وهذا يعني أن المؤسسة تعتمد على كل أموالها الخاصة والديون طويلة الأجل في تمويل أصولها غير الجارية .

❖ نسبة التمويل الخاص:

نسبة التمويل الخاص أقل من الواحد ويرجع سبب ذلك الى أن الأموال الخاصة غير كافية لتغطية جميع أصوله غير الجارية.

❖ نسبة الاستقلالية المالية:

نسبة الاستقلالية المالية أقل من الواحد في السنوات الثلاثة المدروسة مما يدل على أن الأموال الخاصة للمؤسسة لا تغطي ديونها بشكل كلي ،وبذلك في هذه الحالة فالمؤسسة إذا غير مستقلة مالياً.

ثانيا : نسب السيولة:

من أجل توضيح صورة الوضعية المالية للمؤسسة خلال فترة الدراسة يتم دراسة نسبة سيولة أصولها الجارية خلال هذه الفترة والجدول التالي يوضح ثلاثة أنواع لنسب السيولة، نسبة السيولة العامة نسبة السيولة المختصرة، نسبة السيولة الفورية.

الجدول رقم(16): تحليل نسب السيولة لمؤسسة (B) للفترة 2010-2012

| البيان | العلاقة | 2010 | 2011 | 2012 | المتوسط |
|-----------------------|--|-------|-------|-------|---------|
| نسبة السيولة العامة | =الأصول الجارية / مج الميزانية | 1,05 | 1,06 | 1,08 | 1.063 |
| نسبة السيولة المختصرة | = الأصول الجارية- المخزونات / الخصوم الجارية | 0,85 | 0,80 | 0,95 | 0.866 |
| نسبة السيولة الفورية | =أموال الخزينة/ الخصوم الجارية | 0,008 | 0,014 | 0,004 | 0.008 |

المصدر: من إعداد الطالب بناء الملاحق (03)و(04).

من خلال الجدول السابق يتم تحليل لنسب السيولة كما يلي:

❖ نسبة السيولة العامة:

نسبة سيولة الأصول أكبر من الواحد الأصول الجارية تمول الخصوم الجارية مع عدم وجود أي فائض هذا يعني قد تجاوزت الحد الأدنى وهو واحد وهذا يعكس قدرة الأصول المتداولة على تغطية الديون قصيرة الأجل، وبالتالي قدرة المؤسسة على مواجهة الالتزامات القصيرة وهو مؤشر جيد للبنك لتصنيف المؤسسة .

❖ نسبة السيولة المختصرة:

نسبة السيولة المختصرة تفوق الحالة المثلى وعليه فان الوضعية تعتبر سيئة بالنسبة إلى المؤسسة.

❖ نسبة السيولة الفورية:

نسبة السيولة الفورية ضعيفة جدا وخاصة إذا حان أجل تسديد ديون قصيرة الأجل ، وهذا يعني أن الديون قصيرة الأجل غير مغطاة بالقيم الجاهزة.

من خلال دراسة مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة (B) على مدى السنوات الثلاثة المدروسة يمكن القول أن التوازن المالي محقق وذلك نظرا للمؤشرات الموجبة المحققة من طرف المؤسسة مع الأخذ بعين الاعتبار أن رأس المال العامل أكبر من الاحتياجات في رأس المال العامل.

المطلب الثالث: الدراسة المالية للمؤسسة C.

سيتم في هذا المطلب عرض الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة C في الفترات 2010-2012 من أجل

دراسة مختلف المؤشرات المالية للمؤسسة المعنية لتقييم وضعيتها المالية كما يلي:

1. الميزانية المالية المختصرة سنة 2010:

يبين الجدول التالي الميزانية المالية المختصرة لسنة 2010 فيما يلي:

الجدول رقم(17): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2010 الوحدة: دج

| المبالغ | الخصوم | المبالغ | الأصول |
|---------------|---------------------|---------------|-----------------------|
| 260501890,61 | رؤوس الأموال الخاصة | 204421380,71 | الأصول الغير جارية |
| | | 8196938450,38 | <u>الأصول الجارية</u> |
| 260501890,61 | الخصوم الغير جارية | | |
| 8140857940,48 | الخصوم الجارية | | |
| 917313635,15 | مجموع الخصوم | 8401359831,09 | مجموع الأصول |

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الملاحق (05) و(06).

2. الميزانية المالية المختصرة لسنة 2011:

يبين الجدول التالي الميزانية المالية المختصرة لسنة 2011 كما يلي:

الجدول رقم(18): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2011

| المبالغ | الخصوم | المبالغ | الأصول |
|---------------|---------------------|---------------|-----------------------|
| 160833943,43 | رؤوس الأموال الخاصة | 187589136,94 | الأصول الغير جارية |
| | | 9180449625,62 | <u>الأصول الجارية</u> |
| 160833943,43 | الخصوم الغير جارية | | |
| 9207204819,13 | الخصوم الجارية | | |
| 9368038762,56 | مجموع الخصوم | 9368038762,56 | مجموع الأصول |

المصدر: من إعداد الطالب و على الملاحق (05)و(06).

3. الميزانية المالية المختصرة لسنة 2012:

يبين الجدول التالي الميزانية المالية المختصرة لسنة 2012 فيما يلي:

الجدول رقم(19): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2012 الوحدة :دج

| المبالغ | الخصوم | المبالغ | الأصول |
|--------------|---------------------|--------------|-----------------------|
| 357575572,00 | رؤوس الأموال الخاصة | 246423018,55 | الأصول الغير جارية |
| | | 333869888,25 | <u>الأصول الجارية</u> |
| 520708869,70 | الخصوم الغير جارية | | |
| 396604765,45 | الخصوم الجارية | | |
| 917313635,15 | مجموع الخصوم | 580292906,80 | مجموع الأصول |

المصدر: من إعداد الطالب بناء على (05)و(06).

الفرع الثاني : تحليل القوائم المالية بواسطة مؤشرات التوازن المالي

الجدول رقم(20): تحليل الميزانية المالية بواسطة مؤشرات التوازن المالي (2010-2012)

الوحدة: دج

| سنة 2012 | سنة 2011 | سنة 2010 | طريقة الحساب | المؤشر |
|--------------|--------------|-------------|--|---------------------------|
| 274285851,15 | -26755193,51 | 56080509,9 | = الأصول الجارية- الخصوم الجارية | رأس المال العامل الدائم |
| 111152553,45 | -26755193,51 | 56080509,9 | =الأموال الخاصة - الأصول الغير جارية | رأس المال العامل الخاص |
| -62792052,65 | -64953599,38 | 31161872,29 | = (الأصول الجارية - أموال الخزينة)- (الخصوم الجارية- تسبيقات مصرفية) | احتياجات رأس المال العامل |
| 173944606,10 | 38198405,87 | 24918637,61 | =رأس المال العامل الدائم-احتياجات رأس المال العامل | الخزينة |

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الملاحق (05)و(06).

من خلال الجدول أعلاه يتم استنتاج ما يلي:

❖ رأس المال العامل الدائم:

رأس المال العامل الدائم موجبا في السنة الأولى والأخيرة من الدراسة ، هذا ما يدل أن المؤسسة تغطي جميع الأصول غير جارية التي تمتلكها عن طريق الأموال الدائمة لديها مع وجود هامش أمان حيث قدر هذا الهامش في 2010 بـ :56080509,90 دج ،أما في سنة 2012 نلاحظ أن قيمة هذا الهامش زاد أي بقيمة قدرت بـ :274285851,15 دج وتعود أسباب هذه الزيادة الى الزيادة في الأموال الدائمة.

❖ رأس المال العامل الخاص:

من الجدول السابق نلاحظ رأس المال العامل الخاص للمؤسسة موجب عدى السنة الثانية من الدراسة وهذا يدل على أن الأموال الخاصة للمؤسسة قد غطت جميع الأصول غير جارية مع وجود فائض بقيمة معتبرة ، أما

سنة 2012 الأموال الخاصة لم تغطي الأصول الثابتة بمعنى آخر المؤسسة متعثرة ماليا ولهذا يجب على المؤسسة أن تلجأ إلى الاقتراض .

❖ احتياجات رأس المال العامل:

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة تعرف وضعيتين خلال السنوات الثلاثة المدروسة موجبة في سنة 2010 وهذا راجع الى زيادة موارد الدورة وهذا يعني أن المؤسسة لم تتمكن من تغطية دورة الاستغلال بواسطة مواردها فهي بحاجة إلى موارد مالية أخرى ، وسالبة خلال 2011 و2012 بقيمة 64953599,38 و62792052,65 على التوالي ،فالمؤسسة تمكنت من تغطية احتياجات دورة الاستغلال بموارد الدورة .

❖ الخزينة:

حجم الخزينة خلال السنوات الثلاثة المدروسة موجب وفي تزايد مستمر من سنة لأخرى هذا يدل على أن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة، وهناك فائض يضم إلى الخزينة، إلا أن عملية تجميد الأموال ليست في صالح المؤسسة.

الفرع الثالث: تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية.

إن التعليق على رؤوس الأموال العامة لا يكفي للحكم على وضعية المؤسسة إذا كانت متعثرة ماليا أم لا لذلك وجب التطرق للتحليل عن طريق النسب المالية، حيث تكتسي هذه الأخيرة أهمية بالغة في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، والتي تتحدد حسب طبيعة نشاط المؤسسة وكذلك أهداف المحلل المالي وكذلك أداة تستعمل من أجل الوصول إلى نتائج تعطي الإجابة للعديد من التساؤلات المتعلقة بالمركز المالي والمركز النقدي وتقييم قرارات الاستثمار والتمويل ومن ابرز هذه النسب نجد:

أولاً: نسب الهيكلية.

من خلال الجدول الموالي سيتم التطرق إلى أهم النسب التي تساعد في دراسة الهيكل المالي للمؤسسة.

الجدول رقم(21): تحليل نسب الهيكلية لمؤسسة C للفترة 2010-2012.

| البيان | العلاقة | 2010 | 2011 | 2012 | المتوسط |
|--------------------------|-------------------------------------|-------|-------|-------|---------|
| نسبة التمويل الدائم | الأموال الدائمة/ الأصول الغير جارية | 1,274 | 0,857 | 2,113 | 1,414 |
| نسبة التمويل الخاص | الأموال الخاصة/ الأصول الغير جارية | 1,274 | 0,857 | 1,451 | 1,194 |
| نسبة الاستقلالية المالية | الأموال الخاصة/مجموع الديون | 0.031 | 0,017 | 0,389 | 0.145 |
| نسبة القدرة على السداد | مجموع الميزانية/ مجموع الديون | 0.031 | 0.017 | 0.638 | 0.228 |

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الملاحق (05) و(06).

من خلال نتائج الجدول السابق سيتم تحليل نسب هيكلية الخصوم والتعليق عليها :

❖ نسبة التمويل الدائم:

نسبة التمويل الدائم موجب خلال الفترات المدروسة مما يدل على أن الأصول الغير جارية التي تمتلكها المؤسسة تقوم بتمويلها كلها عن طريق الأموال الدائمة مع وجود هامش أمان يعبر عن فائض تغطية الأصول الغير جارية ،على غرار سنة 2011 التي كانت فيها هذه النسبة أقل من الواحد أي أن الأموال الدائمة لم تكفي لتمويل الأصول الغير جارية وهذا راجع الى انخفاض في الأموال الخاصة .

❖ نسبة التمويل الخاص:

متوسط نسبة التمويل الخاص أكبر من الواحد وهي موجبة في السنوات الثلاثة يعني أن الأموال الخاصة تغطي الأصول الغير جارية، مما المؤسسة لديها هيكل مالي سليم، وهذا ما يدل على وجود رأس مال عامل موجب.

❖ نسبة الاستقلالية المالية:

متوسط الحالة الصافية للمؤسسة مقارنة بالأموال الدائمة خلال السنوات الثلاثة المدروسة حققت نسبة استقلالية تقدر بـ 14,5% أي لم تتجاوز 50% من مجموع الديون وهذا يعني أن المؤسسة لا تتميز بالاستقلال المالي وهي غير قادرة على تغطية أصولها الغير جارية بأموالها الخاصة ودون اللجوء إلى الإقراض.

❖ نسبة القدرة على السداد:

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه نسبة القدرة على السداد أكبر من الواحد مما يدل على أن المؤسسة غير مشبعة بالديون وهي تعتمد أكثر على أموالها الخاصة في تمويل ممتلكاتها ، وهذا يعني ، أن المؤسسة مستقلة ماليا وهي قادرة على الوفاء بديونها في حالة توقفها على نشاطها ، وبالتالي ارتفاع فرص إمكانية حصولها على القروض .

ثانيا: نسب السيولة.

من أجل توضيح صورة الوضعية المالية للمؤسسة خلال فترة الدراسة يتم دراسة نسبة سيولة أصولها الجارية خلال هذه الفترة والجدول التالي يوضح ثلاثة أنواع لنسب السيولة، نسبة السيولة العامة نسبة السيولة المختصرة، نسبة السيولة الفورية.

الجدول رقم(22): تحليل نسب السيولة لمؤسسة (C) للفترة 2010-2012

| البيان | العلاقة | 2010 | 2011 | 2012 | المتوسط |
|-----------------------|---|--------|--------|---------|---------|
| نسبة السيولة العامة | =الأصول الجارية / مج الميزانية | 1,00 | 1,00 | 0,841 | 0,947 |
| نسبة السيولة المختصرة | = (الأصول الجارية - المخزونات) / الديون قصيرة الاجل | 1,00 | 0,99 | 0,74 | 0,91 |
| نسبة السيولة الفورية | =أموال الخزينة / الخصوم الجارية | 0,0030 | 0,0041 | 0,00014 | 0.002 |

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الملاحق (05) و(06) .

من خلال الجدول السابق يتم تحليل لنسب السيولة كما يلي:

❖ نسبة السيولة العامة:

نسبة سيولة الأصول خلال سنتي 2010 و 2011 تساوي الواحد هذا يعني أن الأصول الجارية تمول الأموال الدائمة مع عدم وجود أي فائض ، على خلاف سنة 2012 التي نلاحظ فيها أن نسبة السيولة العامة أقل من الواحد وهذا يدل على أن الأصول الجارية عجزت عن تمويل الاموال الدائمة وهذا راجع الى انخفاض قيمة الأصول الجارية .

❖ نسبة السيولة المختصرة:

نسبة السيولة المختصرة خلال السنوات الثلاثة المدروسة فهي تتراوح بين 0,74 و 1,00 بمعدل 0,91 وهي مرتفعة بالمقارنة بالنسب المعيارية التي تتراوح بين 0.3 و 0.5 ، وهذا ما يفسر أن المؤسسة تعاني من مشكل في السيولة .

❖ نسبة السيولة الفورية:

نسبة السيولة الفورية ضعيفة جدا حيث كان متوسط نسبة السيولة الفورية خلال الثلاثة السنوات المدروسة بـ 0.002 أي هذه النسبة أقل من 0,2-0,5 هذا يعني أن المؤسسة لا تستطيع سداد ديونها قصيرة الأجل عن طريق الأموال الخزينة فهي لا تعتبر نتيجة جيدة لعدم مواجهة النقديات للالتزامات.

من خلال دراسة مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة (C) على مدى السنوات الثلاثة المدروسة يمكن القول أن التوازن المالي محقق وذلك نظرا للمؤشرات الموجبة المحققة من طرف المؤسسة مع الأخذ بعين الاعتبار أن رأس المال العامل أكبر من الاحتياجات في رأس المال العامل.

ولكن المؤسسة لا تتمتع بالسيولة اللازمة فهي مهددة بالتعثر في أي لحظة.

خلاصة:

نظرا للطاقات الكامنة الموجودة في الجزائر خاصة الفلاحية منها فقد توجب على الدولة أن تدعم هذا الإطار ماديا، فأنشأت بنك الفلاحة والتنمية الريفية سنة(1982) بهدف تنمية وترقية العالم الفلاحي ولكي ينجح في هذه الأهداف توجب عليه مواكبة العالم حول الأنظمة المستعملة في البنوك والعمل بها، خاصة منها الأنظمة المحاسبية

ولقد تم في هذا الفصل دراسة وتقييم قدرة الوكالة باستعمال التحليل المالي في تصنيف المؤسسة الاقتصادية إذا كانت متعثرة ماليا أو ليست بمتعثرة ماليا ، باعتبارها أحد الوكالات التابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية حيث تم التعرف على هيكله الوكالة، وتقديم مختلف أقسامها الإدارية والمالية والمحاسبية ووظائفها المختلفة. ودور التحليل المالي المستخدم في الوكالة في معالجة مختلف العمليات المحاسبية التي تقوم بها الوكالة، وباعتبار أن المعلومات المحاسبية هي المنتج من النظام المحاسبي التي تحتويها القوائم المالية الموجودة في الوكالة تم الاعتماد عليها في دراسة طريقة التصنيف المتبعة في الوكالة في الفترة المحددة للدراسة (2010-2012) حيث لوحظ أهمية التحليل المالي و مساهمته في تصنيف البنك للمؤسسات الاقتصادية قبل موافقته منح القروض .

من خلال هذه الدراسة سعينا إلى تناول مفهوم التحليل المالي والتعثر المالي وتبيان دور التحليل المالي في تصنيف البنك للمؤسسات المتعثرة والغير متعثرة وكحاولة لدراسة هذا الجانب أردنا التعرف على الإطار العام لكل من التحليل المالي و التعثر المالي والعلاقة الموجودة بين هذين المصطلحين .

لقد حاولنا التطرق في الجانب النظري لإشكالية الدراسة بتقسيمها إلى فصلين، حيث تناولنا في الإطار المفاهيمي للتحليل المالي، إذ حاولنا معرفة مختلف المفاهيم المتعلقة بالتحليل المالي ، وأهميته والجهات المستفيدة منه ، حيث توصلنا إلى أن التحليل المالي هو تشخيص للوضع المالي للمؤسسة من مختلف جوانبها ، من أجل تحديد نقاط الضعف والبحث عن أسبابها ومعالجتها، وكذا نقاط القوة للحفاظ عليها وتدعيمها مستقبلا، كما تطرقنا في الفصل الثاني الى الإطار النظري و المفاهيمي للتعثر المالي، إذ حاولنا معرفة الأسباب الرئيسية لتعثر المؤسسات الاقتصادية، بالإضافة إلى مؤشرات وأنواع الديون المنتشرة جميع العناصر الهامة والمرتبطة التعثر كما تطرقنا أيضا الى الديون المتعثرة نماذج التنبؤ بالتعثر المالي وعلاقته بالتحليل المالي والتي توصلنا الى أن التعثر المالي ما هو الا حالة تصبح فيه المؤسسة عاجزة عن تسديد ديونها في الاجل القصير لظرف فجائية وغير مخطط لها ، أما في الفصل الثالث والمتمثل في الدراسة التطبيقية والتي جاءت تحت عنوان دور التحليل المالي في تصنيف البنك للمؤسسات الاقتصادية الى متعثرة وغير متعثرة في وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR سكيكدة .

توصلنا إلى الإجابة على الفرضيات البحث كما يلي:

- ❖ بالنسبة للفرضية الأولى: يستخدم التحليل المالي في المؤسسات سواء الاقتصادية، المالية، التجارية للتقييم الأداء المالي والكشف عن الانحرافات والقيام بتصحيحات اللازمة، كما يساعد في وضع الخطط المستقبلية لمعرفة استراتيجيات المؤسسة على المدى البعيد، والتنبؤ بالأداء وهذا

ماثبت صحة الفرضية الجزئية الأولى أن التحليل المالي أداة لتقييم نشاط المؤسسة من خلال القيام بدراسة تحليلية للقوائم المالية باستخدام أدوات التحليل المالي للكشف عن نقاط الضعف ومعرفة حالة المؤسسة.

❖ **بالنسبة للفرضية الثانية:** التعثر المالي هو عملية وحالة فمن حيث كونه عملية فهو ليس نتاج اللحظة ولكن ناجم عن العديد من الأسباب والعوامل التي تفاعلت وتتفاعل عبر مراحل زمنية تطول أو تقصر وتؤدي إلى الحالة التي عليها المؤسسة من عدم قدرتها على سداد التزاماتها، والحصول على التزامات جديدة، بل أيضا العودة إلى ما كان عليه من قبل واستعادة توازنها وهذا ما ينفي صحة الفرضية الجزئية القائلة بأن التعثر المالي يؤدي بالضرورة الى افلاس المؤسسة.

❖ **بالنسبة للفرضية الثالثة:** من خلال الدراسة التطبيقية يتبين لنا صحة الفرضية الجزئية الثالثة للتحليل المالي دور كبير في تصنيف البنك للمؤسسات الاقتصادية الى مؤسسة متعثرة أو غير متعثرة ماليا.

📌 النتائج :

وبناء على ما تم استعراضه في هذه الدراسة في الإطار النظري والدراسة في بنك التنمية الريفية والفلحة توصلنا الى النتائج التالية :

- 1- تعتمد الوكالة على التحليل المالي بدرجة كبيرة ، وينصب استخدام الوكالة للتحليل المالي بدرجة كبيرة في جانب تقييم الأداء المؤسسات الاقتصادية .
- 2- تهتم الوكالة على تحسين قدرات الموظفين والعاملين فيها من خلال الاهتمام بإعطاء دورات تدريبية في مجال التحليل المالي سواء في داخل الوكالة ، أو من خلال إرسال موظفين الى دورات في مؤسسات مصرفية متخصصة .
- 3- اعتماد البنك بدرجة أقل على التحليل المالي في مجال التنبؤ بالتعثر أو الفشل المالي.
- 4- يستخدم المحللين الماليين في المؤسسات الاقتصادية أدوات التحليل المالي وذلك على النحو

التالي :

- التحليل المالي بالنسب المالية .
- قائمة مصادر الأموال واستخدامها .
- الموازنات النقدية والتقديرية .
- مقارنة القوائم المالية لسنوات مختلفة .
- التعرف على على بند من بنود الأصول والخصوم .

📌 التوصيات :

- 1- ضرورة قيام البنك بعقد دورات تدريبية مستمرة في التحليل المالي وهذا تجنباً من التعثر وتشجيع الموظفين لتلقي تلك الدورات مع عمل حوافز تشجيعية للموظفين الذين يثبتون جدارتهم .

2- ضرورة قيام المصارف والمراكز المختصة بالمزيد من الأبحاث والدراسات في مجال التعثر المالي.

3- العمل على صياغة نموذج تنبؤ بالتعثر المالي يراعي الظروف والمتغيرات في قطاع المصرفي الجزائري يمكن من خلاله التنبؤ بالتعثر المالي قبل وقوعه.

4- متابعة التطورات العلمية في التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر ، والاستفادة من هذه التطورات في تفادي أي مشاكل قد تؤثر على المصارف قبل وقوعها .

5- ضرورة الاستفادة من تجارب البلدان المحيطة التي مرت بها بعض المصارف بالتعثر ، والعمل على تفادي الواقع بنفس الأخطاء .

6- التأكيد على المطلب الملح والضروري وهو الإسراع في تهيئة الأجهزة المصرفية وأتمتها وزيادة التدريب والوعي المصرفي ، وإصدار نظام عمليات مصرفي جديد يواكب التطورات الهائلة في مجال العمل المصرفي.

✚ أفاق البحث

بعد دراستنا وبحثنا حول موضوع دور التحليل المالي في تصنيف البنوك للمؤسسات الاقتصادية المتعثرة وغير المتعثرة ماليا تبين أنه يمكن إجراء دراسات وأبحاث أخرى حول هذا الموضوع ، حيث يعتبر كل بحث مكمل لبحوث سابقة وممهدا لبحوث آتية والتي على ضوءها يمكن أن تتبلور عدة مواضيع نذكر منها:

✓ فعالية استخدام التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات الاقتصادية.

✓ مدى كفاءة أساليب التنبؤ في البنوك التجارية في رسم سياسة اقرضية فعالة.